

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٩

الأربعاء ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس المشارك: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين)  
الرئيس المشارك: السيد جوزيف ديس . . . . . (رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

تم الاتفاق عليها قبل ١٠ سنوات في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥). لقد كانت نجاحات مستدامة أحرزت داخل نظام ديمقراطي، نظام يعزز مؤسسات الدولة في مواجهة النزعة النفعية السياسية، نظام يعترف بقوة الاقتصاد العالمي فيعمل على انتهاز الفرص التي يوفرها ذلك الاقتصاد بدلا من محاربتة، نظام يشارك مع العالم بدلا من أن يضع ثقته في التنمية الانعزالية المدعومة بإعانات لا يمكن استدامتها.

الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/65/L.1)

لقد أدت الأمم المتحدة دور المخطط والمنظم للأهداف، فأضفت النظام على العمل الاجتماعي الذي تضطلع به الحكومات. لهذا السبب، لا بد من أن نهنئها ونشجعها على الاستمرار في ذلك العمل، ورصد أداؤها علناً أمام الرأي العام وأمام شعوبنا.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ألن غارسيا بيريز، رئيس جمهورية بيرو.

وفي بيرو، فإن الأهداف النبيلة التي وضعتها الأمم المتحدة قد تم دمجها في برنامجنا الوطني بوصفها أولويات. فهني إرشاد لمختلف السياسات العامة المحددة والبرامج الاجتماعية المركزة - من قبيل "معاً"، برنامجنا المالي لتقديم

الرئيس غارسيا بيريز (تكلم بالإسبانية): يفخر بلدنا، بيرو، بالوقوف أمام هذه الجمعية ليبلغها بأوجه التقدم والمنجزات الهامة التي حققناها صوب الأهداف الإنمائية التي

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ويمكن لقلّة من الدول أن تفاخر بتحقيق نمو بلغ متوسطه ٦,٥ في المائة في السنوات الخمس الماضية، حتى إنّ الأزمّة، ناهيك عن أن ذلك النمو تحقق في المجال الاجتماعي، تمشياً مع مصلحة بلدنا الوطنية في التركيز على تعزيز المزيد من الوظائف وحفض مستوى الفقر. وفي عام ٢٠٠٩، وهي أسوأ سنوات الأزمّة، نما نشاط بيرو الاقتصادي بنسبة ١ في المائة والعمالة بنسبة ٢ في المائة، وانخفض مستوى الفقر أيضاً بنسبة ٢ في المائة. وفي ما يتعلق بهذا العام، نأمل أن نحقق نمواً نسبته ٨ في المائة في الاقتصاد والبنية التحتية، الأمر الذي يسهم في خفض نسبة الفقر والعوز.

إن بيرو أحرزت وتواصل إحراز التقدم رغم حصول انكماشات بسبب صعوبات في الاقتصادات المتقدمة النمو، وجوانب الخفض في المساعدة الإنمائية الدولية. وما زلنا نحز تقدماً بسبب استماراتنا في البنية التحتية وسياساتنا العامة لمكافحة الفقر، المتمحورة حول أهداف الألفية.

وبالنسبة إلى هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع، حققت بيرو نسبة امتثال بلغت ٩٩ في المائة، حسبما يفيد تقرير الأمم المتحدة عن الامتثال للأهداف. وحققت هدف خفض نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع إلى النصف. وفي عام ٢٠٠٣، كانت نسبة ٢٤ في المائة من السكان ضمن تلك المجموعة. وبحلول عام ٢٠٠٨، تراجع ذلك الرقم إلى ١٢,٦ في المائة، وبحلول عام ٢٠٠٩، تراجع إلى ١١,٥ في المائة. أما في عام ٢٠٠١، فكانت نسبة الفقر عموماً ٥٤,٤ في المائة؛ وفي عام ٢٠٠٤، كانت النسبة لا تزال ٤٨ في المائة.

واليوم، وبفضل قوة الاقتصاد الوطني، انخفض ذلك الرقم إلى ٣٤ في المائة، مما يعني أنه حصل تراجع بنسبة ١٤ في المائة في خمس سنوات. وهو يعني أيضاً أن ما يزيد على ٣,٥ مليون من أبناء بيرو خرجوا من دائرة الفقر. ويشهد

الدعم المباشر إلى أشد الناس فقراً؛ و”بناء بيرو“، برنامجنا لتوفير الوظائف عن طريق الأعمال الاجتماعية؛ والبرنامج ”المياه للجميع“ وتزويد المناطق الريفية بالكهرباء؛ وبرنامج ”سقفنا“ الذي يشارك فيه ممثلون عن الدولة والمجتمع ككل. ووضعت تلك البرامج بغية كفاءة توزيع فوائد النمو الاقتصادي على جميع أبناء بيرو.

لكن أفضل برنامج لمكافحة الفقر هو إيجاد ٢,١ مليون وظيفة في أربع سنوات، واستثمار أكبر جزء من دخل الدولة في أعمال البنية التحتية. ولقد باشرنا حتى الآن تنفيذ ١٣٠.٠٠٠ مشروع يتعلق بالبنية التحتية، وجميعها لفائدة الفقراء. وتشمل هذه المشاريع الطرق، والكهرباء والمياه الصالحة للشرب، وجميع الأعمال المنتجة، في مقابل اختيار النهج السهل وإنما غير المستدام للنفقات الراهنة، ومرتببات وإعانات القطاع العام.

ومن مسؤوليتنا أيضاً، بطبيعة الحال، أن نتكلم عن التحديات العالقة، والتأكيد من جديد على التزامنا بمواصلة إحراز التقدم في تحقيق الأهداف التي يمكننا أن نتغلب على الفجوات الاجتماعية، وعلى رغبتنا في ذلك. ويجب علينا كذلك أن نعزز أهدافاً جديدة وأكثر طموحاً يمكننا أيضاً تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

وفي السنوات الأخيرة، أثبتنا أن مجتمعاتنا وحكوماتنا يمكننا أن تتمحور في تنظيمها حول تلك الأهداف الاجتماعية. ويمكننا أن نستفيد من السنوات المتبقية حتى عام ٢٠١٥ لإدراج أهداف جديدة وأكثر طموحاً، من قبيل الكشف المبكر لمرض السرطان، وخفض عدد حوادث سيارات النقل التي تسفر عن ملايين الضحايا حول العالم في كل عام، وخفض نصيب الفرد من الإنفاق على الأسلحة والجيوش.

ومع المياه والكهرباء، والمزيد من المدارس والمزيد من مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالكهرباء والطرق الرئيسية، نكون قد بنينا بلداً أكثر عدلاً، ونكون قد كفلنا المزيد من الحقوق للجميع. ولن يصبح المزيد من أبناء بيرو جزءاً من الحياة الديمقراطية في بيرو إلا بهذه الطريقة.

وفي ما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، يمكنني القول إن ذلك الهدف تحقق في بيرو إلى حد كبير. ففي السنوات الـ ١٠ الماضية، ازداد الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٩٠ في المائة إلى ٩٧,٦ في المائة، وارتفع صافي نسبة الحضور من ٩٠ في المائة إلى ٩٤ في المائة. ونفكر الآن في فرض تعميم التعليم الثانوي، بدعم مباشر لأشد الأسر فقراً.

وحفّضنا أيضاً نسبة الأمية إلى ٥ في المائة من السكان. بدأنا بنسبة ١٤ في المائة من أبناء بيرو الأميين. وبعد إضافة ١,٤ مليون مواطن إلى صفوف المتعلمين، نعتقد أنه بحلول السنة المقبلة، ستخفض نسبة الأمية إلى أقل من ٤ في المائة، وتكون بيرو بالتالي بلداً خالياً من الأمية بحلول عام ٢٠١١.

وفي ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الجدير إبراز المشاركة الكبيرة للمرأة في التعليم. ومن دواعي فخري أن أقول إن مشاركة النساء الآن تزيد ١٠ في المائة عن مشاركة الرجال في التعليم الثانوي والتعليم العالي. أما مشاركة النساء في سوق العمل وفي الحياة السياسية في البلد، فقد ازدادت أيضاً، لا سيما في الهيئة التشريعية، حيث ارتفعت نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمان من ١٤ في المائة إلى ٢٩ في المائة اليوم.

أما فيما يتعلق بالأهداف ٤ و ٥ و ٦ - المتعلقة بتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة وتحسين الصحة الإنجابية ومكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض -

تقرير الأمم المتحدة أن بيرو حققت ٧٨ في المائة من أهدافها. ونحن على ثقة أنه بحلول عام ٢٠١١، سوف نحقق هدفنا المتمثل في نسبة ٣٠ في المائة، وسوف نواصل الجهود التي نبذلها. وعندما نحتفل بالذكرى الثوية الثانية لاستقلالنا، في عام ٢٠٢١، نأمل أن نكون حققنا هدف خفض نسبة الفقر إلى أقل من ١٠ في المائة من سكان بلدنا.

وفي السنوات الأربع الماضية، استثمر القطاع العام ٢٤ بليون دولار في أكثر من ١٣٠.٠٠٠ مشروع، أي مضاعفة الاستثمار العام ثلاث مرات في البنية التحتية، والمدارس، والمراكز الصحية، والطرق التي تربط بين البلدات البعيدة، والخدمات الأساسية المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء لأشد الناس فقراً. بيد أن ذلك الاستثمار العام تلقى الدعم وازداد عن طريق الاستثمار الخاص الذي بلغ ما يزيد على ٧٤ بليون دولار. وتم خلق أكثر من مليوني وظيفة في قطاع الاقتصاد الرسمي إلى حد كبير.

وبالنسبة إلى الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، يمكنني القول إنه في السنوات الخمس الماضية، أفاد القطاع العام في بيرو ٤ ملايين من أبناء بيرو الذين كانوا في السابق يحصلون على القليل من المياه الصالحة للشرب أو لا يحصلون عليها. وبني أيضاً المجاري لـ ٣ ملايين شخص. وإذا بقينا على الوتيرة ذاتها، سوف نتمكن في السنوات الـ ١٠ المقبلة من سد الفجوة بين الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب والذين لا يحصلون عليها.

علاوة على ذلك، وعن طريق برنامجنا "النور للجميع"، أفدنا ٣ ملايين من أبناء بيرو في أكثر من ٧٠٠٠ بلدة لم تكن لديها كهرباء من قبل، ونحن نواصل العمل على إضافة ٥٠٠٠ بلدة أخرى. وفي العام المقبل، سوف يجري وصل ١٢٠٠٠ بلدة بالطاقة الكهربائية، و ٨٠ في المائة من المنازل في بيرو ستحصل على الكهرباء.

كذلك انخفضت معدلات الإصابة بالمalaria والسل، ولكن، ليس بالقدر الكافي. ولدينا الآن حالات تقاوم مجموعة من الأدوية، لذلك سيتعين على الحكومة أن تبذل مزيداً من الجهود في ذلك الميدان.

لقد بدأنا نظاماً جديداً من التأمين الصحي الإلزامي الشامل الذي يضم جميع الجهات المقدمة لتلك الخدمة ليشمل التأمين تغطية نحو ٩٠ في المائة من الأمراض والأدوية والجراحة. وتشمل التغطية مختلف أنواع السرطان وغيرها من الأمراض التي لم تكن مشمولة في التأمين سابقاً. في هذه السنوات الخمس، تمكنا من توفير الجراحة بالجراحات المرض اعتماد عدسة العين لـ ١٢٠.٠٠٠ حالة، وقد تضاعف الاكتشاف المبكر للأمراض السرطانية الأكثر تواتراً.

لقد أمكن تحقيق تلك المنجزات نتيجة استثمارات الدولة والقطاع العام. ولكن علينا أن نسلم بالدور الهام الذي تقوم به مؤسسات التعاون الدولي والبلدان، وهو دور جوهري الآن. لقد مكنتنا من الوصول إلى المناطق النائية جداً بمشاريع اجتماعية لتحقيق أهداف الألفية.

واليوم، نقترح أن تستغل الجمعية العامة الدروس المستفادة وما تم تحقيقه بالفعل حتى الآن لكي نضع لأنفسنا أهدافاً أكبر وأكثر طموحاً لعام ٢٠١٥، وذلك من قبيل الاكتشاف المبكر لسرطانات الرحم والبروستاتا والمعدة والأمعاء، لنتمكن من إنقاذ حياة ثلاثة ملايين شخص في السنوات الأربع المقبلة، والقضاء على مرض إعتام عدسة العين من خلال الجراحة بتكلفة منخفضة، لتمكين المسنين من استعادة بصرهم في السنوات الأربع المقبلة، وتخفيض حوادث المركبات في المناطق الحضرية، وهو أبسط هدف، لأنها مسألة تتعلق باللوائح التنظيمية، الأمر الذي سيمكننا من إنقاذ شخصين من الموت والعجز في كل ٦.٠٠٠ شخص في السنوات الأربع المقبلة.

فإن ما حققناه حتى الآن إيجابي، على الرغم من أنه غير كاف.

انخفض سوء التغذية المزمن عند الأطفال، من ٢٥,٤ في المائة إلى ١٨,٣ في المائة في السنوات الخمس الماضية، وانخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من اختلالات في الوزن أو من سوء تغذية عام من ٧,١ في المائة إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. أما وفيات الأطفال الرضع - الذين تقل أعمارهم عن عام - فقد انخفضت من ٣٣ في كل ١٠٠٠ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٨ في كل ١٠٠٠ في عام ٢٠٠٨. وتم وضع برامج منتظمة للقضاء على الطفيليات، واستبدال المواقد التي تستخدم الحطب بمطابخ حديثة، واستبدال المراحيض لتخفيض الإصابات بالتهابات الأمعاء والأمراض الرئوية التي تكون من أسباب سوء التغذية عند الأطفال. وقد انخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة، من ٩٢ حالة في كل ألف حالة ولادة في عام ١٩٩٠ إلى ٣١ في كل ألف حالة ولادة في عام ٢٠٠٨. وهذا يعني أننا قد حققنا الهدف لعام ٢٠١٥.

لقد انخفض معدل الوفيات من ٢٦٥ حالة في كل ١٠٠.٠٠٠ حالة ولادة في سنة الأساس ١٩٩٠، إلى ١٠٣ حالات اليوم، مما يعني أن الهدف المحدد قد تحقق. أما نسبة حالات الولادة التي تمت بمساعدة موظفين صحيين مختصين فقد ازدادت من ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٩.

وقد قمنا بتوسيع حملات التطعيم باللقاحات للأطفال والبالغين مما مكنتنا، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، من القضاء على الحصبة والحميراء وتخفيض الحمى الصفراء والتهاب الكبد الوبائي ب، مما حسن من متوسط العمر المتوقع عند السكان.

للتعاون العالمي في القرن الحادي والعشرين. وفي تلك اللحظة التاريخية وباعتماد إعلان الألفية، (القرار ٢/٥٥)، تم تحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية وتم وضع تدابير محددة من أجل تقييم التقدم في إحراز الأهداف والمهام المترابطة المتعلقة بالتنمية والحكم والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

إن تجمعنا هنا اليوم يمثل فرصة للإجابة على سؤالين هامين: الأول، "ما هو موقف التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في قمة الألفية؟".

السؤال الثاني هو: "هل نحن راضون عما أنجزنا؟"

قطعا ينبغي ألا نقلل من شأن النتائج المحرزة حتى الآن، ولكنها تظل مع ذلك أبعد من كونها مرضية. وعلاوة على ذلك، فإن ما تحقق من نتائج أصبحت عرضة للخطر بسبب التحديات الناشئة والمشاكل التي نواجهها، من قبيل الأزمة الاقتصادية والتراعات وتداعيات تغير المناخ ومشاكل عالمية أخرى.

إن البوسنة والهرسك ملتزمة تمام الالتزام ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبوصفها بلدا عانى حديثا من الدمار جراء الحرب، وتلقى بعد ذلك دعما دوليا كبيرا من أجل إعادة الإعمار، تبذل البوسنة والهرسك الآن جهودا ترمي إلى تحقيق الاستدامة وإلى القيام بمسئولياتها كاملة.

يتم تنفيذ عدة أنشطة والتخطيط لها في البوسنة والهرسك بهدف التغلب على المشاكل الراهنة وتهيئة الظروف المؤاتية لتحسين الظروف الاجتماعية. ويتضمن التقرير الوطني للتنمية البشرية في البوسنة والهرسك عن الأهداف الإنمائية للألفية تقديرات كمية عن تنفيذ تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. كما أننا أعدنا إطارا لتحديد أولويات استراتيجية طويلة الأجل وكذلك إطارا لمواصلة الأهداف الإنمائية للألفية مع البرامج الاجتماعية للاتحاد الأوروبي. ويركز تقريرنا

ونعرف أن هناك العديد من الشواغل والتحديات التي تتطلب استثمارا اجتماعيا كبيرا، مع المزيد من البرامج الاجتماعية التي تتضمن تحويلات نقدية. وبوسعنا أن ننجح في ذلك، والوفاء بالأهداف الألفية، ولكن فوق ذلك كله، الوفاء بالأهداف الكبيرة للجمعية العامة والأمم المتحدة، أي العيش في سلام وإبطال تكديس الأسلحة - أكبر عدو لأهداف الألفية وأسوأ الآفات للفقراء - لنكفل لبلداننا تحرير أنفسها من الالتزام المشؤوم المتمثل في شراء الأسلحة ومن مأساة النفقات العسكرية الهائلة التي تحول دون تنمية بلداننا.

. لقد حان الوقت لكي نجعل اعتبارات من قبيل العيش في سلام وتقليص تكديس الأسلحة وكفالة كف منتجي الأسلحة عن إنتاجها الهدف الأسمى لشعبونا في هذه الألفية. فالأسلحة لا تجر على شعبونا إلا المواجهة والويلات والبؤس.

إننا نقف أمام العالم لنقول إننا أحرزنا تقدما كبيرا، بيد أنه لا يزال يتعين إحراز المزيد. سنواصل هذا العمل في إطار من الديمقراطية والواقعية والحرية.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، صاحب الفخامة السيد هاريس سيلادجيتش.

**السيد سيلادجيتش (البوسنة والهرسك)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، أود أن أعرب عن تقديري للسيد علي عبد السلام التريكي، على ترأسه باقتدار الجمعية العامة خلال السنة الماضية، وأن أهنيئ السيد جوزيف ديس، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

قبل عشر سنوات، اتفقت حكومات العالم على ضمان رؤية جديدة لتغيير الواقع وإنشاء برنامج حيوي

فيما يتعلق بإيجاد الحلول للمسائل الاجتماعية التي قد تنشأ جراء إصلاح قطاع الطاقة، اعتمدت البوسنة والهرسك خطة العمل الاجتماعية بشأن مذكرة التفاهم المتعلقة بالمسائل الاجتماعية في سياق مجتمع الطاقة. وتهدف تلك الخطة إلى حماية أكثر مواطنينا تضررا في حالة حدوث زيادات في سعر الطاقة الكهربائية واتخاذ التدابير الملائمة لحماية فئات الموظفين المحتمل في هذا القطاع ورعايتهم.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، فإن سياسات البوسنة والهرسك في مجال الإعاقة قد هيأت الظروف المؤاتية لإيجاد الحلول الهادفة إلى تحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة الأكثر ضعفا وتمكينها، في جملة أمور، من شق طريقها إلى سوق العمل.

اعتمدت رئاسة البوسنة والهرسك قرارها بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في وقت تعمل وزارة الدولة لحقوق الإنسان واللاجئين على إنشاء مجلس يُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة.

يجرى حاليا في البوسنة والهرسك تنفيذ مشروع لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية للأطفال والإدماج الاجتماعي. ويهدف المشروع إلى وضع نموذج للحماية الاجتماعية المتكاملة للطفل يقوم على التعاون المتعدد القطاعات. كذلك نقوم حاليا بتنفيذ مشروع بشأن توحيد الخدمات في مجال حماية الطفل، وذلك بمساعدة من منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة. وسيساعد هذان المشروعان إلى درجة كبيرة عملية توحيد اللوائح وتحسين الممارسات في مجال الحماية الاجتماعية وحماية الطفل.

لقد تعرضت البوسنة والهرسك لحرب عدوانية بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، نتجت عنها عملية إبادة جماعية وتطهير عرقي جماعي كبير ودمار واسع. ولم يعد حتى الآن سوى جزء من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلها الذي

الوطني عن التنمية البشرية على أولويات الأهداف الإنمائية للألفية ذات الأهمية القصوى بالنسبة للبوسنة والهرسك، وبخاصة خفض الفقر ومواءمة التنمية وتعزيز دعم التنمية.

في عام ٢٠٠٣، قامت البوسنة والهرسك بإدراج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في أول خطة إنمائية متوسطة الأجل لها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. هكذا أصبح تحقيق تلك الأهداف في البوسنة والهرسك جزءا حيويا من استراتيجية التنمية وتنفيذها. ويشير التقرير الختامي بشأن تنفيذ التدابير الواردة في خطط العمل إلى أن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أُحرز في الفترة المتوسطة الأجل.

وفي هذا الصدد، قمنا بإعداد وثيقتين استراتيجيتين: الخطة الإنمائية للبوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ واستراتيجية الإدماج الاجتماعي في البوسنة والهرسك. لقد تم إعداد الوثيقتين بصورتها النهائية ويُنتظر الآن اعتمادهما. إن الهدف من وراء الاستراتيجيتين هو جعل الاقتصاد أكثر استقرارا وفعالية وقدرة على المنافسة؛ وخفض الفقر؛ وتحقيق الإدماج الاجتماعي في البوسنة والهرسك وكذلك التكامل في إطار الاتحاد الأوروبي.

لقد تم إعداد الاستراتيجيتين بمشاركة كاملة على جميع مستويات الحكومة وقطاع المجتمع المدني. إن أهداف وأولويات هاتين الخطتين الاستراتيجيتين تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية وسيكون تنفيذها أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لخطواتنا المستقبلية نحو بلوغ تلك الأهداف.

أما استراتيجية البوسنة والهرسك للعمال للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ فهي الآن في مرحلة تلقي تعليقات الجمهور عليها. كما أننا اعتمدنا وثيقة البرنامج القطري برنامج للعمل اللائق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ وهو يحدد جملة من السياسات الموجهة نحو التخفيف من المشاكل في مجال العمالة.

إصلاحات دستورية بهدف إنشاء فضاء اقتصادي واحد وجعل حكومتنا عملية وعقلانية بحيث تتمكن من مقابلة احتياجات مواطنيها. إن دعم المجتمع الدولي لعملية الإصلاح تلك أمر أساسي.

وفي الختام، من أجل إحراز تقدم حقيقي، من الضروري تحسين نوعية الدعم والتنسيق فيما بين المانحين، بما في ذلك الدعم المالي والفني، وكفالة الدعم الكامل من منظمات الأمم المتحدة وتعزيز الشراكة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فإذا ما قمنا بكل ذلك، أنا متفائل بأننا سنتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

#### الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية

العامّة الآن إلى خطاب دولة السيد باتبولد سوخباتار، رئيس وزراء منغوليا.

#### السيد سوخباتار (تكلم بالإنكليزية): لقد ناقشنا

على مدى الأيام الثلاثة الماضية ما تحقق وما يتعين القيام به من عمل لكفالة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل وفي الوقت المناسب. إنني أرى أن المناقشة التي أجريناها أطلقت عددا من الرسائل بصوت عال وواضح. فالأهداف الإنمائية للألفية يمكن بل يجب أن تتحقق من خلال توفير الموارد الكافية وتجديد الالتزام وتكثيف العمل الجماعي. ومن المشجع أن هذا الاستنتاج المشترك يمثل المغزى الرئيسي لمشروع الوثيقة الختامية المعنونة "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" (A/65/L.1)، التي سيعتمدها مؤتمر القمة بعد قليل. وحكومتي تؤيد الوثيقة تأييدا كاملا ومستعدة لأداء دورها.

وغني عن القول أن الطريق أمامنا لن تكون سلسلة أو سهلة. فالعالم يتخبط فعلا في أزمت متعددة ومترابطة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية، وتقلب أسعار الطاقة

طردوا من ديارهم قسرا وهم لا يزالون يشعرون بأن حقوقهم الأساسية لا تزال تنتهك. وذلك تحد هائل وصعب ينبغي أن تصدى له.

استنادا إلى مجموعة الاتفاقيات والإعلانات الدولية،

وقانون حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية الصادر في عام ٢٠٠٣ على مستوى الدولة، ووثيقة عقد إدماج الروما ٢٠٠٥-٢٠١٥، أعدت البوسنة والمهرسك خطة عمل بشأن الاحتياجات التعليمية للروما الذين يشكلون أكبر الأقليات الوطنية في البوسنة والمهرسك. ومع ذلك، ولأسباب عدة، فإن النتائج لم تكن مرضية ويبقى الكثير الذي ينبغي عمله، لا سيما توفير التعليم وفرص العمالة للروما.

تعكس الأهداف الإنمائية للألفية مضمون جميع

الأنشطة التي التزمت بها الأمم المتحدة. وعليه، فإنه أمر حيوي بالنسبة لبوسنة والمهرسك أن تثابر على الاتجاه الإيجابي الذي تسلكه حاليا بإدماج تلك الأهداف في سياساتنا واستراتيجياتنا. إننا عاقدون العزم على الاستمرار في التعاون مع شركائنا في المجتمع الدولي بغية تعزيز روح المسؤولية الذاتية على الصعيد المحلي، وتنشيط التنمية الطويلة الأجل في طريقنا نحو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

إن البوسنة والمهرسك بلد غني بالثروات البشرية

والطبيعية، لا سيما المياه والموارد الزراعية والطاقة المتجددة. إننا لم نتمكن بعد من بلوغ أقصى طاقات بلدنا بسبب احتلال الترتيبات العرقية الإقليمية لبوسنة والمهرسك وهي تدابير تعيقنا من إحراز التقدم بالسرعة المطلوبة. علاوة على ذلك، نشهد حاليا تصعيدا في الدعوة العلنية إلى فصل أحد أجزاء البوسنة والمهرسك وهو أمر له آثار مزعزعة لاستقرار المنطقة بأسرها. إن البوسنة والمهرسك، في سعيها إلى الاستغلال الأمثل لطاقتها الكامنة، بحاجة إلى إجراء

الأهداف تسير على المسار الصحيح. ويسرني أن أشير إلى أن منغوليا قد نجحت في وقت مبكر في بلوغ الأهداف المتعلقة بتناسب عدد الفتيات والفتيان في المدارس الثانوية، ونسبة الأطفال المشمولين بالتحصين باللقاحات الأساسية، وتخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة. إن التقدم الذي أحرزناه بوجه عام هو نتاج لإدماج مفهوم الأهداف الإنمائية للألفية في وثيقة سياسة التنمية الطويلة الأجل وفي إطار الميزانية، وثمره أيضا لإنشاء وكالة حكومية واحدة مسؤولة عن تنسيق تنفيذ الأهداف وإنشاء قاعدة بيانات واسعة لتقييمها.

ومع ذلك، يطلق التقرير أيضا إشارة تحذير حول أن تحقيق الأهداف الأخرى يسير ببطء أو يتراجع. وأهم تلك التحديات هو الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. وللتصدي لهذه التحديات وكفالة أن النمو الاقتصادي يعود بالفوائد على جميع مواطني منغوليا، فإن بلدي يتخذ طائفة من تدابير السياسات. وأود أن أشير هنا إلى أهمها.

إعطاء الأولوية لتعزيز العمالة المنتجة، وبخاصة للشباب، من خلال دعم إيجاد الوظائف في الصناعات الكثيفة العمالة. وهناك عدد من الصناعات مثل التعدين وبناء الطرق، تكون فيها سوق العمالة قادرة على استيعاب الشباب الذين يتمتعون بعدد من المهارات الفنية. وفي الشهر الماضي، اتخذت حكومتي قرارا هاما بشأن توجيه المزيد من الاستثمارات، اعتبارا من هذا الخريف، للمدارس المهنية لتوفير التدريب لآلاف من شباب الأرياف لإعدادهم لشغل الوظائف في تلك الصناعات.

ومن أجل تعزيز التوزيع العادل للدخل وتكافؤ الفرص ليصل بشكل أكثر فعالية للمحتاجين، ستولي حكومتي اهتماما خاصا لتحسين توجيه أنشطة الحكومة

والأغذية والشواغل المستمرة بشأن الأمن الغذائي، بالإضافة إلى التحديات المتزايدة لتغير المناخ. وقد أدت آثارها مجتمعة إلى إلغاء مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس، وفاقمت أوجه الضعف وعدم المساواة في العديد من البلدان النامية.

إن الصمود أمام هذه التحديات وغيرها من التحديات المستجدة يتطلب شراكة عالمية فعالة ومعززة من أجل التنمية، والتي تسلم بالملكية والقيادة الوطنيتين، وتفي بالتعهدات التي قطعت حتى الآن، بما في ذلك تلك التي قطعت في مونتيري والدوحة، والشراكة التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الضعيفة، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية. وفضلا عن ذلك، ينبغي بذل جهود متضافرة على المستوى الدولي، في مجالات أخرى متعلقة بالهدف الثامن. بما في ذلك مواصلة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، والاختتام المبكر لجولة الدوحة والخروج منها بنتائج شاملة وذات معنى إنمائي، وتعزيز التكامل والتجارة الإقليميين، والتدابير المستدامة لتخفيف عبء الديون على البلدان النامية، ولا سيما في أوقات الأزمات المتعددة.

وكما أظهرت جهود تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية خلال العقد الماضي، فإن النمو الاقتصادي المستدام في حد ذاته ليس كافيا. بل يجب أن يعمد الجميع، بما في ذلك الفقراء، من المشاركة في الفرص الاقتصادية وحثي فوائدها، ويجب أن يؤدي إلى إيجاد الوظائف وأن تكون هناك سياسة اجتماعية مكتملة له. ومن جانبها تسعى منغوليا إلى تنفيذ تلك السياسة بغية كفالة التنفيذ الكامل لأهدافها.

وفي الآونة الأخيرة، انتهت منغوليا، عبر تقريرها بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، من إجراء تحليل شامل للتقدم الذي أحرزناه، ولتحديد أولوياتها في الأعوام الخمسة القادمة وما بعدها. وقد استنتج التقرير أن ٦٦ في المائة من



تتفاقم، وعندما تقترب الكوارث الطبيعية، فإنها تشكل تهديداً مباشراً للأمن البشري للمتضررين. وبدافع من التزامنا الراسخ بمكافحة آثار التدهور البيئي، لا سيما التصحر، عقدت حكومة بلدي اجتماعاً خاصاً في صحراء غوبي في أواخر الشهر الماضي.

وثمة تحديات حمة في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، لذلك كان بناء شراكات دائمة أساسياً لتنفيذ تلك الأهداف على نحو فعال. وينبغي أن يشمل ذلك الحكومات المحلية والحكومة الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في الداخل، والشركاء الإنمائيين الدوليين، الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء. وعملنا معاً هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة، مع المساءلة المتبادلة فيما بيننا. وأختتم من حيث بدأت، فإن حكومة بلدي تقف مستعدة للقيام بدورها لتحقيق تلك النتائج.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد وين جيا باو، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية.

**السيد وين جيا باو (الصين) (تكلم بالصينية):** في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، تعهد زعماء العالم بأن يجعلوا الحق في التنمية حقيقة واقعة مكفولة للجميع وأن يخلصوا الجنس البشري برمته من الجوع والفقر. ولكن التقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية خلال العقد المنصرم اتسم بالتفاوت في مناطق وميادين مختلفة. فما زال كثير من البلدان لم يحقق بعد تقدماً ملموساً في تحسين صحة النساء والأطفال أو تحقيق المساواة بين الجنسين أو حماية البيئة. كما أن عدداً لا بأس به من البلدان النامية تضرر بشدة جراء الأزمة المالية العالمية والكوارث الطبيعية والتقلبات في أسواق الغذاء والطاقة. وتزايد عدد سكان العالم الذين يعانون من الجوع.

الرامية إلى تعزيز النظام الصحي، وتوفير فرص أفضل للتعليم، وإيجاد فرص أكثر للعمالة، ودعم التغذية وتعزيز الحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال التحويلات النقدية.

إن الاستثمار في التنمية الريفية أمر أساسي لاستدامة مصادر الرزق لما يناهز ٤٠ في المائة من السكان الذين يعيشون حياة بدوية تعتمد على تربية المواشي، وهو نشاط شديد الحساسية للمناخ والأحوال الجوية. وقد شكل الشتاء الأخير، الذي تميز بالقسوة، كارثة طبيعية جلبت خسائر فادحة للعديد من أصحاب المواشي. وأظهرت تلك الكارثة بشكل أساسي ضعف البلد من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية وأثرت مباشرة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تمويل تلك السياسات سيكون مهمة هائلة. وسيستمر بلدي في العمل مع شركائنا الإنمائيين والسعي إلى الحصول على مساعداتهم، وبخاصة للتعويض عن ضعفنا أمام الصدمات الخارجية وغيوب موقعنا غير الساحلي. بيد أن تعبئة الموارد المحلية ستكون أساسية. ولذلك، أنشأنا صندوقاً للتنمية البشرية، حيث ستحوّل الإيرادات ورسوم الملكية من صناعة التعدين لدعم الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى بذل الجهود لتعزيز التنوع الاقتصادي. كما أن قانون الاستقرار المالي الذي سنّ حديثاً سيشكل أداة أخرى لإدارة تدفق الإيرادات من ثروات التعدين بطريقة شفافة وبروح المسؤولية بغية تعبئة الموارد لمكافحة الفقر.

ومن المشاكل الخطيرة التي تبعث على القلق تلك المتعلقة بتآكل الأرض، وبخاصة التصحر والرعي المفرط، وإزالة الغابات وقطع الأشجار غير القانوني، وشح المياه وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث المدن. وأثر تغير المناخ على أحوال التربة في منغوليا لا تحطه العين. فالتصحر قد نال من أكثر من ٧٠ في المائة من أراضيها. وشح المياه مشكلة

لذلك، فإن إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ما زال يمثل رحلة طويلة وشاقة.

إن الصين، المؤيد النشط والدائم لمبادرة الأمم المتحدة، قد بذلت جهوداً لا تكلل لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ عام ١٩٧٨، انخفض عدد الصينيين الذين كانوا يعيشون في فقر مطلق بأكثر من ٢٠٠ مليون نسمة، وهو ما يمثل نسبة ٧٥ في المائة من مجموع عدد السكان الذين جرى انتشالهم من الفقر في البلدان النامية. وفي نفس الوقت، نحن في الصين ندرك تمام الإدراك أن الصين بلد يتسم بضخامة تعداد سكانه وضعف أساسه الاقتصادي. وتواجهنا مشكلة الاختلالات في التنمية، ولدينا عشرات الملايين من الأشخاص يعيشون في فقر. وسوف نواصل العمل على تخفيف حدة الفقر من خلال التنمية، ونحن على ثقة من أن الأهداف الإنمائية للألفية سوف تتحقق في حينها في الصين.

وعلى مر السنين، قدمت الحكومة الصينية المساعدة الصادقة وغير الأتانية بأشكال عديدة إلى البلدان النامية الأخرى في حدود قدرة بلدنا. وسوف نواصل زيادة المساعدة الخارجية وتحسينها، والإسهام بقسطنا الواجب في الإنجاز المبكر للأهداف الإنمائية للألفية في مختلف أنحاء العالم. أولاً، أود أن أتطرق إلى مسألة المساعدة في تحسين الظروف المعيشية للسكان في البلدان النامية. خلال السنوات الخمس القادمة، سوف تتخذ الصين الخطوات التالية دعماً لمعيشة أفضل للسكان في البلدان النامية الأخرى: سوف نقوم ببناء ٢٠٠ مدرسة، وإيفاد ٣ ٠٠٠ خبير طبي، وتدريب ٥ ٠٠٠ من معاوني الأطباء المحليين، وسنوفر معدات طبية وأدوية لعدد ١٠٠ مستشفى، وننفذ ٢٠٠ مشروع للطاقة النظيفة والحماية البيئية، وسوف نزيد مساعدتنا للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها للمساعدة في بناء قدرتها على مواجهة تغير المناخ.

ثانياً، فيما يتعلق بتخفيض وإلغاء ديون أقل البلدان

نمواً، وبنهاية عام ٢٠٠٩، ألغت الحكومة الصينية ديوناً قيمتها ٢٥,٥ بليون يوان على ٥٠ من الدول الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نمواً. وسوف نلغي ديونها المرتبطة بالقروض الحكومية المعفاة من الفوائد والمستحقة في عام ٢٠١٠.

ثالثاً، فيما يتعلق بتكثيف التعاون المالي مع البلدان النامية، قدمت الصين ١٠ بلايين من دولارات الولايات المتحدة قروضاً بشروط ميسرة لبلدان أفريقية، و ١٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة كدعم ائتماني لبعض البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمساعدتها على مواجهة الأزمة المالية العالمية. وتعهدنا بالإسهام بمبلغ ٥٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة لزيادة الموارد لصندوق النقد الدولي، مع مطالبة صريحة بأن تستخدم تلك الأموال، في المقام الأول، لمساعدة أقل البلدان نمواً. وستواصل الصين تقديم نطاق محدد من الدعم المالي للبلدان النامية في شكل قروض بشروط ميسرة وائتمانات تفضيلية لمشتري الصادرات.

رابعاً، فيما يتعلق بتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارة مع البلدان النامية، تعهدت الصين بتطبيق المعاملة بدون تعريفات جمركية على المنتجات المدرجة تحت ٩٥ في المائة من جميع البنود الخاضعة للتعريفات الجمركية الواردة من أقل البلدان نمواً. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٠، طبقنا المعاملة بدون تعريفات جمركية على الصادرات من ٣٣ من أقل البلدان نمواً تحت أكثر من ٧٠٠ ٤ بند من بنود التعريفات الجمركية، وهو ما يغطي الأغلبية العظمى من

حاسمة في المجالات التالية لإحراز التقدم المشترك. وعند تحديد أولويات العمل، ينبغي أن يولي المجتمع الدولي أولوية قصوى لمساعدة أفريقيا على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية وأن يزيد الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً. ويجب أن تدرك الدول النامية أن القضاء على الفقر عن طريق التنمية مهمة أساسية، وأن تواصل تعزيز القدرات الإنمائية الوطنية. ويجب أن تفي البلدان النامية بالتزاماتها بحسن نية، وأن ترفع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من دخلها الوطني الإجمالي إلى ٠,٧ في المائة في أقرب وقت، وأن تقدم إلى البلدان النامية مساعدة مالية طويلة الأجل ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. وينبغي أن تكون المساعدة خيرة ولا تحمل في طياتها أية قيود.

ومن أجل تحسين آليات التنفيذ، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أساسي في التعاون الدولي من أجل التنمية. ومن المهم إنشاء آلية لتقييم الأهداف الإنمائية للألفية في وقت مبكر، وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين. ومن أجل إقامة السلام المستدام، يجب أن تعمل كل البلدان والدول على التخلي عن المظالم، وحل التراعات بالوسائل السلمية، وتهيئة الظروف المؤدية إلى تحقيق التنمية السلمية.

لقد سلط اعتماد إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) الضوء على معاناة الشعوب من الفقر حول العالم. فلنعمل بمزيد من المثابرة، ولنعزز تعاوننا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وفقاً للجدول الزمني المحدد، ودعم التنمية والتقدم للبشرية جمعاء.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من سعادة السيد لارس لوكي راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك.

**السيد راسموسين (الدانمرك)** (تكلم بالإنكليزية): تحظى الأهداف الإنمائية للألفية بالأهمية بالنسبة للجهود العالمية التي نبذلها لمواجهة التحديات التي يفرضها الفقر

المنتجات الواردة من تلك البلدان. وفي المستقبل، سنطبق المعاملة بدون تعريفات جمركية على مزيد من المنتجات ونتيح لمزيد من البلدان الاستفادة من هذا الترتيب. وسوف نواصل تشجيع الشركات الصينية على توسيع استثماراتها في البلدان النامية.

خامساً، بالنسبة لتعزيز التعاون الزراعي مع البلدان النامية، وفي السنوات الخمس القادمة، سترسل الصين ٣ ٠٠٠ من الخبراء الزراعيين والأطعم الفنية، وتوفر ٥ ٠٠٠ فرصة تدريبية تتعلق بالزراعة في الصين، كما سنعزز التعاون مع البلدان النامية الأخرى في التخطيط الزراعي وزراعة الأرز المالحين وتربية الأحياء المائية وحفظ مياه الري والآلات الزراعية.

سادساً، فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية على تنمية الموارد البشرية، ستقوم الصين خلال السنوات الخمس القادمة بتدريب ٨٠ ٠٠٠ فني آخرين في مجالات مختلفة للبلدان النامية. وسوف نزيد عدد المنح الدراسية وبرامج دراسات الماجستير في المرحلة الوسطى من الحياة الوظيفية لمواطنين من البلدان النامية ونوفر فرصاً تدريبية في الصين لـ ٣ ٠٠٠ من نظار المدارس والمعلمين.

ومنذ تموز/يوليه من هذا العام، وبغية دعم باكستان في جهودها في مكافحة الفيضانات وإعادة البناء، قررت الصين تقديم مساعدات إنسانية لها بقيمة ٣٢٠ مليون يوان، وأرسلت فريق إغاثة إلى المناطق المنكوبة.

أود أعتنم هذه الفرصة لكي أعلن أن الصين سوف تقدم، بالإضافة إلى المساعدات التي تعهدت بها، مبلغاً إضافياً قدره ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة باكستان.

وستكون السنوات الخمس القادمة سنوات حاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ، بشعور أكبر بالمسؤولية والإلحاحية، خطوات

بالنمو والعمالة الشاملين في أفريقيا، مع رئيسة ليبريا ورئيس وزراء تترانيا. وقد تختلف نقاط انطلاقنا الجغرافية والاقتصادية، ولكننا نتفق في الرأي على أهمية النمو الاقتصادي الشامل الذي يولد فرص العمل.

كما يجب أن يعترف المجتمع الدولي بأن الصراع يشكل حاجزا أمام تحقيق التنمية. وفي المناطق الكثيرة المتأثرة بالصراعات، لا يزال تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل هدفا بعيد المنال ينطوي على الحواجز ومخاطر النكسات.

إننا نبعث برسالة جلية في مؤتمر القمة هذا - وهي أن النساء من عناصر التنمية. وتشكل المساواة والفرص المتساوية للمرأة قوة دافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا توجد أية فرصة على الإطلاق لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون تعزيز التركيز على تمكين المرأة. وإذا كان للمرأة أن تستخدم إمكاناتها استخداما كاملا، يتعين عليها أن تقرر بجرية ما إذا كانت ترغب في إنجاب أطفال ومتى تنجبهم، ويجب أن تحصل على الخدمات الصحية أثناء الولادة. وتؤيد الدائمك البلدان النامية في أعمال حقوق المرأة وصحتها الجنسية والإنجابية.

تولى الرئاسة السيد ديبس، الرئيس المشارك.

ويجب أن تتحمل البلدان النامية المسؤولية عن تنميتها. ويسرني أن يقوم الكثير من البلدان النامية بتحويل الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف وطنية. وفي الوقت ذاته، يجب أن تفي البلدان المانحة بالتزاماتها. والدائمك واحدة من خمسة بلدان في العالم التي تتجاوز نسبة الـ ٠,٧ في المائة المخصصة من دخلها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وسنواصل العمل من أجل ضمان أن تحقق المعونة التي نقدمها النتائج المرجوة وأن تحدث تأثيرا إيجابيا. وهذا

والمرض والصراع. وبعد مرور عشر سنوات على اعتماد تلك الأهداف، شهد العالم تغيرات كبيرة، ومع ذلك لا تزال تلك الأهداف تحظى بالأهمية كعهدنا دائما. وبالرغم من بزوغ فجر مشهد عالمي جديد، فإنها لا تزال تمثل نقطة مرجعية مشتركة فيما نبذله من جهود مشتركة من أجل إيجاد مستقبل أفضل لأفقر الفئات وأكثرها ضعفا.

وفي هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، نؤكد من جديد تصميمنا على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وهذا يشكل رسالة قوية ولا سيما في أعقاب فترة الأزمة العالمية التي أثرت علينا جميعا. لقد تعلمنا أن أسلوب العمل على نحو ما جرت عليه العادة لم يعد كافيا. وهذا درس له أهميته تماما عندما يتعلق الأمر بالوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. ولحسن الحظ فإننا نعرف الآن ما الذي يصلح وما الذي لا يصلح. ولذلك، يجب أن نركز جميعا على التنفيذ خلال السنوات الخمس المتبقية.

وللقطاع الخاص دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وبدون وجود النمو الذي يحركه القطاع الخاص، لن ننجح في القضاء على الفقر أو تعبئة الموارد المحلية اللازمة للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. ويجب أن نضمن وصول منافع النمو إلى الفقراء وإيجادها للحرية وإتاحتها الفرص للأفراد من أجل تغيير حياتهم. وهذا الأمر يحظى بالأهمية في أفريقيا بشكل خاص.

وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت الدائمك اللجنة الأفريقية بمشاركة القادة الأفارقة وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وأكدت اللجنة على أهمية النمو وتوفير فرص العمل، لا سيما للشباب، الذين يمثلون موارد هائلة غير مستغلة. واستنادا إلى عمل اللجنة، تضاعف الدائمك دعمها من أجل تطوير القطاع الخاص في أفريقيا. وللمضي قدما بهذه الخطة، فقد شرفني أن أشارك، هذا الصباح، في رئاسة الحدث المعني

سيخرج ملايين الناس من دائرة الجوع والفقر المدقع وسيحصلون على فرص تعليمية أفضل، وعلى المياه المأمونة، والمرافق الصحية والرعاية الصحية والعلاج. ولئن تم تحقيق إنجازات في مختلف القطاعات، فإن الأزمتين العالميتين المالية والاقتصادية فرضتا عوائق كبيرة أمام تحقيق الأهداف والمؤشرات.

ويسرني أن أبلغ أن معدل ازدياد النمو السكاني بشكل مخيف في بلدي قد انخفض خلال التسعينات بحوالي ٥٠ في المائة واستقر الآن في ٣,٢٨ في المائة سنويا. لكن لا نستطيع أن نشعر بالارتياح التام لهذا المؤشر وحده. فنحن نعرف حق المعرفة أننا بحاجة إلى القيام بما هو أفضل من ذلك فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل والتنمية البشرية. وتقع العمالة ومعدل الدخل في صميم الحد من الفقر. وسيطلب إيجاد فرص العمل إدخال إصلاحات على السياسات. وهناك مسألة هامة أيضا هي تهيئة بيئة تنظيمية ملائمة لتنمية التجارة والقطاع الخاص. وسيستتبعها تبسيط حجم الحكومة؛ ولدى القيام بذلك، نحرص على كفاءة ألا تتأثر الخدمات الأساسية سلبا بصورة كبيرة.

ولئن كنا ممتنين لشركائنا الإنمائيين وأصدقائنا لدعمهم وتعاونهم على امتداد السنين، فإننا ندرك أنه يجب علينا أن نواجه الحقيقة ونرسم مسارنا. وبينما يهيمن القطاع الخاص الواسع على اقتصادنا إلى حد كبير، فإن جزءا رئيسيا من التحدي للجهود التي نبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو تدني مواردنا من المساعدة الثنائية التقليدية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية وفاء المجتمع الدولي بتعهداته بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولدى ميكرونيزيا اتفاق شراكة خاص مع الولايات المتحدة مجسد في معاهدة تدعى اتفاق الارتباط الحر. وتشمل

يتطلب التركيز على تحديد أولويات التعاون من أجل التنمية وإبداء الرغبة في ذلك. إن شراكتنا العالمية تتطور باستمرار. وتنشأ جهات فاعلة جديدة. ونشهد زيادة التعاون بين بلدان الجنوب وكذلك زيادة التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد شاهدنا كيف أصبحت المؤسسات الخاصة قدوة في تناول المسائل الإنمائية المهمة. ويجب أن نضمن توجيه كل هذه الجهود نحو نفس الهدف - ألا وهو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد اكتسبنا خبرة قيّمة طوال السنوات العشر الماضية. وجرى تحديد التحديات بكل وضوح. ويبقى أمامنا الآن خمس سنوات، يتعين أن نعمل فيها بشكل صحيح، وينبغي أن نبدأ اليوم. والدائمك على أهبة الاستعداد لأداء دورها.

**الرئيس المشارك (السيد ديبس)** (تكلم بالفرنسية):  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة فخامة السيد أليك ل. أليك، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

**السيد أليك** (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بالغ الشرف أن أتشاطر الجمعية اليوم خبرة بلادي في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إنها قصة إنجازات وتحديات بالنسبة لبلدي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وأثناء مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠، التزمنا بإنشاء شراكة عالمية جديدة لخفض معدلات الفقر المدقع والجوع، وتحسين نوعية التعليم والصحة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز السلامة والاستدامة البيئيتين، ضمن مهام أخرى. وبعد خمس سنوات، أعيد التأكيد على الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية وثيقة إطارية تسترشد بها التدابير الملموسة التي تتخذها البلدان في مختلف أنحاء العالم. والتوقعات الطموحة هي أنه بحلول عام ٢٠١٥

الثانوية هي إنجازات هامة في بلدي. ومعدل محو الأمية للأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما أكثر من ٩٠ في المائة، وهو أعلى بقليل لدى الإناث منه لدى الرجال. وتتعهد حكومتي بإيلاء أهمية قصوى لزيادة تحسين نوعية التعليم في السنوات القادمة. ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، ينبغي أن نوجه اهتماما كبيرا لنسبة الـ ٥ في المائة المتبقية من أطفالنا الذين لا يزالون خارج نظامنا التعليمي.

وأعتقد أن زيادة فرصة الحصول على التعليم قد ساعدت إلى حد كبير في تضيق الفجوة الجنسانية. ومع ذلك، يلزم بذل الجهود لزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة. وإدخال تحسينات على المجال الصحي للمرأة مسألة ذات أولوية، وتشمل فرص الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية والحد من انتشار الأمراض غير المعدية، لا سيما في جزرنا الخارجية.

وأعتقد أن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد ساعد بالتأكيد في تحسين صورة المرأة في مجتمعاتنا الجزرية. وقمنا بمبادرات أخرى لمعالجة المسائل المتعلقة بالتمثيل السياسي للمرأة، وإجازة الأمومة والعنف المتري. كما عرض مؤخرًا على برلماننا الوطني قانون لإنشاء لجنة وطنية معنية بمركز المرأة.

وتكمن التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقطاع الصحي في مجالي وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفاسية. وهناك ضرورة ملحة لمعالجة هذين المجالين معالجة فعالة. وفي بلدي، يعتبر تخفيض وفيات الأطفال أولوية دائمة، ونحن على المسار الصحيح لتحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن التدخلات المحددة الهدف في نظام الرعاية الصحية الأولية وفي المجتمعات المحلية أن تعزز هذا الجهد. ومن الضروري أن نزيد

المعاهدة رزمة اقتصادية نعلق عليها آمالا كبيرة لحفز جهودنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إدخال تحسينات على قطاعي الصحة والتعليم.

ورغم بذل قصارى جهودنا، فإن النشاط الاقتصادي في ميكرونيزيا متذبذب ومتقطع منذ أن دخل الاتفاق المعدل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤. فعلى سبيل المثال، انتعش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من انخفاض بنسبة ٣,٤ في المائة في السنوات السابقة إلى نمو إجمالي بنسبة ١,٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وتبع ذلك النمو الإيجابي القصير مرة أخرى انخفاض في السنوات التالية حتى عام ٢٠٠٩، عندما انتعش الناتج المحلي الإجمالي قليلا بتحقيق نمو بنسبة ٠,٤ في المائة. وذلك النمو المتواضع في الناتج المحلي الإجمالي قابلته ثلاثة اتجاهات ملحوظة هي: تباطؤ في الدخل الحقيقي للفرد، وتراجع العمالة وزيادة الهجرة إلى الخارج.

وتطبيق مفهوم أو معيار الأهداف الإنمائية للألفية، يقدر أن ٣٠ في المائة من شعبنا يعيشون تحت خط الفقر الوطني. ويبدو أنه من غير المرجح أن يقوم بلدي بتخفيض هذه النسبة إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥. ويسرني أن ألاحظ أن معالجة الفقر بواسطة خططنا الإنمائية الاستراتيجية، وتمشيا مع خططنا الإنمائية الاستراتيجية، لا تزال جزءا من هدفنا الوطني الطويل الأجل. وإلى جانب ذلك، هناك حاجة إلى وضع استراتيجية للتخفيف من حدة الفقر، وذلك لعكس مسار عملية الهجرة الجارية إلى الخارج والآثار السلبية المحتملة لتوسيع القطاع الاقتصادي غير الرسمي.

وفي مجال التعليم، يسرني أن أنقل إليكم أننا نحقق معدلات عالية في الالتحاق بالمدارس على صعيد التعليم الابتدائي. فنسبة الالتحاق الإجمالية والصافية تزيد عن ٩٠ في المائة. وشبه التكافؤ بين البنات والبنين في المدارس الابتدائية وفي المستويات العليا من التحاق البنات بالمدارس

**السيد كليغ** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):  
 أشرف بمخاطبة الجمعية العامة اليوم لأول مرة بصفتي نائب  
 رئيس وزراء المملكة المتحدة. وإنه لمن دواعي الشرف  
 والامتياز أن أحضر هنا لأناقش كيف يمكننا، بالعمل معاً، أن  
 نبليغ الأهداف الإنمائية للألفية ونعتمد الالتزامات الضرورية  
 في سبيل استتصال المشاكل التي ابتلى بها العالم الذي  
 نشاظره: الفقر والجوع والمرض وتدهور بيئتنا الطبيعية.

في هذا الأسبوع نستعرض التقدم ونقيّم العقبات  
 ونتفق على إطار العمل اللازم لبلوغ أهدافنا. هذه تعابير  
 تكنوقراطية تضطر الحكومات إلى تبادلها بالضرورة، ولكن  
 دعونا نتكلم بصريح العبارة. فواء اللغة الرسمية لمؤتمرات  
 القمة يكمن مقصدنا المشترك الوحيد المتمثل في صون  
 الكرامة والأمن الذي يعد حقاً لكل إنسان فرد في كل  
 مكان من العالم.

التنمية في نهاية المطاف تعني الحرية. إنها تعني التحرر  
 من الجوع والمرض؛ والتحرر من الجهل؛ والتحرر من الفقر.  
 والتنمية تعني كفالة أن يتمتع كل فرد بحرية التحكم في  
 شؤون حياته وتقرير مصيره بنفسه. لقد شهد العقد الأخير  
 تقدماً هاماً. لكن ذلك التقدم كان متفاوتاً، بل إننا، بالنسبة  
 إلى تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية، حدنا عن المسار كثيراً.  
 لذلك أود اليوم أن أنقل رسالة حكومة المملكة المتحدة بأننا  
 سنحافظ على وعودنا ونتوقع من سائر المجتمع الدولي أن  
 يفعل الشيء ذاته. وبقدر ما يتعلق الأمر بنا، قررت حكومة  
 الائتلاف الجديد الالتزام ببلوغ نسبة ٧,٠ في المائة من الدخل  
 القومي الإجمالي المخصصة للمعونة اعتباراً من عام ٢٠١٣ -  
 وهذا وعد سيحسد في قانون. وتلك المعونة ستوجه بطرق  
 نعرف أنها ستحدث أكبر تغيير نحو الأحسن.

ومن دواعي سروري أن أعلن اليوم أن المملكة  
 المتحدة قررت مضاعفة جهودها لمحاربة الملاريا. ففي أفريقيا

عدد النساء الحوامل اللواتي يتلقين الرعاية قبل الولادة،  
 وتخفيض نسبة الوفيات في مرحلة ما بعد الولادة، وذلك  
 بتحسين الأحوال المعيشية. وتسير ولايات ميكرونيزيا  
 الموحدة على المسار الصحيح لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض  
 معدل الوفيات النفاسية. ومع ذلك، يلزم إيلاء الاهتمام  
 لحصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، خاصة في  
 المناطق التي ينتشر فيها السكان بصورة واسعة.

ويحظى منع انتشار فيروس نقص المناعة  
 البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بأولوية  
 وطنية، وتم إعداد خطة وطنية استراتيجية لمعالجة هذه المسألة.  
 وتعمل البرامج على الصعيدين الوطني والمحلي، ويتم التركيز  
 على منع انتشار المرض، والتخطيط على صعيد المجتمعات  
 المحلية ورعاية الأشخاص المصابين بهذا المرض. ونركز أيضاً  
 على تخفيض عدد حالات السل والسكري وأمراض القلب  
 والسرطان. ويجري تنفيذ برنامج شامل ومنسق للأمراض غير  
 المعدية. ويلزم المزيد من التوعية للتقليل من عوامل المخاطر  
 المتعلقة بالسلوكيات، مثل استخدام التبغ، وسوء استعمال  
 الكحول وانعدام الأنشطة البدنية.

لقد قمت بإبراز إنجازاتنا والتحديات التي تواجهنا،  
 غير أن هناك تحدياً أكبر بكثير من شأنه أن يجعل كل إنجازاتنا  
 عديمة الأهمية. ولا يمكننا أن نتحدث بصورة ذات معنى عن  
 الأهداف الإنمائية للألفية ما لم يقم المجتمع الدولي بمعالجة  
 الخطر الحقيقي وهو أن ميكرونيزيا والدول الجزرية الصغيرة  
 النامية الأخرى ستحتفي جرّاء الآثار السلبية لتغير المناخ.  
 وباختصار، نحن نتحمل أقل قدر من المسؤولية عن تغير المناخ  
 لكننا الأكثر عرضة لآثاره.

**الرئيس المشارك:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب  
 دولة السيد نيك كليغ، نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة  
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

التبادل التجاري ويعني مصادر جديدة للنمو العالمي. وعلى نفس المنوال، عندما يعاني العالم من قلة الأمن تشعر المملكة المتحدة بأمن أقل داخل حدودها.

تغير المناخ لن يقف لسبب ما عند حدود بلداننا. وعندما تنتشر الأوبئة فإننا لسنا محصنين ضدها. وعندما يغذي الفقر ورداءة التعليم تنامي الإرهاب العالمي فإن ندوب الجراح التي يتسبب فيها سيتحملها مجتمعنا.

من بين البلدان الـ ٣٤ الأبعد عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ثمة ٢٢ بلدا إما تتخبط في أتون الصراع المسلح أو أنها خرجت لتوها منه. وتشكل هذه البلدان مساحات هشة، مثل أفغانستان، يمكن فيها للحقد أن ينتشر، وللهجمات الإرهابية أن يخطط لها، ويمكن فيها للمجرمين المنظمين أن يجنوا ثمار الاتجار بالمخدرات الذي يعيث فسادا في شوارعنا، وتعرض فيها الأسر للاضطهاد والتشرد وتجبر على التماس اللجوء لدينا. لذلك فإننا لا نرى الأهداف الإنمائية للألفية مجرد غايات تبعث على التفاؤل بالنسبة إلى بلدان نائية عنا. إن العمل على تحقيقها ليس عملا خيرا فحسب ولا هو عمل إنساني محض. فهي تشكل أيضا مفتاح السلامة والرخاء المستقبلي لشعب المملكة المتحدة وبطبيعة الحال لجميع الشعوب في أرجاء المعمورة كافة.

ونرحب بموافقة الجمعية العامة على إجراء استعراض سنوي للتقدم المحرز فيما يتصل بالالتزامات المتفق عليها في اجتماع القمة هذا. إن المملكة المتحدة ستدخل هذا الاختبار، وإني اليوم أدعو الآخرين إلى إبداء نفس القدر من الحزم. إن الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تعتبر أولوية لكل أمة ممثلة في هذه القاعة بلا استثناء. ويجب على الأمم المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بشرف، ويجب على الأمم النامية أن تفهم أنها لن تستلم شيكا على بياض.

تولى الرئاسة الرئيس المشارك، السيد ديس.

يموت طفل كل ٤٥ ثانية بسبب مرض الملاريا، الذي يمكن الوقاية منه بسهولة. لذلك سنخصص أموالا أكثر وسنعمل على كفالة أن نحصل على مردود أكبر من تلك الأموال بهدف تخفيض الوفيات المتصلة بالملاريا بمقدار النصف في ١٠ من أشد البلدان ابتلاءً بذلك المرض.

وحكومة المملكة المتحدة تفخر أيضا بتعزيز مساهمتنا في الحملة الدولية المعنية بصحة الأمهات والرضع، التي يقودها الأمين العام. وستسفر التزاماتنا الجديدة عن إنقاذ أرواح ٥٠.٠٠٠ أم وربع مليون طفل بحلول عام ٢٠١٥.

المملكة المتحدة تعلن هذه الالتزامات في وقت يواجه فيه اقتصادنا المحلي صعوبات شديدة. لقد ورثت الحكومة الجديدة عجزا في الميزانية يبلغ ١٥٦ بليون جنيه إسترليني، وبالتالي فإن القرار بزيادة ميزانية معونتنا الدولية لن يمر بدون خلافات. بل إن بعض النقاد يشككون في صواب ذلك القرار ويتساءلون: لماذا، في الوقت الذي يقدم الناس في الوطن تضحيات في أجورهم وفي معاشاتهم التقاعدية، ينبغي لنا أن نزيد المعونة المقدمة للناس في بلدان أخرى؟

لكننا اخترنا ذلك الخيار لأننا ندرك أن الوعود التي قطعتها المملكة المتحدة يجب عليها أن تفي بها في الأوقات العصيبة مثلما تفي بها في الأوقات الطيبة، بل إن الوفاء بها أكثر أهمية الآن مما مضى؛ ولأننا نتفهم حقيقة أننا لئن كنا نعاني من مشقة على شواطئنا، فإن تلك المشقة لا تقارن بما يعانيه الآخرون من ألم مهين وفاقة؛ ولأننا نتناول بجديّة حقيقة أن الحكومة الائتلافية الجديدة هي آخر حكومة قادرة على الوفاء بوعدنا قبل الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥؛ ولأننا نعرف أن قيامنا بذلك يصب أيضا في مصلحتنا الذاتية المستنيرة.

عندما ينعم العالم برخاء أكبر تصبح المملكة المتحدة أكثر رخاء. فالنمو في العالم النامي يعني شركاء جددا في



وقبل عقد، في فجر الألفية الجديدة، وضعنا أهدافاً محددة لإنقاذ أبناء جلدتنا الرجال والنساء والأطفال من ظلم الفقر المدقع.

تلك هي المعايير التي حددناها بأنفسنا، ويجب علينا اليوم أن نسأل: هل وفيينا. بمسؤولياتنا المتبادلة؟ وبينما تجهد اقتصاداتنا في سبيل البقاء، والعديدون من الناس بلا عمل، وبالكاد تستطيع أسر عديدة جداً أن تتوفر لها أسباب العيش، أتوقع أن يسأل البعض في البلدان الأكثر ثراء، "لماذا عقد مؤتمر قمة عن التنمية؟" الجواب بسيط. في اقتصادنا العالمي، إن إحراز تقدم حتى في أشد البلدان فقراً يمكنه أن ينهض بازدهار وأمن الشعوب بعيداً عن حدودها، بمن في ذلك أبناء وطني الأمريكيون.

عندما يموت طفل من مرض يمكن اتقاؤه، فإن ذلك يهز ضمائرنا. وعندما تُحرم فتاة من التعليم أو تُنكر على أمها المساواة في الحقوق، فإن ذلك يقوض ازدهار أمتهم. وعندما لا يستطيع شاب من أصحاب الأعمال أن يبدأ عملاً جديداً، فإن ذلك يحول دون خلق وظائف وأسواق جديدة ليس في بلد صاحب الأعمال فحسب، وإنما في بلدنا أيضاً. وعندما لا يستطيع ملايين الآباء توفير المون لأسرهم، فإن ذلك يغذي اليأس الذي يمكنه أن يوجب عدم الاستقرار والتطرف العنيف. وعندما يخرج المرض عن السيطرة، فيماكانه أن يهدد صحة الملايين بالخطر حول العالم.

فلنعمل إذاً على التخلي عن الخرافة القديمة القائلة بأن التنمية مجرد صدقة لا تخدم مصالحنا. ولنرفض التهم القائل إن بعض الدول محكوم عليها بالفقر المؤبد، لأن نصف القرن الماضي قد شهد المزيد من المكاسب في التنمية البشرية أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. وثمة مرض قضى على أحيال من البشر، هو الجدرى، قد تم استئصاله. وبلغت الرعاية الصحية أطراف العالم البعيدة، وأنقذت حياة الملايين.

البلدان النامية والمناخون يجب أن يعملوا سوية كأطراف متساوين من أجل تأمين مصلحتنا الجماعية. ويتوقع منهم أن يديروا المعونة بطرق تتسم بالخضوع للمساءلة والشفافية والمسؤولية لتهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل؛ وإعطاء الأولوية في الميزانيات الوطنية للصحة والبنية التحتية والتعليم والخدمات الأساسية؛ وإدارة الموارد الطبيعية، لا سيما التنوع البيولوجي، بطريقة تكفل الاستدامة البيئية؛ ولتحسين حياة النساء والفتيات - بتمكنهن وتعليمهن وكفالة أن تكون الأمهات متمتعات بصحة جيدة وقادرات على تربية أطفال أقوى. ولا ريب في أن النساء والفتيات يمثلن مفتاح الرخاء الأعظم لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية وحتى لأوطانهم.

وإذا ارتقى كل منا إلى مستوى المسؤولية فيمكننا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكننا أن نحرر ملايين الناس من العذاب اليومي، وأن نعطهم الموارد الكافية حتى يتمكنوا من التحكم بأمور حياتهم ومصائرهم. ولعل الأجيال المقبلة تقول في المستقبل عندما تنظر إلى الوراء إنها ورثت عالماً أفضل لأننا، في هذه اللحظة الحرجة، في هذه اللحظة الصعبة، لم نتصل من مسؤولياتنا. فلنعمل على ضمان أن تقول تلك الأجيال إننا ارتقينا إلى مستوى التحدي ووفينا بوعودنا.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس أوباما (تكلم بالإنكليزية):** تعهدت بلدانا

في ميثاق الأمم المتحدة بالعمل على النهوض بالترقية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها. وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعترفنا بالكرامة المتأصلة لكل إنسان فرد وبحقوقه، بما فيها الحق في مستوى لائق من المعيشة.

إنمائياً في هذا البلد. إنه عمل شاق، لكنني أعلم أن التقدم ممكن.

وبصفتي رئيساً، أوضحت أن الولايات المتحدة ستقوم بقسطنا من العمل. فاستراتيجيتي الأمنية الوطنية تعترف بالتنمية ليس كحتمية أخلاقية فحسب، وإنما كحتمية استراتيجية واقتصادية. وتقود وزيرة الخارجية كلينتون عملية لاستعراض تعزيز جهودنا الدبلوماسية والإنمائية وتنسيقها على نحو أفضل. وأعدنا الانخراط مع المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ونعمل على إعادة بناء وكالة التنمية الدولية الأمريكية بوصفها الوكالة الإنمائية العالمية الأولى. وباختصار، نعمل على التأكد من أن تكون الولايات المتحدة القائد العالمي للتنمية الدولية في القرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك، ندرك أيضاً أن السبل القديمة لن تكون كافية. لذلك، دعوت في غانا العام الماضي إلى وضع نهج جديد للتنمية يُطلق التغيير التحولي، ويتيح للمزيد من الناس أن يمسكوا بزمام مستقبلهم. وما من بلد، قبل كل شيء، يريد أن يعتمد على بلد آخر. وما من قائد فخور في هذه القاعة يريد أن يطلب المساعدة. وما من أسرة تريد أن تكون مدينة للمساعدة المقدمة من الآخرين.

وبغية تحقيق تلك الرؤية، أجرت إدارتي استعراضاً شاملاً لبرامج أمريكا الإنمائية. واستمعنا إلى قادة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجمعيات الخيرية، والكونغرس، والعديد من شركائنا الدوليين. واليوم، أعلن السياسة الإنمائية العالمية الجديدة للولايات المتحدة - الأولى من نوعها للإدارة الأمريكية. فهي تتجذر في التزام أمريكا الدائم بكرامة وقدرة كل إنسان، وتوجز نهجنا الجديد والتفكير الجديد اللذين سيوجهان جهودنا الإنمائية عموماً، بما في ذلك الخطة التي وعدت بها العام الماضي والتي تطبقها إدارتي لتحقيق الأهداف الإنمائية

ومن أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا وآسيا، ثم دول نامية تحولت إلى قادة في الاقتصاد العالمي.

ولا يسع أي كان أن ينكر التقدم المحرز في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. فأبواب التعليم فُتحت أمام عشرات ملايين الأطفال - الصبيان والبنات. وتراجع عدد الحالات الجديدة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمalaria والسل. وزاد الحصول على المياه النقية. وخرج مئات ملايين الناس حول العالم من دائرة الفقر المدقع. كل ذلك جيد ويشهد على العمل الرائع الذي تم الاضطلاع به داخل البلدان، واضطلع به المجتمع الدولي على حد سواء.

ومع ذلك، يجب أيضاً أن نواجه الحقيقة التي مفادها أن التقدم صوب إحراز أهداف أخرى لم يتحقق تقريباً بالسرعة الكافية لمئات آلاف النساء اللواتي يفقدن حياتهن كل عام أثناء الولادة؛ وللملايين الأطفال الذين يموتون بسبب المعاناة من سوء التغذية؛ ولقراة بليون شخص يعانون من بؤس الجوع المزمن.

تلك هي الحقيقة التي يجب أن نواجهها. وإذا استمر المجتمع الدولي يفعل الأشياء نفسها بالطريقة ذاتها، قد نحرز بعض التقدم المتواضع هنا وهناك، لكن ستفوتنا أهداف إنمائية عديدة. هذه هي الحقيقة. وبعد مرور ١٠ سنوات وقبل خمس سنوات فقط من استحقاق أهدافنا الإنمائية، يجب علينا أن نفعل ما هو أفضل.

والآن، أعلم أن مساعدة المجتمعات المحلية والبلدان لتحقيق مستقبل أفضل ليس عملاً سهلاً. لقد رأيت ذلك في حياتي. ورأيت في والدي وهي تعمل لانتزاع الفقر الريفي من إندونيسيا إلى باكستان. رأيت في شوارع شيكاغو حيث عملت منظمًا للمجتمع المحلي، وحاولت بناء الأحياء المتخلفة

والمالاريا. وسوف نكون في الطليعة إبان الأزمات، مثلما نفعل منذ الزلزال الذي وقع في هايتي والفيضانات في أفغانستان.

بيد أن غرض التنمية - ما تمس الحاجة إليه الآن - هو تهيئة الظروف التي لا حاجة بعدها إلى المساعدة. لذلك، سوف نبحث عن الشركاء الذين يريدون أن يبنوا قدراتهم الذاتية لمساعدة شعوبهم. وسوف نسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبالاعتماد جزئياً على دروس مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، التي ساعدت بلداناً، من قبيل السلفادور، على بناء الطرق الريفية ورفع مداخيل شعوبها، سوف نستثمر في قدرة البلدان التي تبرهن على التزامها بالتنمية.

واستذكراً لدروس الثورة الخضراء، نعمل على توسيع التعاون العلمي مع البلدان الأخرى، والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا الباعثة على التغيير للمساعدة في الحفز على تحقيق قفزات تاريخية في التنمية. فعلى سبيل المثال، بدلاً من مجرد مداواة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة (الإيدز)، نستثمر في الأبحاث الرائدة التي ستجد، في نهاية المطاف، السبيل لمساعدة ملايين النساء على الوقاية من الإصابة في المقام الأول. وبدلاً من مجرد تقديم الأغذية، نعمل مبادراتنا للأمن الغذائي على مساعدة البلدان، من قبيل غواتيمالا ورواندا وبنغلاديش، على تطوير زراعتها، وتحسين غلة المحاصيل، وإعانة المزارعين على إيصال منتجاتهم إلى الأسواق. وبدلاً من مجرد تقديم الأدوية، نعمل أيضاً مبادراتنا الصحية العالمية على مساعدة البلدان، من قبيل مالي ونيبال، في بناء أنظمة صحية أشد قوة، وتوفير الرعاية على نحو أفضل.

وبتقديم المعونة المالية والتقنية، سنساعد البلدان النامية على الأخذ بتكنولوجيات الطاقة النظيفة التي تحتاجها للتكيف مع تغير المناخ والسعي إلى نمو منخفض الكربون.

للألفية. وببساطة، تعمل الولايات المتحدة على تغيير طريقة عملنا.

أولاً، نعمل على تغيير تعريف التنمية. لقد دأبنا منذ أمد بعيد جداً على قياس جهودنا بكمية الدولارات التي أنفقناها، والأغذية والأدوية التي قدمناها. بيد أن المساعدات وحدها لا تشكل التنمية. التنمية هي مساعدة الدول على التطور بالفعل - أي الانتقال من الفقر إلى الازدهار. ونحن نحتاج إلى أكثر من مجرد مساعدة لتحقيق ذلك التغيير. إننا نحتاج إلى استغلال جميع الأدوات المتاحة لنا - من دبلوماسيتنا إلى سياساتنا التجارية، وإلى سياساتنا الاستثمارية.

ثانياً، نعمل على تغيير نظرتنا لهدف التنمية النهائي. إن تركيزنا على المساعدة أنقذ حياة الناس في المدى القصير، ولكنه لم يحسّن دوماً تلك المجتمعات في المدى البعيد. فلنفكر ملياً في ملايين الناس الذين يعتمدون على المساعدات الغذائية لعقود من الزمن. تلك ليست تنمية؛ إنها تبعية، وهي حلقة يتعين أن نكسرها. فبدلاً من مجرد إدارة الفقر، يتعين علينا أن نوفر للدول والشعوب السبيل للخروج من دائرة الفقر.

والآن، أريد أن أكون واضحاً. إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وستظل في طليعة الذين يقدمون المساعدة على الصعيد العالمي. نحن لن نتخلى عن الذين يعتمدون على مساعدتنا لإنقاذ أرواحهم، سواء كانت أغذية أو أدوية. سوف نفي بوعدنا وننفذ التزاماتنا. والواقع أن إدارتي زادت المساعدات إلى أقل البلدان نمواً. وإننا نعمل مع الشركاء للقضاء على شلل الأطفال في نهاية المطاف. ونسبي على الجهود الطيبة التي بذلها سلفي لمواصلة زيادة الأموال إلى مستويات قياسية في سبيل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - ويشمل ذلك تعزيز التزامنا بالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل

حاجز أمام الازدهار ويشكل انتهاكا كبيرا لحقوق الإنسان. لذلك، نطالب الآن شركات النفط والغاز والتعدين التي تجمع رؤوس الأموال في الولايات المتحدة بالإفصاح عن جميع الدفعات التي تقدمها للحكومات الأجنبية. ولذلك، أحض مجموعة العشرين على إدراج الفساد في جدول أعمالها وعدم تمكين المسؤولين الفاسدين من سرقة شعبيهم وخنق تنمية دولتهم.

ستركز الولايات المتحدة جهودها الإنمائية على بلدان مثل تزانيا التي تشجع على صلاح الحكم والديمقراطية، وسيادة القانون والمساواة في إقامة العدل، وإنشاء مؤسسات شفافة مع مجتمعات مدنية قوية واحترام حقوق الإنسان. لأنه في الأجل الطويل، فإن الديمقراطية والنمو الاقتصادي صنوان لا يفترقان.

ستواصل مع البلدان التي تنتقل من الاستبداد إلى الديمقراطية ومن الحرب إلى السلام. فشعب ليبيريا على سبيل المثال، أظهر أنه حتى بعد سنين من الحرب، يمكنه إحراز تقدم كبير. وبينما تظهر شعوب أخرى شجاعة في التخلي عن الحروب - بما فيها السودان، نأمل ذلك - ستقف الولايات المتحدة إلى جانب الذين يسعون إلى بناء السلام واستدامته.

ونعرف أيضا أنه من المرجح أن تزدهر البلدان عندما تستجمع مواهب جميع أبناء شعبها. لذلك، نستثمر في الصحة والتعليم وحقوق المرأة ونعمل على تمكين الجيل المقبل من صاحبات الأعمال والنساء القياديات. لأنه عندما تتاح الفرصة للأمهات والبنات، حينها يتحقق النمو الاقتصادي ويتحسن الحكم.

لذلك، نتشارك مع الشباب الذين يشكلون أكثر من نصف السكان في البلدان النامية. ونوسع من عمليات التبادل التعليمي، من قبيل ذلك التبادل الذي أحضر والدي من كينيا

وبعبارة أخرى، نريد أن نوضح أننا سوف ندخل في شراكة مع البلدان المستعدة للقيام بدور طليعي، لأن الأيام التي كانت تلمي فيها العواصم الأجنبية تتميتها عليها قد ولت.

والآن، هذا يجليني إلى الركيزة الثالثة لنهجنا الجديد. ولإطلاق العنان لتغيير تحويلي، نشدد تشديدا جديدا على أكبر قوة عرفها العالم على الإطلاق لاستئصال شأفة الفقر وتهيئة الفرصة. إنها القوة التي حولت كوريا الجنوبية من دولة متلقية للمساعدة إلى دولة مانحة للمساعدة. إنها القوة التي رفعت مستويات المعيشة ابتداء من البرازيل إلى الهند. إنها القوة التي مكنت بلدانا أفريقية ناشئة مثل إثيوبيا وملاوي وموزامبيق، من تحدي الصعاب، وإحراز تقدم حقيقي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، حتى وإن كان البعض من جيرانها - مثل كوت ديفوار - قد تأخرت في ذلك.

إن القوة التي أتكلم عنها، هي النمو الاقتصادي العريض القاعدة. والآن، كل دولة تتبع مسارها الخاص بما نحو الازدهار، بيد أن عقودنا من الخبرة تبيننا بوجود عناصر معينة يتوقف عليها النمو والتنمية الدائمة. أنه من المرجح أن تزدهر البلدان عندما تشجع على الأعمال التجارية الحرة، وعندما تستثمر في الهياكل الأساسية، وعندما توسع من التجارة وترحب بالاستثمار. لذلك، سنشارك مع بلدان مثل سيراليون لتهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية، تجذب الاستثمار ولا تخيفه. وسوف نعمل على كسر الحواجز التي تعترض التجارة الإقليمية، ونحض الدول على فتح أسواقها أمام البلدان النامية. وسنظل ندعم جولة الدوحة لكونها طموحة ومتوازنة، وأنها لا تخدم اقتصادات ناشئة كبيرة فحسب، بل جميع الاقتصادات.

ونعرف أيضا أنه من المرجح أن تزدهر البلدان عندما تكون الحكومات مساءلة أمام شعوبها. لذلك تنصدر جهودا عالمية لمكافحة الفساد الذي يعتبر في أماكن عديدة أكبر

جهودنا كلما كان لدينا أفضل الشركاء، وحيثما كان بوسعنا تحقيق أكبر الأثر. وكما لا يمكن لحكومة بمفردها أن تقوم بهذا العمل، لا يمكن أن يكون هذا عمل الحكومات وحدها. وفي الحقيقة، إن المؤسسات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية التي تتعهد بالتزامات تاريخية تعيد تعريف ما هو ممكن.

هذا يتيح لنا الفرصة لإعادة تقسيم العمل من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين. إنه تقسيم للعمل، فبدلاً من الإكثار من الازدواجية وعدم الكفاءة، تعمل الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية صفا واحداً. الكل منا يفعل الجزء الذي يتقنه على أفضل وجه - كما نعمل، على سبيل المثال، في دعم خطة الأمن الغذائي لغانا، والتي ستساعد المزيد من المزارعين على الحصول على كمية أكبر من المواد الغذائية لتسويقها وكسب المزيد من المال لإعالة أسرهم.

هذا هو التقدم الممكن تحقيقه. بوسعنا معاً أن نتعاون بطرق كان لا يمكن تصورها قبل بضع سنوات فقط. وبوسعنا معاً أن نحقق المستقبل الذي لا يمكن لأحد منا أن يحققه بمفرده. ويمكننا معاً أن نقطع أشواطاً تاريخية في التنمية. ويمكننا أن نعمل هذا، ولكن فقط إذا تحركنا قدماً بجدية وبحس من الغرض المشترك الذي يتطلبه هذا الوقت.

إننا بحاجة إلى التنمية التي تتيح مخرجاً من الفقر لذلك الطفل الذي يستحق منا أفضل من ذلك، تنمية تبني قدرة البلدان على تقديم الرعاية الطبية والتعليم التي تحتاجها شعوبها، وتنمية تطلق العنان للازدهار الواسع وتبني الجيل المقبل من الأعمال التجارية الحرة والاقتصادات الناشئة، تنمية متحذرة في المسؤولية المشتركة، والمساءلة المتبادلة. والأهم من ذلك كله، تحقيق نتائج ملموسة تنتشل المجتمعات والبلدان من الفقر إلى الازدهار. هذه هي عناصر النهج

إلى أمريكا. ونساعد أصحاب الأعمال التجارية من الشباب على تحقيق النجاح في الاقتصاد العالمي. أما الركيزة الأخيرة، في نهجنا، فهي أننا سنصر على المطالبة بزيادة المسؤولية - من أنفسنا ومن الآخرين. ونصر على المساءلة المتبادلة. ونحن من جانبنا سنعمل مع الكونغرس للتوفيق على نحو أفضل بين استثماراتنا وأولويات البلدان الشريكة لنا. إننا إذ نمتدي بالبيئية، سنستثمر في البرامج المجدية، وسوف ننهى تلك البرامج غير المجدية. ويجب أن تتحلّى برحابة الصدر، ولكن أيضاً علينا أن نكون عمليين في نهجنا نحو التنمية.

أقول إلى الدول المانحة: فلننّف بالتزاماتنا المقطوعة. ولننعد العزم على إنهاء الوعود الجوفاء التي لم يتم الوفاء بها. فلنلتزم بنفس الشفافية التي نتوقعها من الآخرين. ولنتجاوز المناقشة القديمة الضيقة إزاء ما نفقه من المال، وأن نركز عوضاً عن ذلك على النتائج - سواء كنا نحقق بالفعل تحسينات في حياة الشعوب أم لم نكن.

والآن أقول إلى البلدان النامية: يجب أن يكون هذا وقتكم في تحمل المسؤولية أيضاً. ونريد لكم الازدهار والنجاح. إنه ليس في صالحكم فقط، إنه في صالحنا نحن أيضاً. نريد أن نساعدكم في تحقيق طموحاتكم بوصفكم دولا وأفراداً في كل بلد من بلدانكم. ولكن ما من بديل لقيادتكم أنتم وشعوبكم. أنتم فقط بوسعكم أن تختاروا الخيارات الصعبة التي تطلق العنان للدينامية في بلدكم. أنتم فقط بوسعكم القيام بالاستثمارات المستدامة التي تحسن صحة ورفاه شعوبكم. أنتم فقط بوسعكم الأخذ بدولكم نحو مستقبل أكثر ازدهاراً وعدالة. يمكننا أن نكون شركاء لكم. ولكن في نهاية المطاف عليكم أن تتولوا دفة القيادة.

أخيراً، أود أن أقول هذا، ما من دولة بوسعها أن تقوم بكل شيء وفي كل مكان وأن تفعل ذلك جيداً. وللوفاء بأهدافنا، علينا أن نكون أكثر انتقائية وأن نركز على

دور القادة السياسيين يتلخص في الحد قدر المستطاع من مصادر البؤس مثل المرض والفقر والتزاع. بعبارة أخرى، يتلخص دورهم في إنشاء مجتمع تنخفض فيه المعاناة الإنسانية إلى أدنى مستوياتها. ذلك هو اعتقادي منذ زمن طويل وأعتقد أنه تحاول مع الفلسفة التي تقف وراء الأهداف الإنمائية للألفية. ولن يتأتى للأفراد، ذكورا وإناثا، أن يختاروا أسلوبهم في الحياة ويواجهوا التحديات التي تقف في طريق تحقيق أحلامهم الشخصية إلا إذا تحقق مثل ذلك المجتمع.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد ناوتو كان، رئيس وزراء اليابان.

**السيد كان (اليابان) (تكلم باليابانية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية):** إنه لشرف لي أن أحاطب الجمعية العامة ممثلا لبلدي اليابان.

الوعد الأول الذي أقطعه على نفسي انطلقا من تلك الرؤية الفلسفية هو أن تقدم اليابان مساهمات في مجال الصحة بغية حماية أرواح الناس. اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أتطرق إلى الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا الذي ساعدت اليابان على إنشائه.

مضت عشر سنوات منذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية هنا في الأمم المتحدة. واليوم نجتمع هنا بهدف واحد - هو تحقيق تلك الأهداف - وعملنا سويا لمكافحة الفقر، وتمكنا من تحقيق انتصارات مشهودة خلال هذا العقد من الزمان. لقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من ٣,٧ مليون من وفيات الأطفال في العام بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك يتمتع ٣٧ مليون طفل بمنافع التعليم الابتدائي. أود في البداية أن أعرب عن تقديري للجهود التي بذلها من نذروا أنفسهم لبلوغ تلك الأهداف.

في وقت سابق من هذا الشهر، قمت بزيارة معرض الصور الفوتوغرافية "الحصول على الحياة" الذي أقامه الصندوق العالمي في اليابان. حينما كنت وزيرا للصحة والرعاية الاجتماعية، أقررت للمرة الأولى بمسؤولية الحكومة فيما يتعلق بقضية الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الناجمة عن منتجات دم ملوث. واعتذرت لجميع المصابين ووصلت معهم إلى اتفاق. تلك التجربة جعلتني أكثر اهتماما من ذي قبل بالمسائل المتعلقة بأمراض مختلفة منها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، فإننا لم نكسب بعد رهان تحقيق تلك الأهداف. اليوم، وسعيا إلى تناول المجالات التي سجلت تباطؤا في إحراز تقدم بشكل خاص، سأعلن وعودا ملموسة في مجال الصحة، بما في ذلك صحة الأم والطفل، وكذلك في مجال التعليم، بما في ذلك التعليم الأساسي. وأطلق على تلك المبادرة اسم "التزام كان".

لقد أتاحت لي معرض الصور الفوتوغرافية الذي نظم مؤخرا فرصة لتجديد وعيي بحقيقة أن ثمة أعدادا متزايدة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأماكن أخرى كثيرة لا يزالون يفقدون حياتهم جراء الإصابة. وفي نفس الوقت، تجدر الإشارة إلى أنه يمكن الآن، بفضل تطوير أدوية جديدة، توفير العلاج

في حزيران/يونيه الماضي، حين أصبحت رئيسا للوزراء، تعهدت أمام شعب اليابان بأنني سأحقق مجتمعا تتقلص فيه المعاناة الإنسانية إلى أدنى مستوياتها. وأعتقد أن

بما في ذلك الرعاية قبل الولادة عن طريق الفحوصات الروتينية ورعاية المواليد الجدد في مرافق مجهزة بالمعدات الجيدة وبالموارد البشرية، وتحسين فرص تلقي العلاج بالمستشفيات وتوفير التحصين. ويهدف ذلك النهج إلى كفاءة استمرارية الرعاية منذ فترة الحمل وحتى ما بعد الولادة. لقد أبرزت أهمية هذا النموذج في قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في موسكو ولقي التأييد من البلدان المشاركة. وأنتهز الآن هذه الفرصة لأدعو البلدان النامية إلى اعتماد هذا النموذج كما أدعو المانحين والمنظمات الدولية إلى بذل جهود متسقة لاتخاذ تدابير مثلى للمساعدة في مجال صحة الأم والطفل.

إنني على اقتناع بأن الخدمات الطبية اليابانية ذات المستوى العالمي وتقنياتها الرائدة ستسهم أيضا في إيجاد الحلول للمسائل الصحية. وعلى سبيل المثال، قدمت إحدى الشركات اليابانية التي تؤدي دورا قياديا في مجتمع الأعمال في بلدي عشرات الملايين من الناموسيات المعالجة بالمبيدات ذات المفعول الطويل إلى دول أفريقية. إن هذا المنتج نابع من حكمة الحياة التقليدية في اليابان، وقد استطاعت التكنولوجيا المتقدمة أن تجعل تأثير مبيد الحشرات يدوم فترة طويلة. لقد أسهم ذلك إسهاما قيما في المعركة من أجل القضاء على الملاريا. وكما يتضح من ذلك المثال، فإن الدور الذي ينبغي أن يؤديه المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، دور بالغ الأهمية. إنني أؤيد تأييدا مطلقا الجهود التي يبذلها المجتمع المدني وسأظل أؤيدها في المستقبل.

أما التعليم فهو يشكل، بالاقتران مع الصحة الجيدة، الأساس لمشاركة المجتمع. إن مما يسبب الحزن العميق أن نجد في عالم اليوم أطفالا كثيرين يُكرهون على القيام بالأعمال الشاقة أو يُحرمون من فرص التعليم بسبب الفقر والتزاع. من غير الممكن أن يتمكن الشباب من تحقيق

الملائم لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وعودة كثير من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى رحاب المجتمع.

ما فتى الصندوق العالمي يقوم بدور بارز وأود هنا أن أشيد به إشادة صادقة. كما أتعهد بأن تعلن اليابان، في المؤتمر الثالث لتجديد التمويل المزمع عقده الشهر القادم، بتقديم مساهمات قدرها ٨٠٠ مليون دولار في الأعوام القادمة.

من دواعي القلق البالغ الأخرى أن عدد الوفيات بين الرضع والأطفال دون سن الخامسة لا يزال مرتفعا وأن نسبة خفض معدل الوفيات بين الرضع والنساء الحوامل التي تم تحقيقها حتى الآن لا تزال دون ما ترمي إليه الأهداف الإنمائية للألفية بكثير. إننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المضنية. وستوفر اليابان مساعدة قدرها ٥ بليون دولار على مدى فترة خمس سنوات ابتداء من عام ٢٠١١ مساهمة منها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة. إننا نقدم تلك المساهمة بهدف إنقاذ أرواح ٦٨٠ ٠٠٠ من الأمهات و ١١,٣ مليون طفل وذلك بالتعاون مع شركاء آخرين. وبالتحديد ستقدم اليابان مساعدات مكثفة تركز على ثلاثة محاور: صحة الأم والطفل، وثلاثة من الأمراض المعدية الرئيسية، والتدابير الهادفة إلى التصدي للمخاطر العالمية مثل فيروسات الأنفلونزا.

وفي الوقت نفسه، فإن اليابان ستقترح نموذجا للمساعدة في مجال صحة الأم والطفل من شأنه أن يتيح للمحتاجين الاستفادة من الخدمات الوقائية الملائمة والعناية الطبية. وقد أطلقت على ذلك النموذج اسم EMBRACE - وهو مركب الأحرف الأولى بالإنكليزية من عبارة "كفاءة حصول الأمهات والرضع على الرعاية المستمرة" - أي احتضان الأم والطفل بشكل عملي. ويهدف هذا النموذج إلى توفير سلسلة من الخدمات الطبية،

التركيز على هذين الميدانين يمثل أمرا أساسيا. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لبلوغ هذه الغاية.

ومن الأهمية بمكان أن نقوم بأعمال المتابعة للاجتماع العام الرفيع المستوى. وانطلاقا من هذا الإدراك، يقترح بلدي عقد مؤتمر دولي في اليابان، في العام القادم، من أجل تعزيز التنسيق فيما بين مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، التي لا تقتصر على الحكومات، بل تشمل أيضا المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

لقد أعلنت اليوم التزام "كان"، المكون من تدابير ملموسة سوف تتخذها اليابان، ولا سيما في ميدان الصحة والتعليم. وهذا هو وعدنا للجيل القادم، الذي يحمل آمال العالم في المستقبل. والأهداف الإنمائية للألفية هي الوعود التي يجب أن يفيا بها جيلنا من أجل الأجيال القادمة. والمسار نحو تحقيقها يتداخل مع المسار نحو بناء مجتمع تنحسر فيه المعاناة الإنسانية إلى حدها الأدنى. إن الأهداف مترابطة وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولكن الوقت المتبقي أمامنا بات ضيقا. ويتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نجدد التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وأن نتخذ الإجراءات. فلنعمل سويا لتحقيق هذا الهدف الحيوي.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هان سونغ - سو، المبعوث الرئاسي لجمهورية كوريا ورئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

**السيد سونغ - سو** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نجتمع هنا اليوم في اللحظة التي تجاوزنا فيها بكثير منتصف الطريق في مسيرتنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد في عام ٢٠١٥. وقد شهد العقد الماضي تقدما مثيرا للإعجاب نحو بلوغ

إمكانياتهم بالمشاركة الفعالة في مجتمعهم بدون التعليم المناسب. إنهم سيفقدون الأمل، وبالنتيجة يفقد المجتمع حيويته.

وستقدم اليابان مساعدات بقيمة ٣,٥ بليون دولار على مدى خمسة أعوام ابتداء من عام ٢٠١١، لكي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم وتوفيره لجميع أطفال العالم، بما في ذلك للمهمشين والذين يعيشون في مناطق الصراع. ولهذا الغرض، سوف تتعاون اليابان مع البلدان النامية ومع الشركاء الآخرين. وستهيئ تلك المساعدة بيئة مؤاتية للتعليم الجيد لسبعة ملايين طفل على أقل تقدير. كما ستوجه اليابان الاهتمام بعناية للتعليم في المرحلة ما بعد الابتدائية، أي التعليم الثانوي والتدريب المهني والتعليم الجامعي. فالمساعدة المخصصة للتعليم تؤدي إلى إيجاد الوظائف والحيوية الاجتماعية، اللذين أعتبرهما أمرين أساسيين.

وعليه، فإن اليابان تقترح نموذجا للمساعدة في التعليم الأساسي، يشجع تنسيق الجهود فيما بين المدارس واجتمعات المحلية والحكومات من أجل التحسين الشامل للبيئة التعليمية في مجالات مثل جدارة المعلمين وإدارة المدارس، ومعاملة البنات والطلاب المعوقين، والتغذية والمرافق الصحية واللياقة البدنية للأطفال. إنني أطلق على هذا النموذج اسم "المدرسة للجميع"، وأنا واثق من أن إدخال هذا النموذج في البلدان النامية سيؤدي إلى انتشار التعليم المستدام. إنني أدعو البلدان المانحة والمنظمات الدولية إلى العمل معا لدعم أطفال العالم وفقا لهذا النموذج. واليابان، بكل تأكيد، ستكون في طليعة تلك الجهود.

وتولي اليابان أهمية لميدان الصحة والتعليم لأن ذلك يوفر أساسا للبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا المنظر، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال



وفي أعقاب المنتديات الرفيعة المستوى بشأن فعالية المعونة، التي عقدت في روما وباريس وأكرا، ستستضيف كوريا الاجتماع الرابع للمنتدى في بوسان بكوريا في العام المقبل. وفي ذلك المنتدى الرفيع المستوى الرابع، سوف نقيّم وجهة المبادئ المتعلقة بفعالية المعونة على أساس البيانات الموثقة والرصد الوثيق لتلك المبادئ. غير أن مناقشاتنا لن تقف عند هذا الحد. فعلينا أن نتجاوز جدول أعمال فعالية المعونة في المنتدى. بل يتعين علينا، في الواقع، أن نوسع نطاق مفهوم التعاون الإنمائي ونركز أكثر على التنمية ذاتها. فالأمر المهم، في نهاية المطاف، ليس هو فعالية المعونة، بل نتائج التنمية التي تحققها تلك المعونة.

إننا ندعم بقوة رأي الأمين العام الذي عبر عنه في تقريره "الوفاء بالوعد" (A/64/665)، بأن طابع الأهداف المترابطة ارتباطا وثيقا يقتضي اتباع نهج كلي تجاه التنمية. إن التحسن في أحد القطاعات سوف ينقل الزخم إلى الأهداف الأخرى الوثيقة الترابط. وعلى سبيل المثال، تدرك كوريا تماما الآثار الشاملة للصحة والتعليم على التنمية استنادا إلى تجربتها الإنمائية. وبالمثل، سينتج عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أثر مضاعف على التنمية.

ومع أن هذه الغايات من بين الأهداف الإنمائية للألفية محورية للتنمية، فإن التقدم بشأنها كان في معظمه مخيبا للآمال. وللمشاركة في الجهود العالمية لمعالجة أوجه القصور، انضمنا مؤخرا إلى مبادرة موسكوكا المعنية بصحة الأم والوليد والطفل. وفي ذلك السياق، نرحب باستراتيجية الأمين العام العالمية من أجل صحة المرأة والأطفال وندعمها. وفضلا عن ذلك، ما فتئت كوريا تؤيد بقوة الهيئة الدولية لشراء العقاقير الطبية والصندوق الدولي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. كما يسعدني أن أعلن أن كوريا أصبحت هذا العام داعما لتحالف غافي - التي كانت تدعى سابقا التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين - والتي تركز

الأهداف. ولكن علينا أن نواصل معالجة الأهداف التي لم تتحقق في كل القطاعات والبلدان والمناطق، لكي نتحقق من الانفصال عن متلازمة المصير التي تقول: "مكان عيشك يحدد كيفية عيشك".

ولكي نفي بوعدنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، سيكون الأمر الأساسي هو كفاءة موارد مالية كافية وثابتة وقابلة للتنبؤ من أجل التنمية. ويجب أن تفي البلدان المانحة بوعودها التي طال أمدها وأن تسدد ما التزمت به. وفي الوقت ذاته، يجب أن يقوم تمويل التنمية على قاعدة عريضة وأن يتجاوز إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، كما اتفقنا على ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي بشأن تمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، بالمكسيك، في عام ٢٠٠٢، وهو المؤتمر الذي تشرفت باستضافته بصفتي رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

كما أن تمويل التنمية ينبغي أن يبدأ من داخل البلد. فنحن بحاجة إلى تعبئة وتخصيص موارد وإيرادات محلية أكبر من خلال تحسين الأنظمة الضريبية وآليات التمويل. كما أن آليات التمويل تستطيع أن تفعل الكثير لزيادة الموارد المتاحة. ومن ناحيتها، تتخذ جمهورية كوريا خطوات ملموسة للوفاء بالتزامها بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٢٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وهو ما سيقارب ٣ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥. كما أننا نستخدم آليات تمويل ابتكارية لزيادة دعمنا للقطاعات الصحية.

ومن المهم بالقدر نفسه أن تستخدم موارد التنمية بطريقة فعالة. والمطالبة بمزيد من موارد التنمية ينبغي أن تقترن بجهود لتعزيز جودة وفعالية المساعدة الإنمائية من خلال تعزيز الملكية الوطنية، وتنظيم ومواءمة النتائج وإدارتها، والمساءلة المتبادلة.

يكون هناك نمو شامل ومنصف، حيث يتاح للناس من كل شرائح المجتمع المشاركة في عملية التنمية والتمتع بفوائد النمو بشكل منصف.

ولا يمكن اعتبار إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية غاية في حد ذاتها. فعملنا لا يتوقف عند تنفيذ تلك الأهداف. ولا بد لنا من إضفاء طابع الاستدامة عليها في الأجل الطويل. وفي هذا السياق، سوف نتناقش في مؤتمر القمة القادم لمجموعة الـ ٢٠ في سيول في تشرين الثاني/نوفمبر حول سبل ضمان التنمية من خلال النمو المستدام. وسوف نستخدم ميزتنا النسبية كمجموعة تضم الاقتصادات العالمية الكبيرة بالتركيز على وضع أسس للنمو، مثل البنى التحتية والاستثمار والتجارة وتنمية الموارد البشرية والشمول المالي. ولذلك، ستركز مجموعة الـ ٢٠ على زيادة استدامة النمو عن طريق تعزيز قدرة البلدان النامية وكفالة الصمود في أوقات الأزمة المالية والاقتصادية. وسيسهم ذلك بدوره أيضاً في إضفاء طابع الاستدامة على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وسيكون الطريق أمامنا على الأرجح أكثر صعوبة من الشوط الذي قطعناه بالفعل. ولكن، بعزمنا المتجدد اليوم، فإنني على ثقة من أننا سنحول رؤيتنا العالمية إلى واقع ونحن نرسم مسارنا إلى عام ٢٠١٥. وكوريا، من جانبها، ستبقى ملتزمة للغاية بالاضطلاع بدور ريادي في سد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد س. م. كريشنا، وزير خارجية الهند.

**السيد كريشنا (الهند)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك في هذا التجمع الموقر وأن أتكلم عن الأهداف الإنمائية للألفية، هذا الطموح الذي يجسد بكل إحكام الوعد والرؤية العالمية للبشرية في القرن الحادي والعشرين. وأود أن

على تحسين معدلات وفيات الأطفال عبر تحصين الأطفال دون سن الخامسة. وستكون كوريا أول بلد آسيوي يشارك في هذا التحالف.

وثمة مجال آخر لتعزيز تعاوننا الإنمائي، ويركز على معالجة التدهور البيئي وتغير المناخ، وهو ما يتوقف عليه مستقبل البشرية بدرجة كبيرة للغاية. وكوريا تطبق الشراكة المناخية في شرق آسيا لدعم جهود بلدان آسيا والمحيط الهادئ في مواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ. كما أطلقنا مبادرة النمو الأخضر منخفض الكربون للإسهام في النهوض بالصناعات الخضراء، التي ستكون أساسية لتحقيق نمو شامل ومنصف. وبغية النهوض بالنمو الأخضر منخفض الكربون وتشاطر خبرتنا مع الاقتصادات النامية والاقتصادات الناشئة، أنشئ معهد النمو الأخضر العالمي في كوريا قبل ثلاثة أشهر.

إن خطط عملنا تحتاج إلى مواصلة التركيز على المناطق التي تخلفت عن ركب التقدم. فمعظم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً قد تأخرت بشكل خطير في إنجاز غالبية الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تبقى آسيا هي بؤرة التعاون الإنمائي لكوريا، فإننا بصدد زيادة دعمنا لأفريقيا وأقل البلدان نمواً في غيرها من المناطق. وفي هذا السياق، فإننا ننفذ مبادرة كوريا - أفريقيا كبرنامج متعدد السنوات للشراكة مع البلدان الأفريقية. وستظل أقل البلدان نمواً من الشركاء البارزين في التنمية مع كوريا. وعليه، فإن قرابة ٥٠ في المائة من المساعدات الثنائية الكورية يخصص للبلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

ومن خلال الاستثمار في الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نستثمر في نمو اقتصادي عالمي. إلا أن النمو الذي نسعى من أجله يجب أن يكون شاملاً للجميع ومنصفاً. وإنجاز هدف القضاء على الفقر بشكل دائم لن يتأتى إلا عندما

على مياه الأمطار تستأثر بنسبة ٦٠ في المائة من الأراضي الزراعية في الهند. وتغير المناخ أدى إلى تفاقم الحالة في مناطق تتعرض تقليدياً لفترات من الفيضان والجفاف في بلادنا. والنظام الوطني لضمان العمالة الريفية قد وضع لتوفير الغوث للمجتمعات الزراعية المتضررة في البلاد. ونحن في الهند ندرك نطاق التحديات التي يمثلها تغير المناخ، وسنبقى ملتزمين بإعداد استجابات وطنية وإقليمية ملائمة. وخطوة العمل الوطنية بشأن تغير المناخ سوف تزيد نصيب من حصة الطاقة النظيفة والمتجددة، فضلاً عن زيادة فعالية الطاقة في الاقتصاد وتوسيع غطائنا الحرجي.

وإذ لم يتبق سوى خمس سنوات على حلول العام المستهدف لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وفي ضوء ما أحرزناه من نجاحات متباينة، فلا مناص من تعزيز التزاماتنا وجهودنا الفردية والجماعية بشكل كبير من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أثمرت بالتأكيد جهودنا الجماعية نحو تحقيق هدف القضاء على الفقر على الصعيد العالمي. ولكن وقع ٦٠ مليون فرد في براثن الفقر في عام ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة في عام ٢٠٠٨. وقد نشأ عن هذا بالتأكيد أثر تراجمي في الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك من المهم أن نضمن أن يكون الانتعاش الاقتصادي العالمي دائماً ومتوازناً ومستداماً. كما يشكل هذا عاملاً حاسماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولكي تتمكن من أن نواجه على نحو فعال التحديات المتمثلة في أمن الغذاء والطاقة، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية. وفيما يتعلق بالهند، أظهر اقتصادنا مرونة وقدرة على التكيف ومن المتوقع أن ينمو بمعدل ٨,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وبما يزيد على ٩ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد ديس، على قيادتكم وتوجيهكم ودعمكم لجدول أعمال الأمم المتحدة الموسع للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

في رسالته بمناسبة يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة قبل خمس سنوات، قال رئيس وزرائنا، السيد مانموهان سينغ:

”إن الأهداف الإنمائية للألفية التي حددناها لأنفسنا لا يمكن إنجازها ما لم تكن حكوماتنا استباقية. ولا يمكن لأي حكومة في أي مجتمع متحضر أن تغفل الاحتياجات الأساسية لشعبها. والغاية من عملية التنمية يجب أن تتمثل في إشراك كل فرد في مجتمعنا في هذه العملية“.

وفي الوقت الذي نستعرض فيه ما أنجز من الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نلاحظ أن العالم ككل قد حقق مكاسب كبيرة، إلا أن التقدم يتسم بالتفاوت والقصور عن تحقيق التوقعات المأمولة. وهذا واضح بصورة خاصة فيما نسماه بالأهداف الإنمائية للألفية المنسية، أو الأهداف التي تتناول صحة النساء والأطفال. ولذلك، فنحن سعداء لأن الأمين العام قد أعد استراتيجية عالمية بشأن صحة النساء والأطفال.

وقد نالت الكوارث الطبيعية أيضاً من إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ونطاق الموت والدمار الذي حل بهائتي وباكستان منقطع النظير. والهند، بوصفها هي الأخرى بلداً نامياً عانى بشدة من ويلات مثل هذه الكوارث، قد استجابت بحكم الواجب والتضامن لمساعدة الحكومات والشعوب في البلدان المتضررة بحسب أفضل قدراتنا وبما يتماشى مع أولويات تلك البلدان.

لقد أضحت أثر تغير المناخ في المجتمعات والمناطق الضعيفة في بلدنا شاغلاً متزايد الأهمية. فالزراعة التي تقوم

لقد اتخذت خطوات هائلة في تمكين المرأة. وقد شرعت الهند ربما في اتخاذ أكثر مبادرات العمل الإيجابي طموحا على الإطلاق، بالالتزام بتخصيص ثلث جميع المناصب المنتخبة في الحكومة المحلية للمرأة. ونسعى جاهدين من أجل زيادة هذا الرقم لأكثر من ذلك. ويشغل بالفعل ما يزيد على مليون نائبة مناصب منتخبة في الهند. ويجري النظر حاليا في سن تشريع لتمديد العمل بتخصص مقاعد في البرلمان للمرأة.

تواجه الهند تحديات هائلة في مجالي صحة المرأة وصحة الطفل. وقد اعتمدت الهند استراتيجية متعددة الجوانب بموجب المهمة الخاصة بالصحة الريفية على الصعيد الوطني في عام ٢٠٠٥ لتوفير الرعاية الصحية في الريف، التي يمكن الحصول عليها بتكاليف ميسرة وتكون خاضعة للمساءلة وفعالة ويعتمد عليها. وتركز هذه المهمة تماما على تحسين موقفنا إزاء مؤشرات صحة الأم وصحة الطفل. وفي إطار هذه المهمة تم القيام، مؤخرا، من أجل الإسراع في إحراز التقدم، بتحديد مبادرات جديدة، وهي تتبع الحوامل بالأسماء، واستعراض الوفيات النفاسية، وبرنامج للصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين، والتخطيط التنفسي، والاستقصاء الصحي السنوي.

وقد استفادت حتى الآن ٢٨ مليون امرأة من برنامج جاناني سوراكشا يوجانا المكرس للأمومة الآمنة. ونتيجة للجهود المبذولة، باستمرار انخفاض معدل الوفيات النفاسية في الهند من ٣٠١ حالة من الوفيات النفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ إلى ٢٥٤ حالة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وهو انخفاض يبلغ ٤٧ نقطة على مدار ثلاث سنوات. وبالرغم من أننا ما زلنا بعيدين إلى حد ما عن تحقيق هدف الوصول إلى ١٠٩ حالات بحلول عام ٢٠١٥، بالنظر إلى معدل الانخفاض الذي كان سائدا في الماضي والجهود الشاملة التي تبذل في جميع أنحاء البلد، يبدو

ويشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، الصادر عن الأمم المتحدة، إلى أن الجهود التي تبذلها الهند للحد من الفقر تشكل إسهما كبيرا في خفض مستويات الفقر على الصعيد العالمي؛ وسيحرر حوالي ١٨٨ مليون نسمة في الهند من ريقه الفقر بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، من الضروري أن نعترف بأن أكبر تجمع للفقراء في العالم لا يزال موجودا في الهند وفي آسيا. ولا يمكن الاستهانة بالشروط الطويل الذي يتعين أن نقطعه من أجل القضاء على الفقر في الهند.

ولذلك فإن الجهود التي نبذلها تهدف إلى إعطاء دفعة للنمو، في حين نضمن وصول ثمار النمو إلى مجتمعنا بأكمله. وذلك ما نطلق عليه النمو الشامل. وهذا حقاً هو الهدف الرئيسي لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطموحة في الهند.

ويمثل قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان فرص العمل في الريف، الذي تبلغ ميزانيته السنوية ٨ بلايين دولار، أكبر برنامج للعمل بمقابل نقدي للتخفيف حدة الفقر في العالم، واستفاد منه حتى الآن ٥٠ مليوناً من الأسر المعيشية في المناطق الريفية في الهند.

وبموجب هذا القانون، يجب أن يتلقى الآن الأطفال الهنود من سن ٦ إلى ١٤ سنة تعليماً مجانياً. وقد أدى برنامج سارفا شيكشا آهيان، وهو برنامج شامل للتعليم الابتدائي بميزانية سنوية تبلغ ٣ بلايين دولار، إلى إحداث زيادة هائلة في معدل الالتحاق بالمدارس. ولضمان بقاء الأطفال بالمدارس، واستفادهم أيضاً من الناحية التغذوية، فإننا ندير أكبر برنامج للغذاء المدرسي في العالم. ويُستكمل هذا البرنامج بواسطة برنامج ساكشار باهارات، وهو برنامج خاص يركز على محو أمية الإناث بدأ في عام ٢٠٠٩.

الوفاء بالتزامهم الذي قطعوه قبل فترة طويلة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتسم بذات الإلحاح ضرورة نقل التكنولوجيا والاضطلاع ببناء القدرة في البلدان النامية.

إن القفزة الكبيرة في التعاون بين بلدان الجنوب استكملت إلى حد كبير الموارد العالمية التي يستهدفها جدول أعمال التنمية، لكنها لا يمكن أن تكون بديلا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب. ومن دواعي سرورنا أن شراكة الهند الإنمائية مع بلدان الجنوب اليوم تذهب إلى أبعد من التعاون التقني. فحجم اتفاقنا السنوي على القروض الميسرة والمنح التي نقدمها يزيد على بليون دولار ويشمل بلدانا في منطقتنا وفي أفريقيا وخارجها. وإلى جانب ذلك، قدمنا منذ عام ٢٠٠٣ مبلغ ٥ بلايين دولار في شكل اعتمادات ائتمانية. وتتعهد بأن نقوم بالمزيد في السنوات القادمة مع شركائنا في الجنوب وأن نزيد دعمنا للتعاون بين بلدان الجنوب، فيما يتعلق بالتنمية ودعم الاحتياجات الإنسانية.

وتولي الهند اهتماما بالتحديات التي تنتظرنا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال التزامنا التزاما قويا. وستظل غايتنا على الصعيد القومي المتمثلة في تحقيق النمو الشامل والفكرة الأوسع لإيجاد المجتمع العالمي الذي يتسم بمزيد من الإنسانية والعدالة ويؤكد على الأهداف الإنمائية للألفية عامل إلهام لنا للعمل بدون كلل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وفي المرحلة الأخيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لنستلهم إيمان المهاتما غاندي بالإمكانات غير المحدودة للإنجازات الإنسانية. فلقد قال "إن مجموعة صغيرة من الأشخاص ذوي الإصرار، يدفعهم إيمان لا يقهر برسالتهم، يمكن أن تغير مجرى التاريخ" وينبغي أن يكون

أن الهند على المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق الهدف رقم ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. كما نحاول أن نتخذ خطوات مماثلة فيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع.

وقد أحرزت الهند تقدما ملحوظا بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والأمراض الأخرى. وقد حقق معدل انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية استقرارا نسبيا في الهند، وانخفض الآن المعدل السائد في البلد إلى ٠,٣٤ في المائة.

كما استفادت الهند من التكنولوجيا استفادة قيّمة، من أجل جلب فوائد التنمية لشعبنا. وازدادت كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الهند من ٠,٦٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وحققت حلولنا التكنولوجية الابتكارية والمنخفضة التكلفة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوائد التنمية ليس للهند فحسب، بل أيضا لشعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي كل مكان.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، أطلقنا المرحلة الثانية من مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا. وسيربط مشروع الشبكة كل الـ ٥٣ بلدا في أفريقيا بمراكز التفوق في الهند للحصول على خدمات التطبيب من بُعد والتعليم من بُعد. وقد سجّل بالفعل ما يزيد على ١٧٠٠ طالب من البلدان الأفريقية أسماءهم في الجامعات الهندية لدراسة التخصصات المختلفة، وبدأت الاستشارات المنتظمة للتطبيب من بُعد بين الأطباء الأفارقة والأخصائيين الهنود.

ومن الضروري أن نواجه بسرعة مسألة عدم إحراز التقدم في بناء شراكة عالمية قوية. وقد أدى عدم وفاء البلدان الشريكة المتقدمة النمو بالتزاماتها المالية إلى توسيع نطاق الفجوة القائمة في التمويل من أجل التنمية. وندعوهم إلى

وفي مجال التعليم، يكشف تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠١٠، الذي نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أنه أحرز الكثير من التقدم في السنوات الـ ١٠ الماضية. ومع ذلك، لا يزال هناك ٧٢ مليون طفل في العالم لا يحصلون على التعليم.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، نرحب بإنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة). ويحدوني الأمل في أن تمكن هذه الأداة من تحسين مشاركة المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي.

وفي مجال الصحة، فإننا لم نجد بعد حلاً لمشكلة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي الوقت نفسه، هناك ٨٠ في المائة من الأمراض ناجمة من التلوث ونقص المياه النقية. وكل يوم، يموت أكثر من ٥ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من جرّاء المياه التي لا تصلح للشرب. إن الحق في مياه الشرب حق أساسي. ويحدونا الأمل في أننا، تمشياً مع الحق الأساسي في المياه والمرافق الصحية، ستمكن من زيادة الجهود لضمان الوصول إلى مياه الشرب بصورة أفضل.

لقد أحرزنا فعلاً بعض التقدم، لكنّ النتائج نسبية ولم ترق بعد إلى مستوى الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، يمكن إضافة الأمن الجماعي ومكافحة الإرهاب، والاستقرار المالي، ومسألة أسعار السلع الأساسية إلى قائمة الأهداف. وكلنا يقر بأننا، سنة بعد سنة، أصبحنا نعتمد أكثر فأكثر على بعضنا بعضاً. ونعرف أن الازدهار المشترك يترجم إلى الأمن المشترك. فلماذا يصعب علينا توفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

ذلك القوة المحركة للأمم في جميع أنحاء العالم. ونحن نكرس أنفسنا لذلك.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد هافيير إسبوت ميرو، وزير الخارجية والعلاقات المؤسسية في إمارة أندورا.

**السيد إسبوت ميرو (أندورا)** (تكلم بالكاتالانية؛ وقدم الوفد نصاً بالفرنسية): نحن هنا اليوم في القاعة نفسها التي اجتمعنا فيها قبل ١٠ سنوات، عندما قدمت جميع الدول الأعضاء وعوداً في شكل أهداف ملموسة لمكافحة الفقر والعمل لصالح أضعف سكان العالم. وتكلمنا، في ذلك الوقت، عن التضامن الدولي الذي يسمو على المصالح الوطنية. وتكلمنا أيضاً عن العولمة المنصفة بوصفها حجر الزاوية في صرح السلام والأمن.

واليوم نواجه وعوداً قد لا نستطيع الوفاء بها. وإذا كنا متفائلين، قد نلاحظ إحراز بعض التقدم، حتى ولو كان تقدماً متفاوتاً. فالناس الذين وقعوا ضحية الصراعات العنيفة والذين هم أكثر عرضة للكوارث الطبيعية لا يزالون مرة أخرى على هوامش التنمية. وتظهر إحصائيات البنك الدولي أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع قد نقص بنسبة ٢٨ في المائة في السنوات الأخيرة. وقد تركز ذلك النقص بصورة رئيسية في شرق آسيا، بينما شهدت مناطق غرب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حركة في الاتجاه المعاكس.

إن الحالة حرجة عندما نتكلم عن الجوع وسوء التغذية. ويجب ألا ننسى أن هناك اليوم الملايين من البشر من ضحايا الجوع - وهذا الرقم يبعث على القلق. ولم تؤد الأزمة المالية الحالية سوى إلى تفاقم الحالة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث انخفضت الأجور واستمرت أسعار السلع الأساسية في الارتفاع.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هوغو روجر مرتينيز بوتيا، وزير خارجية السلفادور.

السيد مرتينيز بوتيا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): وفاءً من السلفادور بالالتزامات التي دخلت فيها فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية فإنها تعطي الأولوية لبلوغ المؤشرات القياسية المحددة لتلك الأهداف.

نعرف أن تحقيق الأهداف ممكن إذا اضطلع به من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنهض بالاشتراك في عملية التنمية لجميع المواطنين بصفتهم المناصرين لتلك الأهداف والمستفيدين منها على السواء، لا سيما القطاعات المستضعفة أكثر من غيرها.

إن نموذج النمو الاقتصادي الضامن للاشتغال الاجتماعي، الذي أطلقه رئيس الجمهورية كارلوس موريسيو فونيس كرتاخينا، يشدد على جملة أمور منها على تقوية القدرات الشخصية والاجتماعية والاستفادة من الخدمات العامة الأساسية وإصلاح نسيج المجتمع وخلق فرص العمل.

ويشكل القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل وتحسين صحة السكان بعضاً من العناصر الأساسية في خطتنا القومية الخمسية التي نعمل على النهوض بها في السلفادور. وعلاوة على ذلك اقترح الرئيس فونيس طرح هذه المبادرات الإنمائية على الصعيد الإقليمي في أمريكا الوسطى عن طريق عقد اجتماعي ييسر رفع مستويات المعيشة وتنمية شعوبنا وتحويل منطقتنا إلى منطقة أكثر رخاء واشتمالية بين أسرة الأمم.

لقد كان من دواعي سرورنا اعتراف الرئيس أوباما بالجهود التي تبذلها السلفادور والبلدان الأخرى سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن الجهود التي ترمي إلى استئصال الفقر تتطلب أساساً استثمارات في التعليم الأساسي

في أندورا، يؤيد المجتمع بأسره تحقيق هذه الأهداف الإنمائية للألفية ويحترمها. وإلى جانب ذلك، نشارك في التعاون كي يمكن تحقيق هذه الأهداف في جميع أنحاء العالم، بينما في الوقت نفسه نراعي الحالة في بلدنا. لقد أنشأنا في عام ٢٠٠١ دائرة خدمات التعاون الإنمائي، التي يشرفني أن أكون رئيساً لها. واليوم، تخصص وزارة الخارجية والعلاقات المؤسسية ٢٣ في المائة من مواردها المالية للتعاون الإنمائي. وتراعي خطة أندورا للمعونة الإنمائية، التي تنظم تعاوننا، الأهداف الإنمائية للألفية، المدرجة في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لتعاوننا. وتدعو أندورا إلى التضامن فيما بين البشر على الصعيدين المجتمعي والحكومي. وتقدم جمعيات أندورا أيضاً إسهاماتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد دخلنا المرحلة النهائية من السباق الذي سيختتم في غضون خمس سنوات. ونواجه صعوبات أكثر خطورة مما كنا نتوقع. والجهود التي بذلناها حتى اليوم ليست كافية. وكلمة "أزمة" في اللغة الصينية تتكون من حرفين. يعني أحدهما الخطر ويعني الآخر الفرصة.

يجب أن نحاول العودة إلى المسار الصحيح. ويتطلب ذلك من جميع الدول أن تتمكن من تنفيذ سياساتها الإنمائية المكيفة حسب احتياجاتها. وبناء على ذلك، فإن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة دور بالغ الأهمية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد حكومتي لمشروع الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع (A/65/L.1). ويجدوننا الأمل في أن يجد كل واحد منا السبل والوسائل لتحقيق آثار مضاعفة وعكس مسار الاتجاهات الحالية. ونحن على اقتناع بأنه يمكننا أن نستفيد من ذلك أيما استفادة.

الأدوية الأساسية للوحدات الصحية في مختلف مناطق البلد. وبالمثل ساهم إلغاء رسوم الحصول على خدمات نظام الصحة العامة إلى زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في الطلب على الخدمات الصحية.

وما فتئت حكومة السلفادور تطور عن طريق الإصلاح نظامها الصحي الذي تعرض للإهمال طيلة عقود. وقوة الدفع وراء هذا الإصلاح تكمن في إدراك أن الصحة تصب في مصلحة الجماهير كافة وأنها حق أساسي من حقوق الإنسان التي يجب على الدولة أن تضمنها لجميع سكانها. وسواصل العمل على تهيئة الفسحة اللازمة للمشاركة الاجتماعية الحثيثة من جميع القطاعات، لا سيما القطاعات التي عانت بصورة تقليدية من الاستبعاد. وهذه الخطوة، التي أعلنها الرئيس فونيس هذا الأسبوع، ستفسح المجال أما خلق فرص العمل لـ ١٤ ٠٠٠ من ذوي المهن الصحية.

ويتمثل أحد الأمثلة الأخرى الوثيقة الصلة بهذه السياسة الاشتمالية التي تأخذ حقوق الإنسان في الحسبان في الاستجابة الوطنية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز التي تدير دفتها حكومة السلفادور، بدعم حاسم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الايديز وغيره من وكالات التعاون التقني والمالي، من أجل العمل على تعزيز سياسة البلد المعنية بالتوعية والوقاية والكشف المبكر والمتابعة والعلاج فيما يتصل بالإصابات والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ومنها الفيروس/الايديز. وهكذا قطعت الحكومة عهداً على نفسها باتخاذ التدابير ذات الصلة وتنفيذ الإجراءات اللازمة لبلوغ الغايات المقترحة في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الإطار فإن نشر التوعية بين الناس حول ضرورة الابتعاد عن وصمة العار والتمييز وتخفيف حالات انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وإجراء الفحوص الجماعية بالمجان للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة

وفي خدمات النظافة الصحية وإمدادات مياه الشرب النقية وتوفير السكن اللائق وإمدادات الغذاء وبنية تحتية تكفي لسكان بلد يشهد نمواً مطرداً. كما نريد خلق فرص العمل للعدد المتزايد من الشباب الذين ينضمون إلى قوة العمل في وقت أصبحت البطالة فيه تشكل تهديداً، لا سيما في المناطق الحضرية.

رغم أن هذه السنة كانت سنة استثنائية، في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية والمشاكل المترتبة بالأمن، إضافة إلى التعرض الشديد للكوارث الطبيعية، فإننا نتمكّننا بواسطة التدابير التي نفذت في هذه الفترة من تحقيق مكاسب كبيرة تستحق التنويه بها. وعلى سبيل المثال أسترعى الانتباه إلى صندوق ضمان للعقارات؛ وجعبة الأدوات الزراعية لصغار المزارعين؛ ومنح سندات ملكية الأرض؛ وبرنامج للدعم المؤقت للدخل؛ وتنفيذ برنامج التضامن مع المجتمعات الريفية، الذي نُشر في ١٠٠ بلدية شديدة الفقر وقدم ١٠٦ ٠٠٠ قسيمة صحية وتعليمية للأسر؛ ومنح المعاشات التقاعدية الأساسية، ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لجميع الـ ٧ ٠٠٠ شخص الذين تجاوزوا السبعين من العمر في البلديات الـ ٣٢ التي تعاني من الفقر الشديد. وهذه الإجراءات خطوات اتخذت كلها دعماً للبند الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، يمكننا أن نذكر توسيع تغطية برنامج التغذية المدرسية، الذي تعمم منافعه على الصعيد الوطني في ما يقرب من ٥ ٠٠٠ مدرسة ويستفيد منه أكثر من ١ ٣٣٠ ٠٠٠ طالب.

وفيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية الأخرى، ننوه بإصدار شهادات البطالة التي تضمن تمتع العمال الذين فصلوا من وظائفهم بخدمات الرعاية الصحية لمدة ستة أشهر وتوفير



وفي مجال التعليم نفذت الحكومة أعظم برنامج طموح للمساعدة ينفذ في السلفادور على الإطلاق مخصص للأسر ذات الدخل المنخفض. وجعبة المساعدة المدرسية تشمل الزي الموحد والحذاء والأدوات المدرسية للطلاب الذين يلتحقون بالمدارس الحكومية. وهذا البرنامج الضخم لم يصمم لمساعدة الأسر فحسب وإنما لتشجيع العمالة أيضا. فقد اشترك أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من أصحاب المهن الحرة والمصالح التجارية العائلية والمشاريع الفردية الصغيرة والتعاونيات في خياطة ملابس الزي الموحد وصنع الأحذية، وكذلك في توزيع المواد الخام والمنتجات.

وبغية تحسين المعونة المقدمة في أشد مناطق البلد احتياجا قمنا بتوسيع نطاق مبادرة التضامن للمجتمعات الريفية حتى تشمل أفقر ١٠٠ بلدية في البلد. وعلاوة على ذلك بدأنا في أفقر ٣٢ بلدية في المناطق الريفية بمنح المعاشات التقاعدية لجميع الأفراد فوق الـ ٧٠ من العمر الذين انقطع بهم السبل ولم يسبق لهم أن حصلوا على المساعدة من الحكومة.

وفي ضوء تهديد انتشار الفقر المطرد في المناطق الحضرية نتيجة للأزمة المالية العالمية تم تشكيل جمعيات محلية للتضامن مع المناطق الحضرية اشتملت على برنامجين تجريبيين. أحدهما هو برنامج معونة الدخل المؤقت، الذي يتألف من راتب قدره ١٠٠ دولار شهرياً للعاطلين عن العمل من الشباب وللنساء المعيلات لأسر معيشية، والذي يقدم المستفيدون منه بالمقابل أربعة أيام من العمل الاجتماعي المنتج، ويحضرون يوم تدريب على العمل. وقد جرى توزيع أربعمئة وعشرين ألف مجموعة عناصر زراعية، مع البذور والأسمدة، على منتجين ريفيين صغار، يزرعون أرضا تصل مساحتها إلى ٠,٧ هكتارات من الأرض لاستهلاكهم الذاتي، بغية مساعدتهم على تمويل أسرهم.

البشرية وحصول الأشخاص المحتاجين على العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات الرجعية، بالجان أيضا، يضع البلد على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية.

وبتأكيدي على هذه النتائج قصدت أن أقول إن التجربة تبين لنا أن هذه السياسات حتى تكون فعالة فإنها يجب أن تشمل المنظور الجنساني بالإضافة إلى منظور للاشمال الاجتماعي مقترن في نفس الوقت بجهود عازمة لتوفير الحوافز لمؤسسات المجتمع المدني في سبيل اجتذابها للمشاركة في تنفيذ الاستراتيجيات التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ولبلوغ هذه الغاية نعمل على النهوض بمشاركة شباب المجتمع والمجتمعات المحلية والمدارس والمنظمات غير الحكومية، من بين أصحاب المصلحة الآخرين، في تنفيذ برامج التوعية والوقاية لتقليل المخاطر الصحية ومنع الانقطاع عن الدراسة والتوسع في نطاق تغطية الخدمات والمساهمة في منع السلوك المؤذي أو المنطوي على المخاطرة.

والتدبير الآخر تمثل في تصميم برامج اجتماعية كجزء من نظام الحماية الشاملة أسفرت عن سياسات تروج للتغطية والاشتمالية على نطاق واسع. فمثلا، ألغينا الحصص الطوعية في المستشفيات وبدأنا بالتوزيع الجماعي للأدوية المجانية كجزء من النظام الصحي الوطني. وفي مجال الأدوية الوقائية زادت الحكومة بثلاثة أضعاف استخدام اللقاحات. وضاعفا أيضا الاستثمار في اللقاحات بالبدا في استخدام اللقاح ضد الالتهابات الرئوية. وبالمثل سنكون قد نجحنا، قبل نهاية ولاية حكومة الرئيس فونيس، في توسيع تغطية النظام الصحي لتشمل آلاف النساء اللواتي يعملن خادمت في المنازل، وأغلبهن أمهات بلا أزواج وريات أسر.

نثايزينغ. وقد وُلدت في سويتو. ونثايزينغ فتاة صغيرة جميلة ذات ابتسامة مشرقة. إنَّ عمرها ١٢ سنة. ولكنها حين كانت في السابعة، تُوفيت أمها. وكان من الطبيعي أن يُسلمها ذلك لحياة من الفقر. لكنها كانت مصممة على أن تتعلم. وقد قالت، ”حين يوقَّف الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة، فإنهم يخسرون مستقبلهم، ويخسرون غدهم“. وهي الآن تُبلي بلاءً حسناً في المدرسة، ولديها مستقبل باهر جداً. والأطفال من أمثالها سيستفيدون من برنامج الأمم المتحدة الأحادي الهدف، الذي يسعى إلى جعل التعليم حقيقة واقعة لجميع الأطفال في العالم، وليس لبعضهم وحسب.

والحكاية الثانية عن فتى صغير لم يسبق له أن جاء إلى نيويورك. وهو كذلك فقد أمه - فقد تُوفيت أثناء ولادته. وأسرته تحتال على العيش في أحياء فقيرة في إحدى مدن العالم الكبرى النامية، غير بعيد عن ناطحات السحاب في منطقتها المالية المزدهرة. ولا يقضي هذا الفتى الصغير أيامه في المدرسة، وإنما يقضيها في طرقات المدينة، متسوِّلاً النقود الفائضة عند نوافذ السيارات حين تقف أمام الإشارات الضوئية. وقد رأيناه جميعاً في نقلاتنا. ولم أعطه اسماً. فلديه آلاف الأسماء. وهو الآن بلا أمل.

ولماذا أروي هاتين الحكايتين؟ لأهمهما الوجهان الإنسانيان لما يحدث حين يتصرف العالم بعطف - وحين لا يتصرف كذلك. فالحكاية الأولى تُلهمنا بالمزيد من العمل. والثانية ينبغي أن تجعلنا مصممين على العمل من أجل الجميع.

وفي مطلع الألفية، أبرمنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، اتفاقاً في ما بيننا. وقلنا أننا سنشمر عن سواعدنا، لرفع بليون شخص من الفقر. وقلنا أيضاً إنه ينبغي أن تُقاس هذه الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥: بخفض الفقر والجوع إلى النصف، وإعطاء كل

ومع إدراكنا أنه يجب على كل بلد أن يضطلع بالمسؤولية عن برنامج تنميته، فإننا مقتنعون أيضاً بأنه يجب دعم جميع الجهود الوطنية وتكاملتها بتضامن المجتمع الدولي وتعاونه - لأن ذلك التزام من جانبه. وفي هذا السياق، نُثني على رؤية الأمين العام ونشاطه إياها، وهو الذي ذكر مؤخراً أن الأولوية للسنوات الخمس المقبلة يجب أن تكون زيادة المساعدة للمشاريع التي يمكن أن تعطي أفضل النتائج. لذا، فإننا ندعم إنشاء وصون تحالف عالمي من أجل التنمية، يكون متّحداً وكراماً، يأخذ في الحسبان قدرات وموارد وقيود كل حكومة - وفوق كل ذلك، التزامها نحو تلبية الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبارها معايير لدعم تدفق المساعدة اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

والسلفادور تشاطر الرؤية التي مفادها أن جميع الدول الأعضاء ستبلغ مستويات معيشية أفضل لشعبها، ولكن في المقام الأول، للفئات الأكثر ضعفاً، عبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد كيفن رود، وزير خارجية أستراليا.

**السيد رود (أستراليا)** (تكلم بالإنكليزية): إننا، بصفتنا دولاً، لدينا مسؤولية بأن نفعل ما نقول أننا سنفعله - مسؤولية الوفاء بوعدنا للدول الأعضاء الزميلة، ومسؤولية تحويل التزاماتنا التي قدّمناها رسمياً في هذه القاعة العظيمة، إلى أعمال ملموسة تغيّر حياة أفقر الفقراء عبر العالم. فقبل عقد من الزمن، اجتمعنا هنا، نحن دول العالم، لكي نقدم لفقراء العالم نصيباً أكثر إنصافاً في مستقبله. وبعد مرور العقد، نلتقي مرة أخرى لنقيم ما فعلناه ونحتفي به، ولكن أيضاً لنعترف بصدق أين أحققنا.

أودّ أن أبدأ بحكايتين عن طفلين. الأولى عن فتاة صغيرة التقيت بها يوم الاثنين، هنا في نيويورك. واسمها

والراديكالية السياسيين والدينيين. إنه يبني السلام. ويوطد الاستقرار. كما أنه يخفف تنقلات الناس الخطيرة وغير النظامية حول العالم. وبعبارة أخرى، إن القضاء على الفقر المدقع يصب في مصلحة الأسرة البشرية جمعاء، كما أنه لمصلحة جميع الدول.

وبصفتنا أعضاء في أسرة الأمم، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما هناك ٧٠ مليون طفل لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تموت مئات الألوف من النساء أثناء الولادة - قُدرت وفيماهنّ ٣٥٨ ٠٠٠ حالة في السنة قبل الأخيرة. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تلحق الأمراض المعدية خسارة مدمرة في مجتمعات الفقراء. والحقيقة المروعة هي أن أكثر من نصف الـ ٨٠٠ مليون شخص في أقل البلدان نمواً في العالم، ما انفكوا يعيشون في فقر مدقع.

فلنكن صادقين، لقد تعهّدت البلدان المانحة بالتزامات لم تحترمها. فعلى سبيل المثال، قُدّم أقل من نصف التمويل الذي سبق التعهّد به لأفريقيا قبل خمس سنوات في إعلان غلينيغلز لمجموعة الثماني. والإجابة على ذلك ليست بتأجيل التزاماتنا إلى مستقبل أبعد، ولا هو ببساطة إلغاؤها بهدوء تحت البساط الدولي. بل الإجابة بأن نفعل ما نقول إننا سنفعله: أن نحترم التزاماتنا، حتى حين تكون البيئة الاقتصادية العالمية قاسية، لأنها بالنسبة لأفقر الفقراء أقسى. هذا ما تسعى أستراليا إلى القيام به.

وقبل عدة سنوات، في منتصف الطريق إلى الموعد النهائي عام ٢٠١٥، رأينا، نحن في أستراليا، أن جهودنا لم تكن كافية. وأدركنا أنه كان علينا أن نفعل أكثر بكثير. وبحلول عام ٢٠١٥، واستناداً إلى التقديرات الراهنة، فإن ميزانيتنا للمعونة ستتضاعف، كما تضاعفت بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وذلك سيجعل أستراليا البلد المانح

فناة وكل فتى فرصة التعليم الجيد، وبإجراء تقليصات كبرى في عدد النساء اللواتي يُتوفّن أثناء الولادة، وعدد الأطفال الذين يموتون من أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وضمان الاستدامة العالمية وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

وبعد عشر سنوات، حان الوقت لكي نفكر ملياً في سجل التقدم الذي أحرزناه. والحقيقة هي أننا لسنا على المسار الصحيح بعد، لنسجّل حتى أدنى علامات النجاح. فالنجاحات في بعض المجالات - الحد من الفقر والالتحاق بالمدرسة - يجب أن توزن مقابل إخفاقات في مجالات أخرى، تشمل صحة الأمهات وتغذية الأطفال.

لقد جذبت إخفاقاتنا المتقدمين بشدة - الذين يقولون إن المعونة الدولية لا تُجدي، وأنها تُهدر بدون طائل، وأنها تُدار إدارة سيئة، وأنه ليس لها مبرر. وليست هذه وجهة نظر أستراليا. إن وجهة نظرنا هي أن الأغنياء بيننا يتحمل مسؤولية أساسية في مساعدة الأفراد الأكثر فقراً في الأسرة البشرية على الخروج من الفقر. فالفقر مُهين. وهو يجرد الناس من آدميتهم. وهو يدمر الكرامة الإنسانية.

وكما ذكرنا الأمين العام في تقريره "الوفاء بالوعد" (A/64/665)، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تعبير عن الحقوق الإنسانية الأساسية، حقوق كل فرد في الصحة الجيدة، والتعليم والمأوى. وأعتقد أن هذه الحقائق واضحة بذاتها فعلاً. ولكن المشككين بأن هناك أية حقيقة واضحة بذاتها في هذا المفهوم من العدالة الاجتماعية، يجب أن ننظر فيما يلي.

إن القضاء على الفقر المدقع يعزز النمو العالمي للجميع. أنه يزيد حجم الكعكة العالمية. وينمي التجارة والاستثمار. ويزيد فرص العمل. وهو يعمل ضد التطرف

الأسرع نمواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد حافظنا على التزامنا، بما يشمل ٢٠٠ في المائة زيادة في المعونة لأفريقيا وحدها، على الرغم من آثار الأزمة المالية.

والحكومة الأسترالية، بقيادة رئيسة الوزراء جيلار، تضع الأهداف الإنمائية للألفية في صلب برنامج المعونة لدينا، وبما أن هذا البرنامج سيتضاعف في السنوات الخمس المقبلة، فإننا ستزيد دعمنا لأقل البلدان نمواً من خلال الأهداف الإنمائية للألفية.

والصليب الأحمر ومؤسسة شجرة السنديان.

واسمحوا أن أختتم كلمتي باقتباس من طفل ثالث - أسترالية صغيرة هذه المرة، وهي فتاة عمرها ١٠ سنوات، كتبت إلي ما يلي:

”أعتقد أن الصغار في البلدان الأخرى لديهم حقوق الصغار هنا نفسها - أجل، هذا صحيح. فالصغار في أي مكان، ينبغي أن تكون لديهم الأشياء نفسها التي لدينا - ومنها المعلمون الجيدون، والأطباء، والبيوت والمياه النظيفة.“

ولا يمكن لحكومات العالم أن تحذل أطفاله. وإذا أردنا أن نصلح هذه المؤسسة العظيمة - هذه الأمم المتحدة، وهذا البرلمان للبشرية - ينبغي ألا نبدأ بمخطة كبرى أخرى. بل يجب ببساطة أن نبدأ بفعل ما نقول إننا سنفعله. فنحن في أستراليا لا نريد أن نفعل سوى ذلك. نريد أن نؤدي دورنا في تحويل الأهداف الإنمائية للألفية إلى حقيقة واقعة، وأن نُحدث فرقاً أساسياً لدى فقراء العالم، وفي مستقبل البشرية جمعاء.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد مراد ميديلسي، وزير خارجية الجزائر.

**السيد ميديلسي (الجزائر):** إن اجتماعنا اليوم يشكل مناسبة ثمينة لتقييم الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت نفسه، لحصر العراقيل التي تعترضها، واستخلاص الدروس المفيدة وتجديد التزاماتنا في سياق عملنا المستقبلي.

واليوم، أُلزم أستراليا بالعمل نحو تقديم نسبة ٠,١٥ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي، في شكل معونة لأقل البلدان نمواً، بما ينسجم مع الغايات الدولية. وعبر كامل برنامجنا للمساعدة الإنمائية وراء البحار، تتوقع أستراليا بأن تخصص، بين الآن وعام ٢٠١٥، ٥ بلايين دولار أسترالي للتعليم، و ١,٦ بلايين دولار أسترالي لصحة النساء والأطفال، و ١,٨ بلايين دولار أسترالي للأمن الغذائي، و ١,٢ بليون دولار للعمل على التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفه في البلدان النامية، بما يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ ٣٩ الأكثر عرضة للخطر، ولكنها الأقل مسؤولية، عن ذلك التهديد العظيم لكوننا - تغير المناخ.

وستعمل أستراليا أيضاً على فتح أسواق العالم أمام أقل البلدان نمواً، بغية تمكين التجارة والمبادلات والاستثمارات الخاصة من الإسهام في انتشار هذه البلدان من الفقر. ويصبح كل ذلك ممكناً بالتدابير الإدارية الضرورية لتوفير الشفافية والمساءلة. وتلك العناصر هي نقاط الانطلاق الضرورية إلى التنمية.

لقد بدأت بحكاية طفلين، أحدهما لديه فرص، وآخر بدونها. والشعب الأسترالي يريد بالفطرة أن يرى جميع صغار العالم قد حصلوا على فرصة منصفة. ومن خلال تبرعاته الخاصة السخية، وبرنامج المعونة الرسمية الممول من

لكي يتم استكمال المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية، المصادق عليها حتى الآن، لإلغاء وتخفيف عبء ديون أكثر البلدان حرماناً وأقلها تقدماً. ثالثاً، تشجيع البلدان الصناعية على زيادة تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية تجاه البلدان الأكثر حرماناً. رابعاً، تحسين وصول المنتجات المصدرة من البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

والجزائر بدورها ملتزمة التزاماً ثابتاً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تضمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قلب برنامج الاستثمار الجديد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، وبالإمكان اليوم التأكيد على أن بلادي، التي قدّمت تقريرها الوطني الثاني بشأن التقدم الواضح في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، قد حققت العديد من هذه الأهداف، ولا سيّما في مجال التربية ومكافحة الفقر. وبالتالي، انخفض معدل الفقر من ٧,١ في المائة في تسعينات القرن الماضي، إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. كما أنه تم إنجاز أكثر من مليون وحدة سكنية أثناء الفترة الخماسية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩، حُصص الجزء الأكبر منها للقضاء على الأزمة السكنية. وفي مجال التعليم، ارتفعت نسبة التحاق الأطفال، في سن السادسة، بالمدرسة، من ٩٣ في المائة عام ١٩٩٩، إلى ٩٦,٩٧ في المائة عام ٢٠٠٩.

وفي الختام، أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن التحدي الذي نواجهه اليوم، يتطلب منا جميعاً بذل المزيد من الجهود، للقيام بما هو أفضل وأسرع. ويفرض علينا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، الاعتماد على الذات، سواء بالتضامن أو بتنمية قدرات كل فرد منا، فضلاً عن الشراكة لصالح الأكثر فقراً وحرماناً.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** أعطي الكلمة

الآن للسيدة مارسيا هيلينا كارفالو لوبيس، وزيرة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع في البرازيل.

ولن كنّا نبدي اليوم ارتياحنا للنتائج المسجّلة لدى بعض البلدان، بعد خمس سنوات على أول اجتماع تقييمي، وخمس سنوات قبل استحقاقات عام ٢٠١٥، فلا بدّ لنا من الاعتراف بأنّ العديد من البلدان الأخرى تعاني عدم التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. وزاد الأمر تعقيداً التباطؤ المسجّل نتيجة الأزمات الغذائية والاقتصادية والمناخية، التي تعرضت لها بلدان القارة الأفريقية، وبخاصة تلك التي تبذل جهداً كبيراً في سبيل مواصلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا غرابة في أن نخصّص القمة الأفريقية الأخيرة في كمالا موضوعها الرئيسي، بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، لصحة الأم والطفل. وإن كانت مسؤولية التنمية تقع على عاتق الشعوب الأفريقية، كما أكّدت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، فإن دعم المجتمع الدولي يبقى ضرورياً لمساعدة هذه المبادرة.

وفي هذا الصدد، فإنّ أيّ تفكير في عملنا المستقبلي، يجب، في رأيي المتواضع، أن يأخذ في الحسبان عنصرين أساسيين، أولهما أن القضاء على الفقر والجوع يشكل الهدف الرئيسي للأهداف الإنمائية للألفية، وهو الذي يعتمد عليه، بصفة كبيرة، لتحقيق أهداف أخرى، كما أن الضرورة الحيوية للقضاء على الفقر والجوع في العالم، تضع عبئاً على الموارد، وبخاصة المالية منها، في قلب كل عمل يرمي إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وهذا ما يقودنا إلى اقتراح المسارات التالية لتحسين أداء البلدان النامية في مجال إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

أولاً، مضاعفة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، بصورة ملموسة، طبقاً لالتزامات الدول، التي تم التعهّد بها، ولا سيّما، ضمن مجموعة الثماني. فهذه المساعدة تؤدي دوراً أساسياً في الحدّ من الفقر بالنسبة لبلدان عديدة. ثانياً، التوجّه نحو تأجيل دفع ديون البلدان النامية التي تواجه صعوبات،

أكثر طموحاً من الهدف المحدد في عام ٢٠٠٠، للقضاء على الجوع والحد من الفقر المدقع بمعدل ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥. وقد تمّ بلوغ هذا الهدف في عام ٢٠٠٧، وتجاوزه في عام ٢٠٠٨، حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ٤,٨ في المائة - أي أقل من خمس معدل عام ١٩٩٠، البالغ ٢٥,٦ في المائة. وفي عام ٢٠٠٨، خفّضنا أيضاً التفاوت التاريخي في بلدنا، حيث بلغ مؤشر دجيلي للبرازيل ٠,٥٤٤ وهو أدنى مستوى له على الإطلاق.

وقد وضعت حكومة لولا موضع التنفيذ نظام حماية أمنية واسع النطاق، يصل إلى ٧٠ مليون شخص شهرياً. وبرنامج الرواتب الأسرية يُفيد اليوم ١٢,٦ مليون أسرة، بما يكفل الدخل لها لدى استيفائها الشروط في مجالات التعليم وصحة الأم والطفل وتلافي عمالة الأطفال.

وإننا ننفذ النظام الموحد للمساعدة الاجتماعية والنظام الوطني للغذاء والأمن الغذائي. وقد ارتفع الحد الأدنى للأجور ارتفاعاً كبيراً، مُحسناً دخل العاملين والمتقاعدين والمستفيدين من الرواتب التقاعدية. وجرى توسيع الأسواق الداخلية عبر التوظيف والسياسات المؤددة للدخل، حتى أثناء الأزمة المالية الدولية الأخيرة. وقد هدف تعزيز السياسات إلى ضمان العمل اللائق للجميع، وكانت المساواة بين الأعراق من المسائل ذات الأولوية.

وفيما يتعلق بالتعليم، فإن ٩٥ في المائة من الأطفال البرازيليين ملتحقون بالمدارس، والظروف المحيطة بالأجور الأسرية أطالت زمن بقائهم فيها. وعلى صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن مؤشرات التعليم إيجابية. وفي ما يتعلق بالقوى العاملة، فإن فجوة الأجور بين الرجال والنساء أخذت بالانحسار في السنوات الخمس الأخيرة. لكن المستويات العالية من العنف ضد المرأة لا تزال تشكل تحدياً.

**السيدة لوبيس (البرازيل)** (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدّم الوفد نصاً بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا في هذا الاجتماع ذي الاهتمام العالمي الكبير. وبعد سبع سنوات ونصف السنة من عمر حكومة الرئيس لولا، أرست البرازيل نموذجاً لنمو اقتصادي أكثر إنصافاً وعدلاً، بشراكة واندماج اجتماعيين. وهكذا، نسدّد الديون الهائلة علينا للشعب البرازيلي، ونحقق النتائج المتميزة في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالرغم من الإنجازات القطاعية في بعض البلدان، يبدو واضحاً أنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فإننا لن نحقق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لذا، يعود إلى هذا الاجتماع تحديد الاستراتيجيات الضرورية والملحة لتسريع جهود المجتمع الدولي لبلوغ تلك الأهداف. لكنّ البرازيل ترى أن تلبية الأهداف الإنمائية للألفية لن تكون ممكنة، بدون تخصيص موارد مالية إضافية كبيرة بطريقة مستقرة وثابتة، ولا سيما للبلدان الأكثر فقراً.

إن بلداناً متقدمة النمو قليلة وفت بالاتفاقات القائمة لتعزيز التنمية، ولا سيما التزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعتقد البرازيل اعتقاداً راسخاً بأنه يجب على جميع البلدان أن تقي بالتزاماتها الدولية.

وندرک أن التعاون الدولي يجب أن يترافق مع إصلاح جوهري للنظام الاقتصادي الدولي، بما في ذلك في مجال الإدارة. كما نعتبر أنه من الضروري التغلب على العقبات التي تمثلها الإعانات والرسوم الزراعية، وبراءات الاختراع المقيدة والديون غير المستدامة.

والتقدم الذي أحرزته البرازيل حصيلته مزيج من السياسات الاجتماعية المنظمة على نطاق البلد، تحظى بالمشاركة الفعالة للمجتمع المدني. ولقد حدّدنا لأنفسنا هدفاً

ويأتي ما نسبته خمس وأربعون في المائة من موارد الطاقة الداخلية من مصادر متجددة. ومستوياتنا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الناجمة عن الوقود الأحفوري، هي نصف المعدل العالمي.

وقد حققت البرازيل هدفها بخفض نسبة السكان، الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة في المناطق الريفية، إلى النصف. وستة وستون في المائة من هؤلاء السكان لديهم اليوم ظروف معيشية ملائمة، مقابل ٥١ في المائة في عام ١٩٩٢.

وتُسهّم البرازيل بازدياد في الشراكة العالمية من أجل التنمية، متشاطرة الخبرات الناجحة، ومعتمّقة التعاون من خلال منظور التعاون بين بلدان الجنوب. وبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩، أبرمت الحكومة البرازيلية أكثر من ٤٠٠ اتفاق تعاون مع بلدان نامية أخرى. وقد منحنا ١,٢٥ بليون دولار بتخفيف الديون على هذه البلدان.

ومنذ إطلاق العمل العالمي لمكافحة الجوع والفقر، وإنشاء المشروع التجريبي، شاركت البرازيل بهمة في آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك من خلال مساهمات مالية كبرى.

وينبغي ألا يسمح لأي بلد بأن يتخلف عن الأهداف الإنمائية للألفية بسبب نقص الموارد المالية. فعدم قدرة أي بلد على تحقيق أهدافه الوطنية هو مسؤوليتنا أيضاً. ولا تزال أمامنا تحديات عديدة، لكن البرازيل تبقى ملتزمة بدعم تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وضمان عالم أكثر عدلاً لجميع النساء والرجال. ويمكننا جميعاً أن نعمل بشكل أفضل.

تولّى الرئاسة الرئيس المشارك، السيد ديس.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد محمد مومني، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي في غانا.

وفي ضوء ذلك، تلتزم البرازيل التزاماً كاملاً بمبادرة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة.

وثابتت البرازيل على تحسين أكبر نظام موحد شامل للصحة العامة المجانية، المُسمّى "س يو س". وستُتاح لنا الفرصة لتبادل خبراتنا مع بلدان أخرى في المؤتمرين الدوليين اللذين ستستضيفهما البرازيل: يعقد أولهما في كانون الأول/ديسمبر المقبل، بشأن أنظمة الأمن الاجتماعي الشامل، وثانيهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بشأن المحددات الاجتماعية للصحة.

وكانت النتيجة الهامة في مجال الصحة هي الانخفاض بنسبة ٥٨ في المائة في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وبلوغ الهدف قبل الموعد النهائي. ومعالجة وفيات الأمهات تحدّ رئيسي للحكومة البرازيلية. وعلى الرغم من تناقص معدلها منذ عام ١٩٩٠، فإنها لا تزال مرتفعة في البرازيل، مما يستلزم المزيد من السياسات المستهدفة.

وطوال السنوات القليلة الماضية، كان هناك انخفاض في الإصابة بالدرن الرئوي وفي الوفيات الناجمة عنها في البرازيل، فضلاً عن انخفاض الإصابة بالمalaria في منطقة الأمازون. والحكومة البرازيلية، بمشاركة المجتمع المدني، تنفّذ برامج مجانية وشاملة لنشر المعلومات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهي توزع مواد وقائية، وتضمن الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لنحو ٢٢٠.٠٠٠ شخص. وانحسرت إصابات الأطفال بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز انحساراً كبيراً نتيجة الإجراءات التي اتخذت في البرازيل للحدّ من الانتقال العمودي للفيروس.

وفيما يتعلق بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، خفّضت البرازيل مستويات الأبحاث في الأمازون، وأنشأت نظاماً لرصد إزالة الغابات في سيرادو - البطحاء البرازيلية.

الفقر إلى النصف، نفقات استثمار سنوية قدرها نحو ١,٩ بليون دولار تقريباً لفترة السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥. يُضاف إلى ذلك أنّ البلد بحاجة أيضاً إلى معالجة الثغرات الحادّة في الهياكل الأساسية، وبخاصة في الطاقة، وتكنولوجيا المعلوماتية، والاتصالات، والطرق الريفية، والمياه والصرف الصحي، والإنتاجية المتدنية في الزراعة وتحسين مناخ الأعمال التجارية والاستثمار.

ومع أنّ مستويات الفقر قد تراجعت، فإنّ التفاوت قائم بين المناطق والمقاطعات في إطارها، إلى جانب تحديات أخرى. ويواصل البلد الاعتماد على صادرات السلع الأساسية، ومنها الكاكاو والذهب، مع تنويع أو معالجة محدودة. وهناك قلق الآن من أنّ اكتشاف النفط قد يؤدي إلى تفاقم الحالة. وغانا معرضة أيضاً للصدمات الخارجية الناجمة عن حدة تقلب أسعار السلع، فضلاً عن التحديات التي يفرضها تغيّر المناخ، وتظهر من خلال درجات الحرارة المرتفعة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وحالات الجفاف والفيضانات، التي تؤثر على المحصول الزراعي مع مضاعفات على قطاعات أخرى من الاقتصاد.

وعلى الرغم من هذه القيود، تواصل غانا جهودها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويُراد لبرنامج غانا الراهن للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية أن يبلغ مركز الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠، في ظلّ بيئة ديمقراطية لامركزية. ويتواصل ذلك بالتزامن مع اعتماد سياسة حماية اجتماعية، تهدف إلى تمكين الضعفاء والمستبعدين، وبخاصة النساء، للإسهام في النمو الاقتصادي وللتشارك في مزاياه. وتأكيداً لالتزام غانا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإنّ إطار سياسات التنمية المتوسط الأجل للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٣ - خليفة الاستراتيجية الثانية للنمو والحدّ من الفقر - وفق أيضاً بين أولويات التنمية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية.

**السيد مومني (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** في أواخر القرن الماضي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتمدت غانا، إلى جانب ١٨٩ دولة عضواً في هذه المنظمة الموقرة، إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، الذي أرسى أسس رؤية عالم للقيم المشتركة والعزم المتجدد، بغية تحقيق السلام ومستوى لائق من العيش لكل رجل وامرأة وطفل. وكان متوقّعاً للأهداف الثمانية المنبثقة عن إعلان الألفية أن تُفضي إلى اتخاذ غير مسبوق ومنسق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل مؤسسات بريتون وودز، وفي إطار مجتمع المانحين الواسع.

ومنذ ذلك الحين، عمّمت غانا الأهداف الإنمائية للألفية في أطر سياساتها الإنمائية المتوسطة المدى: استراتيجية غانا الأولى للحدّ من الفقر، للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥، واستراتيجية النمو والحدّ من الفقر الثانية، للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩. وقد ركّز إطارا السياسات على استقرار الاقتصاد الكلي، والعمالة المُجدية، وتنمية الموارد البشرية، وتقديم الخدمات الأساسية وعلى الضعفاء والمستبعدين. وشملت المجالات الأخرى الحكم الرشيد، والاستقرار الاقتصادي الكلي المتواصل، وقدرة القطاع الخاص على المنافسة والمسؤولية المدنية.

وقد تركّز برنامج غانا الإنمائي على النمو والحدّ من الفقر، مع اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، بصفقتها متطلبات الحدّ الأدنى للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية. وقُدّر أنّ مجموع الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجية النمو والحدّ من الفقر الثانية، طوال فترة السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩، بلغت ٨,٠٦ بليون دولار، مع تخصيص قدر كبير من هذه الأموال لتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

وتحقيق هذه الأهداف ليس مهمة بسيطة. ففي غانا، سيتطلب مجرّد خفض عدد الناس الذين يعيشون تحت خطّ



السنوات، فإن نسبة وفيات الأمهات لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول، إذ تبلغ حالياً ٤٥١ وفاة في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حيّة، ممّا يعني أنّه من غير المرجّح أن تحقق غانا هدف خفض معدل وفيات الأمهات بثلاثة أرباع، بحلول عام ٢٠١٥، على الرغم من التحسينات في الرعاية الصحية للأمهات طوال السنوات الـ ٢٠ الماضية.

وقد انحسر تفشّي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يشمل الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، من ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، لكنّ تحدي تلبية غاية عام ٢٠١٥، المتمثلة في وقف انتشار الوباء وعكس اتجاهه، يبقى هائلاً مع أنه ليس مستحيلاً. وهناك قدر كبير من العمل الذي يجب القيام به على صعيد الحملات التثقيفية وغيرها من البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لتشجيع تغيير سلوكي بارز.

وتبقى الإصابة بالمalaria شاعراً جداً في مجال الصحة العامة. وهي لا تزال تُعتبر سبباً رئيسياً للوفاة والاعتلال، ولا سيما بين النساء الحوامل والأطفال دون سنّ الخامسة.

وغانا على الطريق أيضاً لتحقيق غاية الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي خفض نسبة السكان غير الحاصلين على مياه محسّنة إلى النصف قبل عام ٢٠١٥. لكنّ هناك تحديات صعبة في توفير الحصول على صرف صحي محسّن، وخفض نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة. ومع أنّ الحصول على صرف صحي محسّن أخذ في التزايد، فإن من غير المرجّح أن تحقق غانا الغايات إلاّ إذا بُذل جهد إضافي لتسريع وتيرة تنفيذ السياسات.

وفيما يتعلق بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، فإنّ العنصر الجوهري هو الإرادة السياسية للوفاء بالتعهدات المقدّمة سابقاً. وقصص النجاح في عدد من البلدان النامية

وتواصل الحكومة العمل الدؤوب نحو تحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامته، وتعزيز قدرة الدولة على المنافسة في قطاعي الصناعة والخدمات، وتحديث الزراعة، وتطوير الهياكل الأساسية، وتطوير الموارد البشرية والشفافية والمساءلة. ويقوم برلمان غانا بدوره من خلال لجنته المعنية بالفقر والأهداف الإنمائية للألفية، بتوجيه الوزارات والإدارات والوكالات لرصد مبالغ في اقتراحات ميزانياتها لدعم الأهداف الإنمائية للألفية وبرامج أخرى لصالح الفقراء.

إننا على بُعد نحو أربع سنوات ونصف السنة من الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، والتقدّم الذي تحرزه غانا مشجّع. ووفقاً لتقرير صادر عن المعهد البريطاني للتنمية وراء البحار، وهو مركز فكر دولي، فإن غانا ثابتة الخطى على مسار تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، أي خفض معدل الفقر إلى النصف، والهدف ٢، تحقيق التعليم الأساسي الشامل، وجزء من الهدف ٣، ضمان المساواة بين الجنسين، وبخاصة على مستوى المدرسة الابتدائية، قبل الموعد المستهدف لعام ٢٠١٥. ويضيف التقرير أنّ غانا تفوّقت على جميع البلدان الأخرى في جميع أرجاء العالم، بخفض معدل الجوع بين سكانها بنحو ثلاثة أرباع، أي من ٣٤ في المائة إلى ٩ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤. ويشير التقرير إلى أنّ غانا في طريقها لتكون البلد الأفريقي الأول الذي يحقق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، بخفض معدل الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وتمّ إحراز تقدّم بارز نحو تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، بخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥، ويمكن لغانا أن تحقق ذلك الهدف إذا وسّعنا الجهود وواصلنا التدخّلات لبقاء الأطفال على قيد الحياة، التي أنتجت التحسين الراهن. وعلى الرغم من الجهود العظيمة على مدى

التغذية المدرسية يعزز الالتحاق بالمدرسة ويحسن الوضع التغذوي والصحي للأطفال.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد جواو غوميز كرافينهو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية البرتغال.

**السيد كرافينهو (البرتغال)** (تكلم بالإنكليزية):

بالنيابة عن حكومتي، اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس المشارك، على عقد مؤتمر القمة هذا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري أن نغتنم هذه المناسبة لتعزيز التعاون الدولي وحشد العمل نحو تنفيذ الالتزامات التي اتفقنا عليها قبل عشر سنوات.

في أعقاب هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، ستستضيف البرتغال اجتماعاً وزارياً، بشأن تعبئة الموارد المالية لأقل البلدان نمواً، يعقد في لشبونة، في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وسيكون الاجتماع فرصة للعودة إلى المسائل الأساسية لهذه القمة، ولنضع في صلب اهتمامنا مواطن الضعف واحتياجات أقل البلدان نمواً، ولنقيّم أفضل السبل التي يمكننا بها أن نعالج جماعياً تلك المواطن والاحتياجات.

ويجب علينا أن نعزز مبدأ الملكية، وأن نُؤكد مجدداً بوضوح أن كل بلد مسؤول أساساً عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية الذاتية. ولكن يجب علينا، في الوقت نفسه، أن نضاعف الجهود لإنشاء آليات دعم دولي ملائمة.

قبل عشر سنوات، وفي جوٍّ من الثقة والنمو، أدى الاهتمام المشترك بتطوير وكرامة جميع الشعوب في العالم إلى تثبيت التزام مشترك وعالمي، هو إعلان الألفية. وعلى مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، شكّلت الأهداف الإنمائية للألفية برنامجاً مشتركاً، يشمل المسؤولية والمساءلة المتبادلتين للبلدان المتقدمة النمو والنامية، مسترشدة في سياساتها بالتزاماتها بتلك

تُثبت أن إحراز التقدم السريع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال ممكناً، حين يدعم شركاء التنمية والمجتمع الدولي دعماً فعّالاً، بالمال والمساعدة التقنية الكافيين، السياسات الإنمائية الوطنية السليمة. ويمكن للالتزامات الدولية القائمة أن توسّع قصص النجاح هذه، وتيسّر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقبل نحو سنتين تقريباً، قيل إنّ تلبية هذه الأهداف، وبخاصة خفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ستطلب زيادة التدفق السنوي من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الفقيرة، بما لا يقلّ عن ٥٠ أو ٦٠ بليون دولار فوق المعدل السائد. ونحن ندرك العواقب السلبية التي تتركها الأزمات المالية والنفطية والغذائية العالمية على الاقتصادات الكبرى، لكنّ ٦٠ بليون دولار مبلغ يتضاءل حتماً بالمقارنة مع عمليات الإنقاذ المحلية وتدابير الاستجابة الأخرى، التي اعتمدها الاقتصادات المتقدمة النمو في أعقاب الأزمات الداخلية.

وعلى الرغم من ذلك، تبقى البيئة الداعمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قوية في غانا، وأعتقد أن هذا يصدق أيضاً في بلدان نامية أخرى عديدة. وإلى جانب النفقات المباشرة للحدّ من الفقر، تنفّذ الحكومة أيضاً سياسات وبرامج لديها إمكانية عالية لدعم تكوين الثروة والحدّ من الفقر بشكل مستدام. فعلى سبيل المثال، توجد في غانا اليوم برامج حماية اجتماعية، منها مشروع تمكين سُبُل كسب الرزق لمكافحة الفقر، الذي يدعم الأسر المعيشية الشديدة الفقر بتحويلات نقدية شهرية. وبرنامج التأمين الصحي الوطني المحسّن يكفل الحصول النوعي على الرعاية الصحية للجميع بتكلفة معقولة أو بدون تكلفة. والمنحة المعززة للأجر الفردي تكفل التعليم الأساسي المجاني لكل طفل في سنّ الذهاب إلى المدرسة. وتوفير كتب التمارين والأزياء المدرسية المجانية للمجتمعات المحرومة يشجّع على الذهاب إلى المدرسة ويكفل الاستبقاء فيها. وتوسيع برنامج

أن نتحكّم جماعياً بالتحديات العالمية العديدة التي تقف أمامنا.

وفي السنوات الخمس المقبلة، يجب أن نعالج أيضاً تحديات جديدة وعالمية، منها التأثير المتزايد لتغير المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية والأمن الغذائي.

والتوترات الجغرافية السياسية في مناطق مختلفة، تكيف تنمية مئات الملايين من الناس. وقد أصبحت هذه التوترات بالغة الأهمية للأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج ما بعد عام ٢٠١٥. ومع أن بعض هذه التحديات تستدعي مشاركة طويلة الأجل، فنحن لا يمكننا السماح بتأجيل العمل.

أولاً، بشأن تغيّر المناخ: فإن تأثيراته واضحة بشكل متزايد، ولا سيما على البلدان الأكثر ضعفاً، ومنها أقلّ البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي كل يوم، تقضي الآثار السلبية لتغيّر المناخ على آلاف الأرواح البشرية وأرصدة سبل كسب المعيشة. بل إن مجرد وجود بعض الدول الجزرية معرض للتهديد. لذا، فإنّ بناء القدرات وتقليص مواطن الضعف أمام آثار تغير المناخ أمر حيوي.

والبرتغال مشاركة بقوة في الجهد العالمي بشأن الطاقات المتجددة، ونعتقد أن استراتيجيات التنمية المنخفضة الكربون سمة أساسية للنمو المستدام، وأنها ستسهم إسهاماً بارزاً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولتحقيق هذه الغاية، تبقى البرتغال ملتزمة بتطوير اقتصاد عالمي قادر على المنافسة وقائم على المعرفة، وشامل وذي كفاءة إيكولوجية، ويسهم في تنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقلّ البلدان نمواً وفي القارة الأفريقية، في إطار تمويل الانطلاقة السريعة، التي أتفق عليها في كوبنهاغن.

الأهداف. والأهمية السياسية وأهمية سياسات هذا البرنامج لا جدال فيها، ومن الحتمي أن تبقى الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً مرجعياً، مما يُتيح قياس النتائج ومتابعتها.

فأين نحن الآن في عام ٢٠١٠؟ أعتقد أننا يمكن أن نُشير إلى النتائج ومواطن القصور. لقد أحرز تقدّم بارز في بلدان عديدة، بما في ذلك في أفريقيا، وفي مجالات عديدة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب أن تفعله جميع الأطراف، إذا أُريد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

لقد تغيّر العالم بشكل كبير منذ اعتماد إعلان الألفية، وتسارعت قوى التغيير مع الأزمة المالية التي مررنا بها في السنوات القليلة الماضية. والتوازن الجغرافي - الاستراتيجي ونموذج التنمية مختلفان جداً الآن عمّا واجهناه قبل ١٠ سنوات، حين اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية. فالاقتصادات المتقدمة النمو تعاني مع النمو ومواطن العجز، بينما تؤثر الاقتصادات الناشئة على اقتصاد العالم في كل مكان، وتؤدي دوراً متزايداً على المستوى العالمي. ومن الواضح أننا نعيش الآن في عالم متعدد الأقطاب، مع أن أطرنا المؤسسية وحتى لغتنا واتجاهات فكرنا لا تزال بحاجة إلى الاستكمال مع هذا الواقع.

وفي هذا السياق الدولي الجديد، يجب على منظمات التكامل الإقليمي، في هيكل الحكومة العالمية الناشئة، أن تؤدي دوراً أكبر بكثير. وتشكل هذه المنظمات الإطار الأفضل للإعراب عن الشواغل وتقديم الاقتراحات التي تعكس الخبرات المختلفة والأساليب المحددة لمجابهة التحديات الماثلة أمامنا. وتعقيدات العالم تفرض علينا أن نختبر مفاهيم جديدة للعمل وأن نستفيد من التنوع.

والفجوة الواضحة في التعاون بين الشمال والجنوب، التي يندرج فيها نموذج التنمية لم تعد ظاهرة الآن. وكلما أسرعنا في التكيف مع هذه الحقيقة، كلما استطعنا

الاقتصادات الناشئة. ونحن متأهبون للمشاركة في حوار بناء معها، منفتح لشواغل البلدان الأكثر فقراً. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن البرتغال تبقى ملتزمة التزاماً كاملاً بالأهداف الإنمائية للألفية.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورجى لارا كاسترو، نائب وزير خارجية جمهورية باراغواي.

**السيد لارا كاسترو (باراغواي)** (تكلم بالإسبانية):

حقاً، إنَّ عالم اليوم يمر بعملية انتقال نحو نظام عالمي جديد. إنَّ التغير العالمي يتسارع، وكشفت الأزمات المالية والاجتماعية والبيئية وأزمات الطاقة عن تناقضات وصراعات ومصالح استراتيجية للدول الكبرى، فضلاً عن ضعف البلدان المعالة والبلدان ذات التنمية الوسيطة. وهناك كلام عن تحالفات استراتيجية على مختلف المستويات في إطار هذه العلاقات المتبادلة الاعتماد وكلام عن الدول المنهارة.

وباراغواي من بين تلك الدول الأمم التي وقعت،

عبر التاريخ، ضحية لعوامل مختلفة جعلتها ضعيفة، بالنظر إلى وضعها الجغرافي وتجاربها التاريخية. وأضعفت باراغواي، بصفتها بلداً غير ساحلي، من جراء نموذج تاريخي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية استند إلى نهب مواردها الطبيعية والاستراتيجية وأدير من خلال علاقات التبعية الهيكلية.

يملك بلدنا واحداً من أكبر مستودعات المياه العذبة،

هو حوض غواراني، وموارد مائية ثمينة أخرى كثيرة تتقاسمها مع جيراننا. تتطلب هذه الموارد الاستراتيجية تكاملاً حقيقياً في مجال الطاقة لتعزيز قدرات إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة على أساس منصف وعادل للجميع.

وهدف باراغواي هو التركيز على التنمية المستدامة

التي من شأنها أن تلبي الاحتياجات الراهنة بدون تعريض الموارد المتاحة للأجيال المقبلة للخطر. وترى باراغواي أن

والتحدي الهام الآخر هو الأزمة المالية والاقتصادية وآثارها وعواقبها، وبخاصة على أقل البلدان نمواً، ولكن ليست وحدها. وآثار ذلك من أنواع مختلفة بدءاً من التجارة وانتهاءً بالاستثمار والتمويل. ومع ذلك، أودّ تسليط الضوء بشكل خاص على التغييرات الهيكلية العميقة التي تؤثر على الطريقة التي ننظر بها إلى النمو الاقتصادي والتنمية طوال العقود القليلة المقبلة. فمن الواضح أنَّ هناك حاجة إلى نموذج جديد لاقتصادنا العالمي، ولا يمكن فصل هذا النموذج عن المزيد من العدل والإنصاف في استخدام الموارد وفي توزيع الثروة.

وفي هذا الصدد، تشكل الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً أساسياً لمستقبلنا المشترك. ويجب أن يبقى ذلك هي طليعة الأولويات في أذهاننا، بينما نحن نجهد لبلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وهذا ما يجعل تعبئة الموارد المالية، محلية أو خارجية، تقليدية أو مبتكرة، أمراً أساسياً في هذه المرحلة.

وبينما تفي البرتغال بتعهدات معونتنا وتعمل من أجل الزيادة الكمية والنوعية للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإنها تدعم العمل بشأن المصادر المبتكرة للتمويل، ونحن نشرك الآخرين الذين سبقونا الدعوة إلى استحداث ضريبة جديدة على المعاملات المالية، ضريبة تُخصَّص للتنمية، بما فيها مكافحة تغيُّر المناخ.

وكلمتي الأخيرة موجَّهة إلى دور الاقتصادات الناشئة والأطراف الفعالة الجديدة في التعاون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونظراً لخبرة البرتغال الذاتية التاريخية، فإنها في وضع جيد، بشكل خاص، يمكنها من فهم روح التضامن التي ينبغي أن توجَّه التعاون مع البلدان النامية. والهيكل الحالي للمعونة آخذ في التطور عن حقِّ تماماً، ليشمل المساهمات والفرص الناجمة عن مشاركة

وتنفيذ الإجراءات الضرورية لتحقيقها سيتطلب، أولاً، التعاون والتضامن والتكامل، وثانياً، العدالة الاجتماعية الدولية، وثالثاً، حقوق الإنسان والديمقراطية.

لذلك تذكّر الأهداف الإنمائية للألفية بالالتزامات التي قطعت على مستوى حكوماتنا وفي إطار منظومة الأمم المتحدة على السواء. ولذلك، أيضاً، لا بد أن نخلص إلى أن الإعلانات ليست كافية، وإنما علينا زيادة تحديد هذه الالتزامات على أساس مسؤوليات معينة وإعطائها جوهرًا.

تشكل الأهداف الإنمائية السامية للألفية أوسع توافق آراء توصلت إليه البشرية على الإطلاق على كيفية تحسين نوعية حياة مواطني العالم خلال فترة قصيرة من الزمن. اليوم، باتت هذه الفترة أقصر من أي وقت مضى، إذ بدأنا الآن العد التنازلي. ولم يتبق سوى ١٨٢٥ يوماً.

وتؤكد باراغواي من جديد التزامها بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة. لقد عملت حكومتنا، بتحمل مسؤولياتها عن الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة تشاركية مع ممثلي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لوضع مشروع سياسة عامة بشأن التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وتوفر خطة ٢٠٢٠، التي تسمى "باراغواي للجميع"، الإطار التوجيهي للسياسات الاجتماعية الحالية لحكومتنا وتستند إلى أربعة عناصر رئيسية.

يتعلق العنصر الأول بحصول الجميع على السلع والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، ويقوم على الاعتراف بحق الشعب في إمكانية الحصول على السلع والخدمات الاجتماعية ذات الجودة. ويتعلق العنصر الثاني بالفقراء، وهم السكان المستبعدون والضعفاء، الذين تضاءلت إمكانية حصولهم على الخدمات الاجتماعية. ونسعى، من خلال وضع سياسات محددة، إلى أن نكفل تدريجياً تحقيق مساواة أكبر في الحصول على الخدمات الاجتماعية. ويوفر

التنمية البشرية المستدامة لن تكون ممكنة إلا بقدر ما يصبح الكوكب ذاته مستداماً. لا بد أن يكون العيش في وئام مع أمنا الأرض أمراً حتمياً لجميع الشعوب ومسؤولية تاريخية نحو الأجيال المقبلة.

وعلى الصعيد الدولي، تشكل العولمة تحدياً للبلدان مثل باراغواي، ويزداد ذلك في عالم من العلاقات غير المتكافئة حيث تؤثر الاقتصادات المتقدمة النمو بشدة على الاقتصادات النامية. وتنطوي هذه الحالة في مطلع القرن الحادي والعشرين على مسؤوليات مختلفة ولكن على هدف مشترك واحد - هو مشاركة الجهود للدفاع عن إنسانية شعوبنا.

بالنسبة لباراغواي، وهي عضو في هذه المنظمة من البداية، وبصفة خاصة بالنسبة للحكومة الحالية بقيادة الرئيس فيرناندو لوجو، فإن مبادئ ومقاصد صون السلم والأمن الدوليين، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تتسم بالأهمية. نحن واثقون بأننا لن نتمكن من وضع وتنفيذ برنامج لتعزيز هذه الأهداف المهمة إلا من خلال المناقشة الفعالة والمتعددة الأطراف لمشاكل مثل مكافحة الفقر والأوبئة والإرهاب والجريمة المنظمة الدولية وعدم المساواة بين الدول، فضلاً عن التهديد المتنامي بفقدان الهويات الثقافية والتهديدات العالمية الأخرى، مثل تغير المناخ.

لذلك من المهم سياسياً أن يزيد قادة العالم وعيهم بضرورة التصدي لهذه التحديات والالتزامات. ومن بين العناصر الأساسية والحفازة لجدول أعمال الأمم المتحدة المتجدد الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدها قبل ١٠ سنوات باعتبارها تجميعاً لكل الاقتراحات التي قدمت في مؤتمرات القمة الرفيعة المستوى التي عقدت في التسعينات. ومن خلال هذه الأهداف، أنقذنا وجددنا التزامات أمنا المتحدة وقيمها ومبادئها. إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

وبالرغم من أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عمل أكبر من أن تستطيع الحكومات وحدها القيام به، فإننا نشق بأنه، بحلول عام ٢٠١٣، حين تكمل حكومتنا ولايتها، سنكون قد حققنا التغيير لباراغواي وهي تتحول إلى بلد أكثر ازدهاراً ومساواة واستدامة، مع سياسة اجتماعية شاملة تركز على تغطية القطر بأكمله، ومجسدة في إدارة عامة أكثر قوة ومؤسسية وشفافية تستجيب لكل الاحتياجات والمطالب بدون استثناء.

والتغيير الذي التزمنا به سيشمل الفقراء في العملية الإنمائية لتغيير نوعية معيشتهم، وبناء قدراتهم وتعزيزها لتسهيل حصولهم على فرص التوظيف، ومحو الأمية، وضمان الأمن الغذائي، وحصول الجميع على الرعاية الصحية، والتعليم الابتدائي، والمياه المأمونة، والصرف الصحي الأساسي. وعلى سبيل الأولوية، سنقوم، بدورنا، بإنشاء آليات تضمن حقوق الأطفال والمراهقين والسكان الأصليين.

وفيما يتعلق بالتعليم، التزمنا التزاماً صريحاً ببلوغ معدل أمية لا يتجاوز ١,٩ في المائة بحلول عام ٢٠١٣. وسنستكمل العملية التي انطلقت مع قيام الديمقراطية في باراغواي في مجال الحصول على التعليم، وسنركز خلال السنوات المقبلة على تحسين نوعية التعليم.

وفي مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نستطيع القول إن هناك إنجازات وإخفاقات. فقد حققنا تقريباً المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي؛ لكن فيما يتعلق بسوق العمل وتعيين النساء في المناصب السياسية، لا يزال هناك مجال للتحسين حتى يتحقق قدر أكبر من المساواة بين الرجال والنساء.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالإنكليزية):  
أنا متأسف، لكن المدة المحددة للبيانات هي خمس دقائق،

العنصر الثالث نموذج تنمية شاملاً يشجع على الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي بين السكان. ويهدف العنصر الأخير إلى تعزيز المؤسسات وتحسين فعالية الاستثمار الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في باراغواي، سنحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية المائتين لاستقلالنا. ونأمل أن نحتفل بتلك المناسبة المهمة بخفض كبير في حدة الفقر المدقع، تماشياً مع التزامات سابقة قطعها ممثلون سابقون لبلدنا.

لكن نتيجة لإهمال الدولة لفترات طويلة، تراكم علينا عجز اجتماعي كبير في باراغواي. ففي باراغواي، نحن نشير إلى عقدين ونصف - الثمانينات والتسعينات وجزء من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين - باعتبارها عقوداً ضائعة. لقد انخفض ناتجنا المحلي الإجمالي في ذلك الوقت، وكانت السياسة الاجتماعية خطابة وبلاغة أكثر من كونها عملاً ملموساً. ونتيجة لذلك، تأخر بلوغنا للأهداف الإنمائية للألفية.

وأدركت الحكومة والمجتمع المدني كلاهما صحة الحجج التي تؤيد زيادة وتحسين الاستثمار في جهود القضاء على الفقر. والحجة الأخلاقية التي تؤيد ذلك هي أن تعميم حقوق الإنسان يجب أن يشكل حجر الأساس لأي دولة تسعى إلى ضمان العدالة والمساواة لمواطنيها. والحجة السياسية هي أن الاستثمار الاجتماعي أداة لتعزيز التماسك الاجتماعي والحكم الديمقراطي. وأخيراً، فإن الحجّة الاقتصادية هي أن الاستثمار الاجتماعي يمثل أداة قوية لنمو الاقتصاد وزيادة الإنتاج على المديين المتوسط والطويل. لذلك من المهم للبلدان المتقدمة النمو أن تتعاون مع البلدان النامية باستخدام آليات تمويل ابتكارية.

يجب ألا تتجاوز الخمس دقائق، فلدينا قائمة طويلة جداً بأسماء المتكلمين.

(تكلم بالعربية)

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول بادجي، الممثل الدائم لجمهورية السنغال.

**السيد بادجي** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يذكّرنا بتقييمنا للتقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مرة أخرى بأن مهمتنا الطموحة المتمثلة في بناء عالم خال من شبح الفقر والجوع لم تكتمل بعد. وفي الظروف غير العادية الحالية، حيث لا تزال آثار الأزمات المجتمعة الحديثة تشكل ضغطاً على اقتصادات البلدان النامية وعلى قدرات دولنا، يذكّرنا هذا التقييم بأن من واجبنا التصرف بأسرع ما يمكن في هذه المرحلة الأخيرة من موعد عام ٢٠١٥. ولم يفت الوقت بعد لتحويل العقيدة المتمثلة في الأهداف الإنمائية للألفية إلى نتائج إيجابية وملموسة يعود نفعها على الجميع، بما في ذلك البلدان الغنية.

ويظل بلدي ملتزماً بذلك الطريق، وينوي القيام ببعض الإصلاحات الجريئة، وتنفيذ السياسات الضرورية لتحسين ظروف الحياة اليومية لشعبه، وبخاصة الفئات الأضعف.

ولذلك السبب أحرزت السنغال تقدماً في مجالات مثل مكافحة سوء التغذية، والتعليم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المعدية، والحصول على مياه الشرب والتصحاح، وتمكين المرأة والمساواة الجنسانية. بيد أن سياق الأزمات العالمية يمكن أن يقوض هذه الإنجازات وأن يكون له تأثير سلبي على بلوغ الأهداف. بعبارة أخرى، لا تزال هناك العديد من التحديات بالرغم من الإنجازات المحرزة التي لا يُستهان بها. لذلك، فإننا في السنغال تعهدنا بإعادة تركيز جهودنا، وبتحديد الأولويات على طريق النجاح. وهذا ما دعا الحكومة إلى العمل في ثلاثة مجالات

وأنت قد تكلمت لمدة ١٥ دقيقة حتى الآن، وهناك العديد من المداخلات الأخرى.

**السيد كاسترو** (باراغواي) (تكلم بالإنكليزية):

سأكمل في دقيقتين.

(تكلم بالإسبانية)

في سياق برنامج حكومتنا، تحظى منظمات المجتمع المدني بأهمية بالغة في دعم سياسات الإصلاح الهيكلي وتحسين الظروف الاجتماعية التي تكفل الحقوق الأساسية من خلال ربط العمل الحكومي بالمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالبيئة، فإن وفدنا المفاوض في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي ستُعقد بمدينة كانكون بالمكسيك، سيتولى، مرة أخرى مثلما فعل في كوبنهاغن، المهمة العاجلة التي طال انتظارها، المتمثلة في إحداث تغيير حقيقي في مستقبل البشرية.

تولى الرئاسة الرئيس المشارك، السيد التريكي.

وفي الختام، نود أن نوكد أن حكومة الرئيس فيرناندو لوغو منديز ملتزمة ببذل أقصى جهدها - من خلال السياسة العامة للتنمية الاجتماعية المعروفة "بخطّة ٢٠٢٠: باراغواي للجميع" التي سبق أن أشرت إليها في بداية بياني - للتصدي لتحدياتنا التاريخية والتغلب عليها بحلول عام ٢٠١٣، والوفاء بالتزامات قمة الألفية. وبعد أن تعلمنا من أخطاء الماضي، وبدأنا الآن البناء مستندين على الإنجازات الراهنة، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأننا نفلح أرضاً خصبة، وأن أجيالنا المقبلة سترث بالتالي عالماً أفضل.

**الرئيس المشارك** (السيد التريكي) (تكلم

بالإنكليزية): هل لي أن أذكّر المتكلمين بأن البيانات

الاقتصادية، وخاصة من خلال انتظامهم في نقابات وإنشاء مصارف ريفية تمكنهم من الحصول على الائتمانات والتمويل.

وتتعلق الأولوية الثالثة لدينا بالتوفير العاجل للخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم، وفي المقام الأول، الرعاية الصحية والتوسع فيها، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز أنظمة الرعاية الصحية وتعميم إتاحة خدمات الرعاية الصحية. وهذا شرط أساسي للتصدي للتحدي المتمثل في القضاء على الأمراض المعدية وبلوغ أهداف تخفيض معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وكذلك تحسين الحالة الغذائية وحالة التغذية.

وفي هذا المقام، فإنني أثني رسمياً على المبادرة الممتازة للأمين العام الذي كان صاحب الفكرة الخلاقة المتمثلة في تقديم الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل إلينا. ولا شك في أن الاستراتيجية ستكون مقياساً هاماً لجهدنا الجماعي الرامي إلى إلهام أعمال الدول مستقبلاً فيما نقرب من بلوغ المرحلة النهائية.

ومن الواضح أنه ليس أمامنا من خيار سوى العمل معاً للحفاظ على إنجازاتنا الإيجابية، وفي المقام الأول التغلب على الصعاب من خلال بذل المجتمع الدولي بأسره لجهود متضافرة ومنسقة وموحدة، يدعمها برنامج عالمي يمكن فيه لكل شخص، سواء كان رجلاً أو امرأة، القيام بدوره.

وغني عن البيان أن دعم البلدان الغنية واحترام الالتزامات المقطوعة في سياق مختلف الشراكات في هذه العملية سيكونان في غاية الأهمية لإزالة العقبات التي تعوق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا المسعى العظيم، فإن السنغال عازمة أكثر من أي وقت مضى على العمل مع جميع شركائها من أجل إيجاد العالم الأفضل الذي نرنو إليه جميعاً.

تحتل بأولوية التدخل بهدف تعزيز التنمية مع التحسب للتحديات الجديدة.

والأولوية الأولى هي العمل على تحقيق نمو اقتصادي دائم. ومن الواضح أنه بينما يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى الوفاء بالمطالب الاجتماعية، فإنه لا بد لنا أيضاً أن نستثمر في النمو لتيسير إمكانية الحصول على فرص عمل للشباب ولتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل والخدمات، بما في ذلك على أشد الفئات حرماناً من الناحية الاجتماعية. ومن ثم، صممتنا استراتيجيتنا والمبادئ التوجيهية لتنميتنا الاقتصادية في الأجل الطويل بالتركيز بصفة خاصة على الاستثمار في الموارد البشرية والهياكل الأساسية الرئيسية العالية الجودة، وهيئة مناخ مؤات يطلق العنان لمبادرات القطاع الخاص. ونسعى إلى توطيد النمو للتعميل بإيجاد الثروة والوظائف المستدامة، ولا سيما للنساء والشباب، ولتعزيز أسس التنمية الطويلة الأجل، والتي تدعمها سياسة بعيدة النظر تستند إلى الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

والأولوية الثانية لدينا هي تطوير وتحديث الزراعة بهدف القضاء على مواطن الضعف وعدم الاستقرار التي يعاني منها ملايين الأفراد العاملين في ذلك القطاع. ونظراً لأن ثلاثة أرباع السكان يعتمدون على هذا القطاع، فإن زيادة الاستثمارات ستكون ذات أهمية حاسمة لرفع الإنتاجية والانتصار في المعركة ضد الجوع ولتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الوظائف في المناطق الريفية، وبالتالي سنكفل للمزارعين سبل عيش دائمة ونحد من نزوحهم.

وبرنامجنا الزراعي الرئيسي لتوفير الغذاء وتحقيق الوفرة، المعروف باسم غوانا - والذي دُشن في عام ٢٠٠٨، والذي بدأنا المرحلة الثالثة من تنفيذه عقب نجاحه في الأعوام السابقة، يجسد رغبتنا في تشجيع حدوث ثورة ريفية. وستجعل هذه الثورة الزراعة وسيلة للنهوض بالمزارعين من الناحية



الأساسية. وينبغي دعم هذه الإجراءات بزيادة المساعدة الإنمائية وتعزيزها بآليات للرصد والمساءلة على الصعيد الوطني تراعي المنظور الجنساني.

ونسلم بأن تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة محرك رئيسي لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية وأن له تأثيراً مضاعفاً على القطاعات كافة. وملتزم بالقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة وبالمشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة على جميع مستويات عمليات صنع القرار والتنفيذ العاجل لقوانين وسياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية.

ونتفق على أن السياسات عريضة القاعدة المتعلقة بالعمالة لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع أمر ضروري في استجاباتنا. وينبغي أن نركز في إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لتعزيز الانتعاش بطريقة تتميز بوفرة فرص العمل. وسيطلب ذلك توفير دعم محدد الهدف لسوق العمل وتطوير المهارات، بما في ذلك تنفيذ برامج تعزز المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في الاقتصاد الرسمي. وكفالة تعميم إتاحة الخدمات الاجتماعية والنظم الشاملة للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني أمر في غاية الأهمية للحد من الفقر والجوع وعدم المساواة. لا بد من إتاحة الخدمات المالية المبتكرة والشاملة، مثل التمويل والائتمان البالغى الصغر، للفقراء، وبخاصة المرأة.

نحن نوطد العزم على إيلاء مزيد من الاهتمام لتحسين الإنتاجية الزراعية وكفالة الأمن الغذائي والتغذوي في البلدان النامية، ولا سيما لمن يعيشون في فقر مدقع وجوع. ينبغي أن تركز الاستجابات المنسقة للأزمة الغذائية على التصدي لتقلبات أسعار الغذاء واتخاذ تدابير تشجع على مزيد من المرونة في مواجهة الصدمات. وعلى الصعيدين العالمي والوطني، لا بد من مضاعفة الجهود لتحقيق زيادة الاستثمار

الرئيس المشارك (السيد التريكي): نستمع الآن إلى تقارير موجزة يقدمها رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة.

ولنبداً بالرئيسة المشاركة لاجتماعات المائدة المستديرة ١، دولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

**الشيخة حسينة (بنغلاديش)** (تكلمت بالإنكليزية): لقد اختتمنا مداوات المائدة المستديرة رقم ١ في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وفي البداية، أود أن أشكر رؤساء الوفود والجمع المدني والخبراء والأوساط الأكاديمية على إسهامهم القيم في مناقشتنا. وحققت اجتماعات المائدة المستديرة نجاحاً هائلاً. وقبل تلخيص ما دار في مداواتنا، أود أيضاً أن أطلب إلى الدول الأعضاء وضع هدف جديد لتنفيذ ما قررناه في مداواتنا.

إننا نتفق على أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية وتعزيز المساواة بين الجنسين، أمر أساسي لجهودنا الإنمائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وثمة حاجة إلى القيام بإجراءات واستثمارات ملموسة على الصعيدين الوطني والدولي لتعجيل بتحقيق تقدم على طريق بلوغ الأهداف وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

والدول الأعضاء تلتزم باتباع سياسات تراعي المنظور الجنساني لتحقيق النمو الاقتصادي المنصف والشامل والتنمية المستدامة. ويجب إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية لتخفيف الآثار السلبية للأزمات العالمية المتعددة وتحديات تغير المناخ على الفقراء، وخاصة النساء.

والإجراءات يجب أن تكون شاملة وأن تعزز الملكية الوطنية للعمليات الإنمائية. وملتزم بتعبئة موارد القطاعين الخاص والعام والارتقاء بالممارسات الجيدة وتعزيز القدرة الوطنية والمحلية على توفير الخدمات وتطوير الهياكل

ثالثا، جرى التأكيد على أن أوجه التفاوت في مجالي الرعاية الصحية والتعليم تشكل حائلا دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، اعتُبر أن تحسين الحصول على الخدمات التعليمية والصحية الجيدة - وبخاصة للنساء والفتيات، وسكان المناطق الريفية والنائية والسكان الضعفاء والأكثر فقرا والأشخاص ذوي الإعاقات - أمر مهم للتغلب على التباينات في إطار البلدان.

رابعا، حيث أن التحسينات في الرعاية الصحية تتوقف على استراتيجيات متعددة المسارات، فقد أبدى متكلمون عديدون التزامهم بتعزيز نظم الرعاية الصحية وتحسين الحصول على الرعاية الصحية الجيدة والمرافق الصحية المجتمعية وزيادة الحصول على المياه النقية والصرف الصحي وتوسيع نطاق تغطية التحصين.

خامسا، أوضح المتكلمون، بشكل عام، أن تقدما مهما تحقق صوب بلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي، وشددوا على أن بلدانا كثيرة تجاوزت عتبة معدلات الالتحاق بالمدارس البالغة ٩٠ في المائة. غير أنه لا بد أيضا من الإقرار بأنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لتوسيع فرص الالتحاق بجميع مستويات التعليم من مراحل الطفولة المبكرة إلى المستويات الأعلى، ولا سيما بالنسبة للفتيات، ولتحسين نوعية التعليم، بما في ذلك عن طريق تحسين تدريب المعلمين.

سادسا، من بين النقاط التي أُثيرت مرارا ضرورة زيادة التمويل من أجل تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال وحديثي الولادة، ومن أجل تحقيق تعميم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك توسيع الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، ورعاية التوليد في حالات الطوارئ والقابلات الماهرات. وكانت الاستراتيجية العالمية للأمين العام من أجل صحة المرأة والطفل موضع ترحيب حار.

في الزراعة. ولا بد أن نستثمر في الحيازات الزراعية الصغيرة عن طريق تحسين البنية الأساسية والوصول الأفضل إلى الأسواق والواردات والخدمات المالية والمهارات والتكنولوجيا والاحتياجات. ومن المهم كفاءة الوصول الكامل والمتساوي إلى الأرض والممتلكات للمرأة والفئات المهمشة.

نظرا لأن هذا بيان موجز، لن أضيف أي نقاط أخرى هنا. ما سأشدد عليه هو تحقيق ما عقدنا العزم عليه. علينا أن نجعل الفقر وانعدام المساواة بين الجنسين في ذمة التاريخ. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد أن نصنع اليوم تاريخا باعتماد توصيات المائدة المستديرة ١ الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد غيرت روزنشال، الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، الذي سيقدم بيانا باسم الرئيس المشارك للمائدة المستديرة ٢.

**السيد روزنشال (غواتيمالا)** (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أقدم، بالنيابة عن رئيس غواتيمالا ورئيس وزراء الكويت، بعض النقاط البارزة لمناقشات المائدة المستديرة ٢ بشأن تحقيق هدي الصحة والتعليم. غطت البيانات العديدة آراء وقضايا متنوعة، ولم تبذل أي محاولة للتمييز بين المجالات التي دعت إلى الاتفاق وتلك التي لم تدع إليه.

أولا، جرى التأكيد على أن التعليم والصحة يسيران جنبا إلى جنب. وعلى سبيل المثال، أفيد بأن زيادة لمدة عام واحد في تعليم المرأة تترجم إلى انخفاض نسبته ١٠ في المائة تقريبا في وفيات الرضع.

ثانيا، مع ملاحظة أن التعليم والصحة أساسيان لتخفيض حدة الفقر وتحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية، شدد معظم المتكلمين على أنه لا بد من التنسيق على نحو وثيق بين هذين القطاعين في الخطط الإنمائية الوطنية.

ونحن نؤكد مجدداً أن القضاء على الفقر وتحسين نوعية معيشة الفقراء والفئات الأضعف تظل الهدف الأكبر للتنمية.

وتحقيق التنمية المستدامة هو الاستجابة للأهداف الإنمائية للألفية. ويجب إدماج السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بصورة أفضل، بوسائل من بينها اتخاذ نهج الاقتصاد الأخضر. ولهذا فإن الصلات بين البيئة والتنمية لها أهمية بالغة، ويجب تعزيزها استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

والملكية الوطنية للأهداف الإنمائية ضرورية، والالتزام بالحوكمة المحسنة له أهمية أساسية في التعزيز الفعال للتخطيط الإنمائي المتكامل، ولضمان المشاركة الواسعة فيما بين أصحاب المصلحة الأساسيين، ولتقوية المؤسسات والقدرات الوطنية لإيصال الخدمات على نحو أكثر فعالية. ويجب الاهتمام بصورة أكبر بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة لتعزيز التحول نحو التنمية المستدامة.

وللمياه دور مركزي في ضمان زيادة إنتاج الغذاء لمكافحة الجوع، وخفض الوفيات، وتيسير التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واعترفت الدول الأعضاء بأهمية جانب العرض لإحراز التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، واتفقت على وجوب التصدي له على النحو الملائم إذا أُريد لكل الأمور أن تسير على ما يرام. والتزمت الدول الأعضاء بتحسين الوصول إلى المياه بتكلفة ميسورة، وتحسين خدمات التصحاح. ولإدارة المتكاملة لموارد المياه أهمية مركزية في كفالة الحصول المستدام والعادل على مياه الشرب المأمونة والتصحاح الأساسي.

ولقد عقدنا العزم على الاهتمام بشكل أكبر بالتحضر المستدام. ويجب أن تصبح المدن مستدامة بيئياً، ومسؤولة اجتماعياً، ومنتجة اقتصادياً. وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة ضروري لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

سابعاً، أشير إلى أن إقامة شراكات هو السبيل إلى الأمام، وأنا لا بد أن نواصل العمل معاً بمحشد أصحاب المصلحة على كل المستويات وفي جميع القطاعات بغية تأييد ودعم العمليات التي تقودها الحكومات ووضع خطط وطنية شاملة للرعاية الصحية والتعليم وتنفيذها.

وكان هناك أيضاً إقرار على نطاق واسع بأن تعبئة الموارد الكافية لا تزال تشكل تحدياً. لا بد من الوفاء بالالتزامات المالية الوطنية والدولية رغم الأزمة المالية الحالية. وذكرت مرارا ضرورة تحقيق أهداف أبوجا للرعاية الصحية ودعم المبادرات الواسعة النطاق مثل مبادرة مسكوكا ومبادرة توفير التعليم للجميع، واستكشاف آليات تمويل مبتكرة. ودعت عدة وفود إلى تجديد موارد الصندوق العالمي.

وأخيراً، كان الإعلان عن التزامات محددة خلال السنوات الخمس المقبلة موضع ترحيب. وتشمل هذه الإعلانات تعهد البنك الدولي بتخصيص أكثر من ٦٠٠ مليون دولار لصحة الأم والطفل، بالإضافة إلى ٧٥٠ مليون دولار إضافي للتعليم، فضلاً عن عرض ألمانيا تقديم ٤٠٠ مليون يورو لمكافحة الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة إيتا باندا، وزيرة الشؤون الخارجية بجمهورية ملاوي، التي ستدلي ببيان بالنيابة عن الرئيس المشارك للمائدة المستديرة ٣.

**السيدة باندا (ملاوي)** (تكلمت بالإنكليزية): أقدم للأعضاء موجزاً للمناقشات التي جرت بالمائدة المستديرة ٣ للقمّة، وهي بعنوان "تعزيز التنمية المستدامة".

اعترفت الدول الأعضاء بترابط الأهداف الإنمائية للألفية وأكدت أن بلوغها يتطلب نهجاً أكثر توازناً واتساقاً يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

تورك، رئيس سلوفينيا، وبالأصالة عن نفسي، ملخصاً موجزاً للمناقشات الثرية بشأن القضايا الناشئة والنُهُج المتطورة. كما أوجه شكرنا الحار إلى كل المشاركين.

أولاً، فيما يتعلق بتغير المناخ، اتفق المشاركون على أن الانتقال إلى اقتصاد أخضر بمعدل نمو مرتفع ونسبة منخفضة من انبعاثات غاز الدفيئة أمر ضروري ومجدد في الوقت نفسه. وفي ذلك الصدد، رحب عدد من المشاركين بإطلاق الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية.

وشدد العديد من المشاركين على أن التكيف والتخفيف يتطلبان المزيد من المساعدات المالية، إضافة إلى الالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية القائمة، وتبادل المعارف التكنولوجية، وبناء القدرات المؤسسية. ولوحظ أن التمويل العام لا يكفي لتغطية احتياجات التكيف والتخفيف، لذلك فإن إسهام قطاع الأعمال، علاوة على المنظمات غير الحكومية، أمر مطلوب.

وسلّط الضوء على الحاجة العاجلة إلى زيادة الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة.

ثانياً، نودي باعتماد نهج أكثر شمولية للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية. ونظراً للتعافي الضعيف والمتفاوت والمخاوف من نشوب أزمة عالمية لا سابق لها في الوظائف، دعا المشاركون إلى إعادة التفكير في النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية. ويتمثل التحدي الآني في تنفيذ سياسات ملائمة لتوطيد التعافي، وتعزيز مقاومة الصدمات المستقبلية، وسحب سياسات التحفيز تدريجياً.

ويتطلب حل الأزمة على المدى الطويل معالجة الأسباب الجذرية، ويشمل ذلك استعراض الرقابة التنظيمية، والاستمرار في عملية الإصلاح الجارية للنظام المالي والاقتصادي، ووضع إيجاد الوظائف وفرص العمل اللائق في قلب سياسات الاقتصاد الكلي.

لذلك نحن نلتزم بتوفير الحقوق الأساسية لسكان الأحياء الفقيرة، بما في ذلك الوصول إلى الماء والتصحاح، والمأوى الملائم، والتغذية، والرعاية الصحية والتعليم.

تولى الرئاسة الرئيس المشارك، السيد ديس.

ونشدد على الحاجة الماسة إلى الاستثمار في بنيتنا التحتية الإيكولوجية، ويشمل ذلك النظم الإيكولوجية، والتنوع البيئي، وعدم إغفال أهمية الموارد الطبيعية، ومن بينها الغابات، في مكافحة تغير المناخ. ونرحب بالتقدم المحرز في إدماج نهج النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي وموارد المياه لضمان الاستدامة البيئية. كما نرحب بالدعم المقدم لإدماج الإدارة المستدامة للغابات في الخطط الإنمائية الوطنية من خلال تقديم الحوافز المالية وغير المالية للحكومات.

ونؤكد مجدداً أن للشراكة العالمية القوية ودعم مجتمع المانحين والمؤسسات الإنمائية أهمية حيوية في إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي حشد هذا الدعم بهدف تحسين نقل المهارات، وتحسين القدرات الوطنية على تقديم الخدمات، وتسهيل نقل التكنولوجيا. ويجب أن يكون الدعم الدولي قائماً على أساس الأولويات التي جرى تحديدها على المستوى الوطني. وللتنسيق المحسن للمبادرات القائمة أهمية بالغة على كل المستويات.

وأخيراً، نحن نعتز بأهمية السلام والاستقرار بوصفهما من الشروط المسبقة الأساسية للتنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للجميع.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيسة المشاركة للمائدة المستديرة ٤، فخامة السيدة تارجا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا.

**الرئيسة هالونين (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** إنه

لشرف لي أن أقدم إليكم، بالنيابة عن فخامة السيد دانيلو

وخلاصة القول إنه كان هناك إحساس عام خلال مداوالات المائدة المستديرة بوجود حاجة عاجلة إلى إعداد نموذج إنمائي جديد تكون الاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي في محوره. وثمة حاجة إلى شراكة حقيقية ونهج منسق بين جميع أصحاب المصلحة: الحكومات والمجتمع المدني والأوساط البحثية والأكاديمية والقطاع الخاص. وكان هناك رأي سائد مؤداه أن الأمم المتحدة لها دور رئيسي في العالم المترابط الذي يشهد تغيرات سريعة والذي يواجه تحديات ناشئة عديدة تتطلب استجابات على نطاق عالمي.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** أعطى الكلمة

الآن لدولة السيد ونستن بولديون سينسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، الرئيس المشارك لاجتماعات المائدة المستديرة ٥.

**السيد سينسر (أنتيغوا وبربودا)** (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أقدم موجزا للمناقشات التي دارت أثناء اجتماعات المائدة المستديرة ٥ بشأن تلبية احتياجات الفئات الأشد ضعفا.

لقد لوحظ أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها شرط أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب علينا ألا ندخر وسعا في النهوض بالمساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس والإعاقة والعرق والموقع الجغرافي وحالة الشخص من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولوحظ أننا بحاجة إلى بيانات مصنفة للإجابة على سؤال ما هي الفئات الأشد ضعفا وما أسباب ضعفها.

وأشار ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية إلى تأثير بلدانهم الشديد بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتكاليف المرتفعة للطاقة والنقل. ولمكافحة تغير المناخ، ينبغي توجيه مزيد من الاستثمارات إلى آليات تخفيف الآثار والتكيف وتقليل الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري وزيادة الاستثمار في الطاقات المتجددة.

ويمثل توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية الأساسية عنصراً مهماً في مكافحة الفقر وأوجه التفاوت المتزايدة في إطار البلدان. وفي حين يتطلب الخروج من الأزمة بعض الوقت، فإن إيجاد الوظائف مهمة عاجلة وبالغة الأهمية. وجرى التشديد على الحاجة إلى استغلال كل الإمكانيات المتاحة للمجتمع المدني والقطاع الخاص، وبخاصة من حيث تقديم الحلول المبتكرة.

ثالثاً، كثيراً جداً ما يقلل من أهمية الأمن الغذائي.

ويجب زيادة الاستثمار المتوسط والطويل الأجل بهدف إطعام سكان العالم المتزايد عددهم وتحسين سبل كسب معيشة سكان الريف. ويجب أن يركز هذا الاستثمار على المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، لجعلهم قادرين على إنشاء أعمال مدرة للربح، ولتحسين حصول الفئات الأضعف على الطعام المغذي.

وهناك أيضاً مسائل ناشئة رئيسية، مثل تعزيز المساواة على جميع الجوانب، وزيادة اتساق السياسات، وهي من الأمور التي تتطلب منا جميعاً الاهتمام الجماعي العاجل.

والأبعاد الإنسانية والاجتماعية لخيارات السياسات العامة ومؤشراتها تُنسى بسهولة. وعلى سبيل المثال، فإن النمو الاقتصادي يكون أنفع للناس عندما يؤدي إلى زيادة الوظائف.

ومن بين المسائل الأخرى التي جرى التشديد عليها الصلة بين الصراع والتنمية ونظم الطاقة والحصول على الطاقة وتنقل الأشخاص عبر الحدود بحثاً عن الوظائف أو حياة أفضل وأهمية استكشاف مصادر مبتكرة لتمويل مع احترام الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. كما وردت الإشارة كثيراً إلى أن منع نشوب الصراعات والاستجابة المبكرة لها أقل تكلفة وأكثر إنسانية من إدارة الأزمات.

والعلاج واستراتيجيات الرعاية والدعم، بما في ذلك الجهود الخاصة للتصدي للوصم والتمييز.

وينبغي تمكين الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والأقليات، وتمثيلها في البرلمانات الوطنية وإشراكها في العملية الإنمائية. كما لوحظ أن هناك ضعفا في سياق مفاوضات السلام. والاحتياجات الخاصة للاجئين الفلسطينيين تستحق اهتماما خاصا.

وختاما، فإننا نتفق جميعا على أنه لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان وأشد الأشخاص ضعفا.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة تينا إنتلمان، الممثلة الدائمة لجمهورية إستونيا، والتي ستقدم عرضا نيابة عن الرئيس المشارك لاجتماعات المائدة المستديرة ٦.

**السيدة إنتلمان (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية):**

نيابة عن رئيس إستونيا، الرئيس المشارك لاجتماعات المائدة المستديرة ٦، يسعدني أن أقدم موجزا لمناقشات المائدة المستديرة بشأن توسيع نطاق الشراكات وتعزيزها.

لقد جرى الإقرار بإحراز تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في مجال الحد من الفقر المدقع. غير أنه جرى الإقرار أيضا بالآثار السلبية لأزمي المناخ والغذاء العالميتين الأخيرتين على التنمية. وقد زادت أهمية الشراكات الفعالة الآن لبلوغ أهداف الألفية وجرى الالتزام بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية وتسريع جهود الوفاء بالالتزامات القائمة وتنفيذها بالكامل، على النحو الوارد في الهدف ٨ من هذه الأهداف.

وتم التشديد على أن المسؤولية تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ودُعيت البلدان المتقدمة النمو إلى دعم التنمية بالوفاء بالتزاماتها، وفقا لما حدده اجتماع

وينبغي حث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان الضعيفة وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تلبية احتياجاتها المحددة وفي التصدي للتحديات الإنمائية. ويجب أن تركز الإجراءات العاجلة على وضع سياسات فعالة للمعونة والتجارة والوفاء بجميع الالتزامات ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ومواصلة تعبئة الموارد المالية للتنمية، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. والبلدان في حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع ضعيفة على وجه خاص، وهي بحاجة إلى أن تركز مجددا على بناء السلام، بما في ذلك توطيد مؤسسات الدولة وتقديم المساعدة للمشردين داخليا واللاجئين.

وتقر الدول الأعضاء بأن كفاءة الحصول المتكافئ على الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية للفقراء ومن يبرون بحالات الضعف أمر حيوي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لنا تكريس موارد كافية للتصدي للمصادر الأساسية للضعف، مثل عدم توفر التغذية الكافية والتعليم والتدريب على المهارات والخدمات الصحية والوظائف اللائقة. ويتعين بذل مزيد من الجهود لكفالة توفير الخدمات المالية، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر والائتمانات والتأمين، للجميع وخاصة لمن هم في حالات ضعف.

وتشدد الحكومات أيضا على أن النظم الشاملة للحماية الاجتماعية أساسية للحد من عدم المساواة والضعف وبلوغ الأهداف الإنمائية وحماية الفئات الأشد ضعفا في وقت الأزمة الاقتصادية. كما أشار البعض إلى أن التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة يمكن أن تكون فعالة في تقليل الضعف. وثمة حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لدعم السياسات والبرامج الهادفة إلى التقليل من ضعف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الوقاية

معاملة كاملة غير مشروطة ومغفأة من الجمارك ومن نظام الحصص بالنسبة للصادرات التي تنشأ في أقل البلدان نمواً. واحتتام جولة الدوحة من مفاوضات التجارة في الوقت المناسب وبشكل إنمائي المنحى سيكون أساسياً كذلك.

ومن المسلم به أن العديد من البلدان يعاني من شدة وطأة الدين وأنه لا بد من توسيع المبادرات المتعلقة بالدين بما يتجاوز أفقر البلدان، وتعزيزها لإيجاد آليات لاستنباط حلول سيادية قابلة للتنفيذ على نطاق أوسع. كما اعترف بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، واعترف، خصوصاً، بضعفها أمام الصدمات الخارجية، كالكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ، على سبيل المثال.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):

تنتقل الجمعية العامة الآن إلى مشروع القرار A/65/L.1، المعنون "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". نشرع الآن في النظر في مشروع التقرير.

فيما يتعلق بمشروع التقرير A/65/L.1، أود أن أسجل البيان التالي عن الآثار المالية، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وبموجب فقرة المنطوق في مشروع القرار، تعتمد الجمعية العامة الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الفقرة ٧٧ (أ) من مشروع الوثيقة الختامية، يتعهد رؤساء الدول والحكومات بالتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بطرق منها العمل على إنجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

فضلاً عن ذلك، وفي الفقرة ٧٩ من مشروع الوثيقة الختامية، يطلب رؤساء الدول والحكومات إلى رئيس الدورة

غلين إيغلز لمجموعة الثمانية وهدفا الأمم المتحدة اللذان ينصان على تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ ونسبة ٠,٥ في المائة منه لهذه المساعدة بحلول عام ٢٠١٠ مع وضع جداول زمنية واضحة وقابلة للمساءلة. وفضلاً عن التعاون الإنمائي التقليدي، فقد جرى التشديد على الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والترحيب بكون التنمية أصبحت أكثر عولة. وفي هذا السياق، جرى الإقرار بالدور الذي يقوم به المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال زيادة الاستثمارات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وأكد المشاركون على أن زيادة فعالية المعونة وتحسين نوعيتها، بما في ذلك الحد من تفتيت المعونات وفقاً لإعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، أمر ضروري جداً.

وفي نهاية الأمر، تتحمل الحكومات المسؤولية عن تنمية بلدانها. وجرى الإشارة إلى الاستراتيجيات والقيادة الوطنية والسياسات الفعالة للوصول إلى الشرائح الأشد فقراً وزيادة العائدات المحلية وتشجيع النمو وتعزيز بناء القدرات باعتبارها أمورا في غاية الأهمية للتنمية.

وقد أطلقت الدعوة إلى معاملة التنمية كحق من حقوق الإنسان مكفول للجميع. كما ذكر أن دور المرأة، على قدم المساواة وفي ظروف متكافئة، عنصر أساسي لتنمية طويلة الأجل. وثمة شرط أساسي آخر لفعالية المعونة والتنمية يتمثل في بيئة مستقرة وآمنة. ولذلك، اعتبرت سيادة القانون ومكافحة الجريمة والفساد والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر عناصر أساسية للغاية حتى تكون لدينا مؤسسات فعالة وتخضع للمساءلة.

إن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدالة والإنصاف أساسي الأهمية لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية عن طريق كفالة الوصول إلى الأسواق من خلال

كذلك إلى جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة في الختام الناجح للوثيقة الختامية.

وسوف احتفظ بملاحظات الموضوعية إلى ختام هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد على عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين والرئيس المشارك للاجتماع الرفيع المستوى.

**الرئيس المشارك (السيد التريكي):** لقد أبانت الأيام الثلاثة الماضية ما يتحلى به المجتمع الدولي من روح العمل المشترك في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لقد تكلم العديد منكم عن التقدم الذي أحرزتموه والتحديات التي ما زالت ماثلة أمامكم. وساد الاتفاق بينكم جميعاً على أنه بمقدورنا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إذا نحن التزمنا بذلك.

إن الاتفاق الذي توصلنا إليه اليوم إنما هو تجسيد لهذا الالتزام ولعزم الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف المرسومة. فهو ثمرة لروح التوافق والشمول والانفتاح التي سادت اجتماعاتنا، وتعبير عن الشراكة العالمية التي يشدد عليها الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يبرز الطابع الملح للمبادرة إلى العمل، حيث لم يتبق أمامنا إلا خمس سنوات، ويرسم لنا برنامج عمل يتضمن أفكاراً محددة لكفالة الوفاء بالتزاماتنا لبلوغ الأهداف المنشودة.

ويقر هذا الاتفاق بأن أساس التنمية هو السيطرة الوطنية على عملية وضع الأولويات، وصوغ الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذها، والاضطلاع بالمسؤولية المترتبة على ذلك. وهو يؤكد أيضاً، في القرار برمته، على أن تحقيق النمو الجامع المتكافئ، والنهوض بالتجارة والاستثمار أمران ضروريان لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتقليص الفقر على نحو مستدام. وهو يقر أيضاً بأن المرأة عامل مهم من عوامل

الثامنة والستين للجمعية العامة لتنظيم اجتماع خاص في عام ٢٠١٣ لتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الوقت الحالي، ليس من الواضح نطاق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ والحدث الخاص في عام ٢٠١٣ أو طرائق عملهما أو نسقهما أو تنظيمهما، بحيث يمكن للأمانة العامة تحديد الآثار المالية المحتملة الكاملة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. حالما تتخذ الجمعية العامة قراراً محدداً في مرحلة لاحقة بشأن نطاق وطرائق عمل ونسق وتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والحدث الخاص، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة آنذاك بيانات بشأن الآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار **A/65/L.1**، المعنون "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار **A/65/L.1** (القرار ١/٦٥).

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أهنئ الأعضاء على اعتماد القرار ١/٦٥.

أود أن أعرب عن خالص تقديري لمعالي السيد على عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين والرئيس المشارك لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، لجهوده غير العادية في تحقيق النجاح الفائق لهذا الاجتماع. وهو يستحق التصفيق.

وأعرب عن تقديري أيضاً للسفير كارستن شتاور، ممثل الدانمرك، والسفير بول بادجي، ممثل السنغال، اللذين أدارا بكل كفاءة وصبر المناقشات والمفاوضات في المفاوضات غير الرسمية بشأن مشروع القرار **A/65/L.1**، وأتوجه بالشكر



نشده في سعينا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد النهائي المتفق عليه دولياً وهو عام ٢٠١٥. وقد استأثر هذا الحدث، بسبب مشاركة عدد كبير من رؤساء الدول أو الحكومات وقادة المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الخيرية، باهتمام العالم بأسره. وترسل الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٥) إشارة واضحة تفيد بأنكم لا تزالون ملتزمين بالأهداف الإنمائية للألفية بالرغم من البيئة الدولية الصعبة.

وأتوجه بالشكر الخاص لمعالي السيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، ومعالي السيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، والرؤساء المشاركين للموائد المستديرة. كما أشيد بالمنظمين والمشاركين في أكثر من ٨٠ حدثاً جانبياً، ما أضفى حيوية كبيرة على مؤتمر القمة.

لقد عمل الميسران المشاركان، وهما السفير ستور، ممثل الدانمارك، والسفير بادجي، ممثل السنغال، بلا كلل خلال الأشهر القليلة الماضية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أعرب عن بالغ تقديري لأعضاء الفريق المعني بحشد الدعم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد أسهمت مشاركتهم في تعزيز الآمال فيما يتعلق بجدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية.

(تكلم بالإنكليزية)

ويهيئ لنا جدول الأعمال ذلك خارطة طريق لتسريع الخطى بشكل كبير نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد التزم الكثيرون منكم بالفعل بإطلاق مبادرات جديدة. وتعهد آخرون بعمل ذلك في المستقبل القريب. ويشجعني كثيراً ملاحظة أن العديد من الدول الأعضاء استخدمت مؤتمر القمة هذا لتعلن عن تقديم دعم ملموس.

التنمية، وأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لهما أثر مضاعف على جميع الأهداف.

ويركز الاتفاق على صغار المزارعين لأنهم يشكلون أساساً مهماً يمكن أن تركز عليه بلدانهم لتطوير البنية الأساسية اللازمة لإطعام السكان، ومرتكزاً يمكن أن يستند إليه الفقراء لانتشال أنفسهم من براثن الفقر. وتجاوز هذا الاتفاق الأهداف المحددة في مجال الصحة، داعياً إلى تعزيز النظم الصحية من أجل تقديم رعاية صحية متكافئة، ميسورة، وعالية الجودة للجميع. وهو يقر أيضاً باحتياجات أفريقيا الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، شأنها في ذلك شأن أقل البلدان نمواً في مناطق أخرى.

وأود أن أشكركم جميعاً على ما قدمتموه من دعم، وما أبدتموه من التزام بالتوصل إلى هذا الاتفاق قبل بداية مؤتمر القمة. وإننا فخورون جميعاً بهذا الإنجاز الذي ينبغي أن نستخدمه منهاجاً مشتركاً يمكن أن ننطلق منه في مساعينا الجادة صوب تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ولا يفوتني هنا أن أعرب باسمكم جميعاً عن شكرنا وتقديرنا لمعالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، ولأعضاء الأمانة العامة ولجميع العاملين معها على ما قدموه من دعم خلال جهودنا من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة، على ما بذله من جهود. وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**  
أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون.

**الأمين العام (تكلم بالفرنسية):** أتوجه إليكم جميعاً بالتهنئة. لقد أرسى مؤتمر القمة هذا أساساً متيناً للتقدم الذي

عمل لجهد الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وأطلب منكم جميعاً أن تنظروا على المدى البعيد بالرغم من أنكم تكتفون الجهود الآن لبلوغ الأهداف خلال السنوات الخمس المقبلة.

شكراً لكم مجدداً على دوركم في نجاح مؤتمر القمة هذا نجاحاً باهراً.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به.

سواصل الآن الاستماع إلى بقية المتكلمين في الاجتماع العام الرفيع المستوى.

ونظراً لتأخر الوقت، أرجو من المتكلمين مراعاة الوقت المحدد الذي تم الاتفاق عليه.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

**السيد بوشي** (المراقب عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): بما أنه لم يعد يفصلنا عن الموعد النهائي لعام ٢٠١٥ سوى خمس سنوات، وإذ أن الجاعة والفقر لا يزالان يستشريان، فإننا نواجه لحظة حاسمة فيما يتعلق بالتنمية. فهل يمكننا أن نتعلم من تجارب الماضي، من نجاحاتنا وإخفاقاتنا، لكي نحسن التزامنا التاريخي بإحراز تقدم كبير بحلول عام ٢٠١٥؟

خلال العقد الماضي، خرج مئات الملايين من الناس من براثن الفقر لينوا حياة جديدة تعتمد على طاقاتهم ومبادراتهم. بيد أن المكاسب كانت متفاوتة داخل البلدان وعبر الحدود. فثمة أعداد لا تحصى من النساء والأطفال لا يزالون يموتون أثناء الولادة. والدول الضعيفة التي تمزقها الصراعات لم تنجز حتى الآن ولا هدفاً واحداً من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي بعض مناطق أفريقيا، يموت ١٥ في المائة

وطُرحت كل المسائل والأفكار الرئيسية على الطاولة، وكانت جزءاً من النقاش وصارت الآن جزءاً من الوثيقة الختامية. والوظائف، لا سيما الوظائف المراعية للبيئة، والتنمية الشاملة والمستدامة، والحاجة إلى اختتام جولة الدوحة بنجاح، وزراعة الحيازات الصغيرة، والأمن الغذائي والتغذوي، والخدمات المالية الشاملة، وصحة المرأة وتمكينها، وتنشيط الشراكة العالمية: كل هذه المسائل وغيرها هي الآن في المكان الذي ينبغي أن تكون فيه: أي على رأس اهتمامنا ونحن نتأهب للدعوة التي تبدأ الآن - في هذه اللحظة بالذات.

لقد رأينا في الماضي أنه بمجرد انتهاء تسليط الضوء على إحدى المسائل، فإن انتباه العالم يتحول سريعاً إلى مسائل أخرى. والآن وقد بقيت خمس سنوات فقط، لن ندع ذلك يحدث. فمنذ الآن حتى عام ٢٠١٥، علينا أن نتأكد من أن الوعود التي قطعناها قد أوفينا بها. وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة: الموت، والمرض، واليأس، والمعاناة بلا داع، وضياع الفرص لملايين الناس. ويجب أن نسأل بعضنا بعضاً. وستبدل منظومة الأمم المتحدة وأنا شخصياً أقصى جهداً لتعزيز المسألة الشاملة.

لم يكن أبداً القصد من الأهداف الإنمائية أن تكون طريقاً ذا اتجاه واحد، أي أن البلدان الغنية تقوم بعمل ما لصالح البلدان الفقيرة. بل العكس هو الصحيح. فعملنا الذي استمر طويلاً في سبيل التنمية بوجه عام يقوم دائماً على التضامن العالمي، وعلى المصالح المشتركة، والشعور القوي بالانتماء إلى مجتمع واحد، والمصير المشترك في عالم مترابط.

لقد تمحور معظم تركيزنا على عام ٢٠١٥. ففي بيئة دولية سريعة التغيير، يجب علينا أن نستشرف ما بعد الموعد المحدد لبلوغ الأهداف. وبالتالي، واستجابة لطلبكم في الوثيقة الختامية، أود أن أبادر بعملية ستمخض عن إطار

للمجالات البالغة الأهمية مثل الاستثمار والتجارة وتعبئة الموارد المحلية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات وتحقيق نمو سليم من الناحية البيئية.

ثانياً، سيظل للتعاون التقني والمساعدة المالية دور حيوي في تلبية احتياجات أفقر الفقراء ومساعدة الحكومات في بناء الهياكل الأساسية وتوفير التعليم والنظم التي يحتاجها الناس لجعل حياتهم أفضل. ومن المهم بشكل حيوي أن تلتزم البلدان المتقدمة النمو بغاياتها المتعلقة بالمعونة. ولا يمكننا النكوص عن الالتزامات في هذا المنعطف الحرج. وقد ألقينا الضوء على بعض التأخيرات مؤخر ولكننا نلاحظ أيضاً زيادة المساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٥٥ في المائة خلال العشرة أعوام الماضية. كما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عامل حيوي في التنمية الآن.

ثالثاً، يتعين علينا كفالة اتساق جهودنا. ففي مشهد دولي سريع التغيير، هناك دور متزايد للمانحين الجدد والمنظمات الخيرية والتمويل المبتكر. وهذا أمر جيد. ولكن في ظل ازدياد النظام العالمي للمعونة تجزؤاً وتعقيداً، فإن ثمة حاجة عاجلة إلى زيادة اتساق جميع البرامج والسياسات المختلفة. ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي رائدة في هذا الصدد من خلال إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا. وفي كوريا في العام المقبل، يمكننا تحويل المنتدى الرفيع المستوى الرابع للمنظمة بشأن فعالية المعونة إلى منبر رئيسي لتحقيق الهدف الثامن من أهداف الألفية بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

كما يمكننا زيادة فعالية الاستثمارات المحلية والخاصة بإنشاء أنظمة شاملة لمنع الفساد ورصده والمعاقبة عليه، حيث أنه يسرق قوت الفقراء ويلحق الأذى بالفئات الأشد ضعفاً. وستواصل منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي الاضطلاع بدور قيادي في هذا الجهد أيضاً.

من الأطفال دون الخامسة، ولا يذهب إلى المدرسة إلا طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال. هؤلاء الأطفال يستحقون أن نعطهم الفرصة. ويستحق والدوهم أن نعطهم الأدوات التي تمكنهم من تحقيق مستقبل لائق لأطفالهم.

وفي هذه اللحظة، تفاقم التهديد للأزمة الاقتصادية والتهديد المتمثل في تغير المناخ، وتقلب أسعار الغذاء. وإذا ما كنا نريد بلوغ أهدافنا بحلول عام ٢٠١٥، فإن ثمة حاجة عاجلة إلى أن نكثف جهودنا. ويتعين علينا أن نتساءل: ما الذي يمكننا عمله بشكل أفضل؟ ما الذي يمكننا عمله بشكل مختلف؟

أولاً، يتعين علينا مضاعفة جهودنا لتوفير فرص اقتصادية جديدة. وثمة مصلحة للجميع في حياة الناس الأشد فقراً من بيننا؛ والجميع يستفيد من إثراء حياتهم. وفي منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، نتعهد بالترحيب بمشاركة جميع من يريدون حشد القوى الاقتصادية لدعم الفقراء في مناقشاتنا. وللقيام بذلك، يجب على البلدان النامية الحفاظ على وتيرة ونطاق إصلاحاتها السياسية والاقتصادية الشاملة التي هيئت ملايين الفرص للتجارة والوظائف والمؤسسات. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تكمل تلك الجهود باتخاذ إجراءات أقوى في المجالات الرئيسية مثل الضرائب ومكافحة التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال وإبقاء الأسواق مفتوحة والمضي قدماً في تحرير التجارة المتعددة الأطراف من أجل التنمية.

ويمكن لكل منا البناء على تجربته وتجارب البلدان الشقيقة لمعرفة الإجراءات التي أثبتت جدواها وتلك التي أثبتت فشلها. وهذا النهج هو جوهر علة وجود منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي: تشاطر أفضل الممارسات بين جميع من يريدون تحديد وتنفيذ سياسات أفضل من أجل حياة أفضل. وينبغي لنا إيلاء اهتمام خاص

بعد في تلك المرحلة. وفي واقع الأمر، كان هناك ١٥٠ مليون مهاجر فحسب آنذاك.

واليوم، وبعد مرور ١٠ أعوام، فإن عدد الأشخاص المرتحلين أكبر من عددهم في أي فترة أخرى في التاريخ المدون: فهناك ٢١٤ مليون مهاجر دولي، من بينهم ١٢ مليون لاجئ، و ٧٤٠ مليون مهاجر داخلي - أي بعبارة أخرى، هناك ما مجموعه بليون شخص مرتحل، وهو ما يعادل تقريبا سبع سكان العالم.

والهجرة تمس معظم، إن لم يكن جميع، الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أقدم لكم عدة أمثلة.

ومن بين هذه الأمثلة التحويلات المالية للمهاجرين، والتي تمس الأهداف ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦. والتحويلات المالية للمهاجرين - وبعبارة أخرى، الأموال التي يرسلونها إلى أوطانهم - تساعد في الحد من الفقر. وتوفر التحويلات المالية للمهاجرين للأسر في بلدان المنشأ دخلا إضافيا، يكون ذا أهمية حيوية في الغالب. والتحويلات المالية للمهاجرين ترتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق هدف القضاء على الفقر والجوع - الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. وبلغت تدفقات التحويلات المالية الرسمية على البلدان النامية في العام الماضي ٣١٦ مليون دولار. وهذا المبلغ يعادل ضعف إجمالي المعونة الإنمائية الخارجية. وهو يعادل تقريبا حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية ويساوي الناتج المحلي الإجمالي لعدة دول صناعية. وبالنسبة لاثني عشر بلدا على الأقل، تمثل التحويلات المالية للمهاجرين ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

وثمة نوع آخر من التحويلات المالية يسمى "التحويلات الاجتماعية". وبعبارة أخرى، فيلى جانب الأموال التي تعود إلى الوطن، هناك أيضا مهارات ومعارف وخبرات. وهذه الأمور تعزز الابتكار وتستحث عمليات

وينبغي ألا تصرفنا الأزمة المالية والاقتصادية عن التزاماتنا في مجال المعونة أو التزاماتنا بتنفيذ إصلاحات سليمة في مجال السياسات العامة. وفي منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، نشعر بأننا نتحمل مسؤولية خاصة حيال الأهداف الإنمائية للألفية التي ولدت من رحم الأهداف الإنمائية الدولية لعام ١٩٩٦، والتي كان الهدف منها بلورة الالتزامات الدولية في مجال المعونة وتحويلها إلى أهداف إنمائية يمكن قياسها ورصدها. والقياس والرصد، تحديدا، هما إحدى مسؤولياتنا المحورية.

ولكن بالإضافة إلى ذلك، نحن ملتزمون بطائفة عريضة من الجهود مع مجموعة كبيرة من الشركاء لاستخلاص أفضل الممارسات على الصعيد الدولي وتعزيزها، ولدعم سياسات عامة فعالة مبنية على تجارب أعضائنا الحاليين وتجارب مجتمع الدول الأوسع. وسنعمل مع شركائنا لإدماج جدول الأعمال الإنمائي في جميع جوانب عملنا - وعلى سبيل المثال، لدى دراستنا للتدفقات المالية والضرائب وتطوير القطاع الخاص والحوكمة والقضايا الجنسانية.

ولن يمكننا إحراز تقدم على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والوفاء بالتزامنا حيال أشد الناس فقرا في العالم والذين يناضلون بقوة لتحسين أحوالهم المعيشية إلا إذا قمنا بشكل متزامن بتحسين التنسيق وتقديم مساعدة أفضل وتحسين أداء السياسات العامة.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

**السيد سوينغ** (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالإنكليزية):  
عندما وُضعت الأهداف الإنمائية للألفية قبل ١٠ أعوام، لم يرد ذكر للهجرة. وأعتقد أن هذا أمر دال في حد ذاته لأن الهجرة لم تكن قد برزت على الساحة العالمية

الهجرة لزم من بعيد استراتيجية الفرد لخفض مستوى الفقر. والهجرة دلالة قوية على حق الإنسان في التنمية. وسوف تظل الهجرة تؤثر على آفاق التنمية والأهداف الإنمائية للألفية وتصقلها في السنوات المقبلة. ومع ذلك، يتعين علينا أن نعمل معاً عن كثب للتخفيف من حدة الآثار السلبية المحتملة للهجرة على التنمية، ونحتاج إلى العمل معاً لتحقيق كامل إمكانات الهجرة - إمكانات النهوض بالتنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية): أعطني الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

**السيد جيليتي** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): اختصاراً للوقت، سوف أقرأ بضع فقرات فقط من بياني، وسيجري تعميم النص الكامل يوم غد.

إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الـ ١٨٦ الوطنية الأعضاء، يلتزم التزاماً كاملاً بالإسهام الفعال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والاتحاد الدولي وجمعياته الوطنية الأعضاء والمتطوعون فيه من المجتمعات المحلية هم جسر فريد من نوعه بين الحكومات، والمجتمع المدني، والناس الضعفاء. وبإمكان المتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بما يتحلون به من المهارات والرحمة والمعرفة المحلية التي لا تضاهى، أن يصلوا إلى حياة أشد المحتاجين ويحولوها، ولا سيما أولئك الذين يواجهون التمييز ويعيشون على هامش الحياة.

إنني أقوم بزيارات إلى العديد من الجمعيات الوطنية وأتكلم مع موظفيها ومتطوعيها المتفانين. فشهدت قوة التزامهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ورأيت العمل الهام الذي تم الاضطلاع به على صعيد المجتمعات المحلية.

التعلم وتبني شبكات وتيسر نقل المعارف والتكنولوجيا إلى بلدان المنشأ.

والمثال الثاني هو تأنيث الهجرة والذي يمس بشكل مباشر الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. فالنساء يهاجرن بأعداد متزايدة بشكل مستقل عن الأسرة، أو بصفتهم معيلات للأسرة، وهن يقمن بالتالي بدور في الهدف ٣ - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والنساء يشكلن حالياً قرابة نصف عدد المهاجرين في العالم. وهجرة المرأة تتحدى القوالب النمطية الجنسانية وتؤدي إلى المزيد من الاستقلالية. غير أن الهجرة يمكن أن تشكل أيضاً عقبات أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. فالنساء يواجهن مجموعة كاملة من القضايا: قلة المنعة في الطريق إلى حياتهن الجديدة والاتجار بالمهاجرات وتهريبهن، وكذلك عدم توفر الخدمات الصحية أو القانونية.

والمثال الثالث هو الاستدامة البيئية. والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن يفيد باعتباره استراتيجية للتكيف للمجتمعات المعرضة لآثار التدهور البيئي. وفي بلدان عديدة، يستغل المهاجرون المدخرات والمهارات التي اكتسبوها في الخارج في التصدي للتدهور البيئي في أوطانهم.

والمثال الأخير هو الشراكات في مجال الهجرة، والتي تتناول الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وإقامة شراكات في أوساط مجتمعات الشتات في أنحاء العالم يعزز التنمية في بلدانهم الأصلية من خلال الاستثمارات ونقل المعارف والتكنولوجيا. والشراكة أمر محوري لإتاحة مزيد من القنوات الرسمية التي يمكن الوصول إليها لتنفيذ التحويلات المالية من خلالها وإقامة روابط تجارية مفيدة.

واسمحوا لي أن أنهى كلامي بسرعة. إن الهجرة هي إحدى أقدم الحريات التي مارسها الجنس البشري. وما فتئت

أخيراً وليس آخراً، أود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا وتقديرنا الصادقين للدول الأعضاء على استمرار دعمها لعمل موظفي ومتطوعي حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية حول العالم. ونولي أهمية كبرى لهذه العلاقة الفريدة من نوعها والمميزة بين مكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والدول. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن التزامنا بمبادئنا الأساسية، بما في ذلك الاستقلال، والحياد، والتراثة، يوفر أفضل الوسائل المتاحة لكسب ثقة الجميع بغية الوصول إلى المحتاجين.

ونولي كذلك أهمية كبرى لشراكتنا مع الأطراف الإنسانية الأساسية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، فضلاً عن القطاع الخاص. فهذه الشراكات ضرورية لتلبية احتياجات الشعوب الضعيفة على الصعيد العالمي تلبية فعالة، بروح العمل معاً من أجل البشرية.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن اللجنة الأولمبية الدولية.

**السيدة المتوكّل (اللجنة الأولمبية الدولية)** (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن اللجنة الأولمبية الدولية، أشكر الجمعية العامة والأمين العام بان كي - مون على إتاحة الفرصة للجنة الأولمبية الدولية للإسهام على نحو أكثر فعالية، عن طريق الألعاب الرياضية، في العمل الهام للأمم المتحدة بصفة مراقب دائم. وقرار الجمعية بمنح منظمنا مركز المراقب كان اعترافاً مدوياً من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل بالقوة الإيجابية للألعاب الرياضية. والاعتراف الإضافي بالألعاب الرياضية في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هذا (القرار ١/٦٥) هو سبب آخر لتقديرنا وإلهامنا.

إنني هنا اليوم للإسهام في مناقشة دور الألعاب الرياضية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن الآن على

ونحن نعمل على تنفيذ هذه الالتزامات في إطار ولايتنا، وتجربتنا، وخبرتنا، وسوف نواصل القيام بذلك.

وسوف نواصل السعي إلى تحقيق التفوق في دورنا المعروف جيداً بوصفنا الطرف القيادي الرئيسي في العالم للعمل الإنساني في الاستجابة لحالات الكوارث. وفي عام ٢٠٠٩ وحده، ساعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر ١٣,٥ مليون شخص في ١١٣ بلداً، بما لدينا من برامج تتعلق بالتأهب للكوارث والحد من أخطارها. ومن خلال تجربتنا، نعتقد أن التقدير الفني بأن كل دولار يُنفق على الحد من الأخطار يوفر أربعة دولارات في الاستجابة لهو تقدير صحيح. وسوف نواصل أيضاً الاعتماد على قوانا في إيصال الخدمات المجتمعية، ونعتزم القيام بالمزيد لتعزيز التنمية على صعيد المجتمع المحلي من خلال القضاء على أسباب الضعف الكامنة والحد منها.

إن عالمنا يتغيّر باستمرار، ونحن نواجه العديد من التحديات المتشابكة. فانعدام الأمن الغذائي، والكوارث، وتغيّر المناخ، والفقر، والحضرة السريعة، تشكل اليوم التحديات الإنسانية الرئيسية، التي تتفاقم أيضاً بفعل التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة اليوم.

وعلى الجانب الإيجابي، إن الأفكار والمواقف تتغير أيضاً. فلتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تأثير كبير، ولا سيما بالنسبة إلى الطريقة التي يفكر بها الشباب ويعملون من خلالها، حسبما نعلم من متطوعينا الشباب. وعن طريق استخدام قوة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، يمكننا تغيير الأفكار والمواقف، وبالتالي التغلب على بعض العقبات الكأداء التي تعترض سبيل التقدم، بما في ذلك العقبات الاجتماعية والثقافية والمسلكية. والشباب يقودون التغيير في مجتمعاتهم المحلية، ونحن في حاجة إلى تمكينهم.

وتسهم اللجنة الأولمبية الدولية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمalaria، فضلاً عن أمراض أخرى غير معدية، من خلال برامج تعليمية مكثفة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة العالمية، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، وشركاء آخرين من المجتمع المدني.

ونحن نعمل أيضاً على كفالة الاستدامة البيئية من خلال جعل الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط للألعاب الأولمبية والأنشطة الرياضية الأخرى. وفي عام ١٩٩٤، اعتمدت اللجنة الأولمبية الدولية البيئية بوصفها الركيزة الثالثة للحركة الأولمبية، إلى جانب الألعاب الرياضية والثقافة. وتشعر اللجنة بالاعتزاز لأنها جزء من الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وتتألف الحركة الأولمبية من اللجنة الأولمبية الدولية، والاتحادات الرياضية الدولية والوطنية، واللجان الأولمبية الوطنية الـ ٢٠٥. فهي كلها تستعمل قوة الألعاب الرياضية لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان العالم، وتتعاون لتحقيق ذلك الغرض مع جميع القطاعات، بما في ذلك الحكومات، ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومجتمع الأعمال، والمجتمع المدني قاطبة.

وبينما نبذل بالتأكيد أفضل الجهود، ندرک إدراكاً كاملاً أنه يجب ويمكن القيام بالمزيد. وهذه دعوة واضحة إلى المنظمات الرياضية وإلى بلايين الرياضيين ومؤيديهم ومناصريهم في جميع أنحاء العالم كي يؤدي دورهم بالكامل.

ومثلما فعلت اللجنة الأولمبية الدولية والحركة الأولمبية بنطاقها الأوسع لما يزيد على قرن من الزمن حتى

بعد خمس سنوات فقط من الموعد النهائي الذي وضعته الأمم المتحدة لتحقيق هذه الأهداف. الوقت قصير وقائمة الاحتياجات ما زالت طويلة. واللجنة الأولمبية الدولية تشاطر الجمعية الشعور بالإلحاح. وهناك مشاريع إنمائية عديدة للجنة تتماشى على نحو وثيق مع الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا نعمل بجد للقضاء على الفقر والجوع المفرط عن طريق استخدام الألعاب الرياضية لدعم تنمية المجتمعات المحلية وبرامج توفير الأغذية في مدارس أفريقيا وآسيا.

وفي أيار/مايو، افتتحت اللجنة الأولمبية الدولية أول مركز أولمبي لتنمية الشباب في زامبيا. وهذا المشروع الابتكاري يلبي احتياجات المجتمع المحلي عن طريق الجمع بين الألعاب الرياضية وبرامج التعليم والرعاية الصحية. ونحن نعمل على تعميم التعليم الابتدائي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وشركاء آخرين ذوي صلة، لتوفير التعليم للأطفال وللشباب أيضاً في المجتمعات المحلية المحرومة. وإننا ندعم التعليم القائم على مبادئ في أفريقيا، وفي آسيا، وفي أمريكا اللاتينية، وفي جزر البحر الكاريبي، وفي الأوقيانوس.

وتستخدم اللجنة الأولمبية الدولية أيضاً الألعاب الرياضية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، نهنئ الأمم المتحدة على قرارها بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. وتتطلع إلى العمل الوثيق مع هذه المنظمة حالما تبدأ عملها. وتحقيق هدف المساواة بين الجنسين بالألعاب الرياضية ومن خلالها وارد في الميثاق الأولمبي، الوثيقة الإرشادية للحركة الأولمبية. ومع إضافة المزيد من الأحداث النسائية في البرنامج الأولمبي، سوف تشارك النساء في كل لعبة رياضية من الألعاب الأولمبية المقبلة، التي ستجري في لندن عام ٢٠١٢.

هياكل منفتحة وشاملة وخاضعة للمساءلة من أجل المشاركة في المجتمع.

وتخدم الديمقراطية قضية التنمية لأنها تعزز العقد الاجتماعي بين المواطنين وصناع القرار. وهي تكفل الملكية الديمقراطية الضرورية لعملية التنمية. وثمة أطراف سياسية رئيسية حاسمة، ولا سيما الأحزاب السياسية والبرلمانات، تكون في الكثير جداً من الأحيان ضعيفة الروابط لكفالة الملكية الديمقراطية. وهي في الكثير جداً من الأحيان تفشل في تحمّل المسؤولية عن تلمّس احتياجات وطموحات المواطنين وتحويلها إلى سياسات تحقق التنمية. وهي في الكثير جداً من الأحيان تفشل في تحمّل المسؤولية عن مساءلة الكبار. وفي الكثير جداً من الأحيان يفشل المجتمع الدولي في تحمّل مسؤوليته عن دعم تعزيز عمليات المساءلة الديمقراطية هذه من خلال أطر التعاون الإنمائي القائم.

وإذا أريد للجهود التي ستبذل في السنوات المقبلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن تكون أكثر نجاحاً، فإن استدامة مستويات المساعدة ليست كافية أيضاً. والخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية ليس كافياً أيضاً. وإذا أريد للتنمية أن تكون بحق مملوكة وطنياً، فهي تقتضي سياسة ديمقراطية وطنية أكثر استجابة. والسياسة الاستجابية يجب أن تشمل المشاركة السياسية المتزايدة للمرأة. وأحد جوانب العجز الديمقراطي الذي لا يطاق على الصعيد العالمي ويشكل أيضاً عقبة أمام التنمية البشرية هو استمرار التخلف الفاضح للمرأة في السياسة. وبعد خمس عشرة سنة من هدف بيجين القاضي بتمثيل المرأة في البرلمانات بنسبة ٣٠ في المائة، لم يحقق ذلك الهدف سوى ٢٤ برلماناً على الصعيد العالمي.

إن المبادئ الديمقراطية المتمثلة في المشاركة، والإدماج، وإجراء الانتخابات الحرة والزيهة بانتظام، والقضاء المستقل، هي التي تحقق، على الأرجح، المكاسب

الآن، فإنهما ستواصلان البحث عن سبل جديدة لاستخدام قوة الألعاب الرياضية من أجل جمع الناس بعضهم مع بعض، والإيعاز إليهم بأن يكونوا على أفضل ما يمكن، والتشجيع على أنماط العيش الصحية، وتعزيز السلام، وتوطيد التعليم القائم على القيم - وباختصار، جعل شبابنا مواطنين أكثر صلاحاً، والعالم مكاناً أفضل لنا جميعاً.

إن الرياضة لا يمكنها أن تحل جميع مشاكل العالم، لكنها تستطيع أن تساعد هذه المؤسسة النبيلة في مهمتها لخدمة البشرية وإنقاذها. وأشكر الجمعية على النهوض بقضايا السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأشكركم على التنويه بأهمية الأعمال الرياضية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإعطاء الفرصة للألعاب الرياضية كي تسهم في جدول الأعمال النبيل هذا.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

**السيد هيلغيسن (المعهد الدولي للديمقراطية**

والمساعدة الانتخابية) (تكلم بالإنكليزية): إن إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) يؤكد على أن الأمم المتحدة لن تدخر جهداً لتعزيز الديمقراطية. وبالنسبة إلى المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بوصفه المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة التي لديها ولاية محددة تتمثل في دعم الديمقراطية على الصعيد العالمي، من الأهمية بمكان أن تبرز هذه الهيئة العالمية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية.

إن السبب الجوهري لتلك العلاقة واضح. فبغية أن

تصبح الديمقراطية مستدامة على نحو حقيقي، يجب أن يملكها ويقودها الذين تكون عملية تنميتهم في خطر. والتنمية الراسخة، على غرار الديمقراطية، لا يمكن تحقيقها إلا من الداخل وعلى الأرض. وبغية أن يحدث ذلك، ثمة حاجة إلى



الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للبلدان  
الناطقة بالفرنسية.

السيد بن الصحراوي (المنظمة الدولية للبلدان  
الناطقة بالفرنسية) (تكلم بالفرنسية): منذ أيلول/سبتمبر  
٢٠٠٠، اتخذت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية من  
الأهداف الإنمائية للألفية مبدأ العمل الذي تستهدي به في  
جميع المهام التي تقوم بها. فهي تسهم منذ ذلك الحين، وفقاً  
للإمكانات المتوفرة لديها، في بلوغ الأهداف من خلال نهج  
يؤدي إلى تحقيق القيمة المضافة والتضامن الفعال. ويرتكز  
ذلك النهج على تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء، بما في  
ذلك عن طريق مشاطرة التجارب الثرية لمنظمتنا وممارساتها  
الصالحة التي تظهر في الجهات الأربع لعالمنا.

وفيما تعمل المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية  
على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فهي تعمل في الوقت  
نفسه على إبراز سياق مؤسسي وسياسي مستدام يقوم على  
مثلث من التضامن: التضامن في ما بين الدول، ولا سيما بين  
دول الشمال والجنوب، والتضامن في ما بين الأجيال الحالية  
داخل الدول، والتضامن في كل مكان من أجل الأجيال  
المقبلة.

إلى ذلك، إن نهج الفرانكوفونية جزء من رؤية تراعي  
التنوع في العالم. فهو يقوم على حوار الثقافات، ويعترف بأن  
الثقافة مكوّن هام للتنمية البشرية، وتمثّل مصدراً للهوية  
والابتكار والابداع للأفراد والمجتمعات المحلية. وهي أيضاً  
عامل للمصالحة والانصهار الاجتماعي.

ولقد أحرز تقدم في تنفيذ عدة أهداف من الأهداف  
الإنمائية للألفية في بلدان الفرانكوفونية وفي أمكنة أخرى من  
العالم النامي. وهناك بعض البلدان التي تمضي على الطريق  
الصحيح لتحقيق بعض تلك الأهداف على أقل تقدير بحلول

الإنمائية أكثر من أي نظام آخر للحكم. فالمشاركة  
الديمقراطية تدعم التنمية بثلاث طرق. أولاً، الانتخابات  
تمكّن الناس من الإفصاح عن اهتماماتهم. في الانتخابات،  
تخضع الحكومات للمساءلة إذا لم تعمل على تلبية احتياجات  
الفقراء. ثانياً، الديمقراطية تقتضي حرية الكلام والتعبير،  
وتيسّر بالتالي نقل المعلومات إلى الحكومات بشأن احتياجات  
الفقراء وطموحاتهم وخياراتهم. ثالثاً، الحكومات الديمقراطية  
أكثر كفاءة في توفير المنافع العامة من قبيل التعليم،  
والرعاية الصحية، والتدريب الوظيفي، والبيئة النظيفة،  
والأهم سيادة القانون. لهذا، فإن الديمقراطية هي شكل  
الحكم الأكثر رغبة وتفضيلاً. والديمقراطية جيدة من أجل  
التنمية. والعكس صحيح أيضاً: التنمية جيدة من أجل  
الديمقراطية.

وتفيد تجربة المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة  
الانتخابية بأنه من الهام للغاية دعم نزاهة العمليات الانتخابية،  
ومركزية البرلمانات والأحزاب السياسية، وفعالية الحوار  
الديمقراطي في قطاعات محددة للتأكد من أن الديمقراطية  
تؤدي عملها في مجالات رئيسية للتنمية البشرية من قبيل  
الصحة، أو التعليم، أو الأمن المجتمعي.

ويبيّن عملنا أيضاً أن التجارب الغنيّة ببناء الديمقراطية  
في جنوب الكرة الأرضية يمكنها أن تساهم في فهم  
أفضل للعلاقة بين نوعية الديمقراطية على مر الزمن،  
والأداء على الصعيد القطري حيال تحقيق الأهداف الإنمائية  
لالألفية.

وفي الختام، أؤكد من جديد على التزام المعهد الدولي  
للمساعدة الانتخابية والإسهام في تحقيق الأهداف  
الإنمائية للألفية، بالشراكة مع الأطراف الرئيسية الوطنية  
والإقليمية والعالمية، وبتعميق شراكتنا الاستراتيجية مع الأمم  
المتحدة تحقيقاً لذلك المسعى.

الأوجه التي هزت العالم خلال الأعوام الثلاثة السابقة في ميادين المال والاقتصاد والطاقة والغذاء تنذر بتبديد الإنجازات التي تحققت منذ عام ٢٠٠٠. كما تنذر الأزمة بتدمير الجهود المقدّرة للبلدان الأقل نمواً التي ستعاني، أكثر من غيرها، من تداعيات تلك الأزمة.

من جهة أخرى، فإن الأزمة البيئية التي ستُفاقم حتماً، وبلا رجعة، مشكلة تغير المناخ، وتهدد التنوع البيولوجي، تشكل مصدراً آخر للقلق نظراً لأنهما، إذا لم يتم التصدي لها في كل مكان، ستقود في نهاية المطاف إلى تفاقم جائر للفقر، لا سيما في البلدان النامية. لذلك يتطلب هذا السياق المقلق مزيداً من الالتزام والجرأة لتعزيز الحوكمة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

وبروز الحوكمة العالمية أمر ضروري. والحاجة إلى التنظيم أصبحت اليوم أكثر إلحاحاً وحتمية من أي وقت مضى. ومع أن إنشاء مجموعة العشرين يعتبر خطوة متقدمة مقارنة بمجموعة الثمانية، يتبقى عمل كثير من أجل تعزيز التعاون بشأن القواعد التي تحكم الاقتصاد العالمي بحيث يتاح للجميع أن يصبحوا شركاء فعالين في صيغة محسنة للحكومة المشتركة.

باختصار، ينبغي أن نعمل على تكاتف جهودنا نحو تحقيق حوكمة منظمة تهدف إلى إطلاق عهد جديد ومستدام، يقوم على روح المسؤولية والرخاء المشترك. وكما أكد أميننا العام، السيد عبده ضيوف، "فإن الفرانكفونية، حين تدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بتعهداته، إنما تعبّر أيضاً عن عزمها على العمل في ذلك الاتجاه كما ثبت بالفعل برغبة رؤساء الدول والحكومات في التصدي لتلك المسألة في القمة الثالثة عشرة لمنظمة الفرانكفونية المزمع عقدها في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في مونترو في سويسرا".

الموعد النهائي وهو عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لا بد من القول إنه رغم الجهود المبذولة والتقدم الملموس الذي تم إحرازه، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال بعيد المنال في العديد من المناطق، ولا سيما في أفريقيا. لا يزال الطريق أمامنا طويلاً إذا أردنا أن نكفل لكل طفل في الأسرة الإنسانية التمتع بحقه الأساسي في التعليم والرعاية الصحية.

ينتظرنا عمل كثير، سواء كان ذلك في مجال التعليم أو الرعاية الصحية للجميع أو القضاء على الفقر؛ أو كان الأمر يتعلق بالمساواة بين الجنسين أو، على نحو أوسع، ببروز شراكة أكثر جدوى تركز بقوة على التضامن وعلى حوكمة كونية أكثر عدلاً وديمقراطية.

إن هذه الملاحظات المقلقة تتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى الاهتمام الجماعي المركز والمتواصل من قِبَل المجتمع الدولي بغية تنشيط وزيادة الجهود العالمية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وإيجاد وحشد موارد إضافية وتمويل مبتكر يتناسب مع التحديات التي تهدد بقاء فرع كامل من الأسرة الإنسانية.

وختاماً، فإن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية عند ثلثي الطريق نحو الفترة الزمنية المحددة لبلوغها يبرز مدى الحاجة إلى إيجاد الوسائل والسبل لتحسين التنسيق المتزامن للأعمال والأهداف والغايات، وتكييفها مع تنوع الحالات والتطورات. وبهذه التحسينات، ومع الأخذ في الحسبان للعوامل الثقافية والحصول على الطاقة، يجب على الأهداف الإنمائية للألفية أن تظل ناقلاً وأساساً مشتركاً للالتزام جديد من قِبَل المجتمع الدولي. بمكافحة الفقر وإعطاء مغزى واضح وملموس للتضامن مع أكثر الفئات المحرومة.

وتكتسي مسألة تجديد الالتزام الدولي، الذي تنادي به منظمة الفرانكفونية بقوة، أهمية خاصة لأن الأزمة المتعددة

أمامنا خمسة أعوام لتُحدِث فرقا. إن البحوث الرائدة والخبرة العملية على أرض الواقع تعلّمنا أن الأمر الرئيسي لتحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية - وليس هدف واحد فحسب - يكمن في إعادة التفكير في الصلة بين الرفاه الإنساني والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية - أو ببساطة ما تجود به الطبيعة.

يعتمد الأمن الغذائي وسبل كسب معيشة الفقراء بصورة مباشرة على عمل النظم الإيكولوجية مثل الغابات وأشجار المانغروف والمناطق الساحلية. لا يمكن تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية إلا بالمحافظة على النظم الإيكولوجية وكفالة توفير المياه النقية والمأمونة، كما أن تحسين إدارة مستجمعات المياه المحلية يمكن أن يقلل من وفيات الأطفال من جراء الأوبئة المنقولة بواسطة المياه.

إن توفير بدائل الطاقة المستدامة يمكننا من تقليص الوقت الذي يقضيه الأطفال، وبخاصة الفتيات، في جمع حطب الوقود عوضا عن الدراسة. كما أن تمكين المرأة بحيث تدير الموارد الطبيعية بطريقة تكفل استدامتها يساعد على تحسين الأمن والسلامة الغذائيين كما سيساعد على ذلك أيضا تخفيف معاناة الفئات الضعيفة الأخرى، لا سيما الأطفال والشعوب الأصيلة.

يرتبط تغير المناخ، المعترف به كتحدٍ وتهديد يواجه تحقيق التنمية، ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى نظم إيكولوجية متينة. إننا حين نعي دور الطبيعة السليمة في مواجهة الكوارث المفرطة مثل الجفاف والفيضانات إنما نعزز قدرتنا على المقاومة وعلى التكيف مع تداعيات تغير المناخ. وبعبارة أخرى، فإن الاستثمار في الطبيعة هو استثمار في التنمية كما أنه، في الوقت نفسه، استثمار في الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أسهمت الدراسة الرائدة المعنونة "اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي" إسهاما كبيرا في

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

السيدة مارتو - لوفيفر (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة) (تكلمت بالإنكليزية): أتشرف بأن أمثل أمامكم أقدم وأكبر شبكة دولية لحفظ الطبيعة وأن أحاطبكم باسم ٢٠٠ عضو - الصغير والكبير والدول ذات السيادة والمنظمات غير الحكومية - تجمعهم رؤية مشتركة لعالم عادل يثمن الطبيعة ويصونها.

في فجر هذه الألفية، قطع قادة العالم على أنفسهم عهدا غير مسبوق بكفالة الاستدامة البيئية وجعل التنمية المستدامة إطارا شاملا لجميع الجهود الإنمائية. قد يتساءل المشاركون عن ماهية الصلة التي يمكن أن تربط بين منظمة تُعنى بحفظ الطبيعة، من جهة، والسعي العالمي لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي كما تجسدهما الأهداف الإنمائية للألفية، من جهة أخرى.

ظل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة يعمل بشأن النموذج الإنمائي منذ عدة سنوات وبخاصة منذ صدور الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة لعام ١٩٨٠ التي شددت على الاعتماد المتبادل بين حفظ الطبيعة والتنمية فأصبحت بذلك أول من أشاع استخدام مصطلح "التنمية المستدامة".

لقد أصبح ذلك المفهوم متداولًا الآن. غير أنه يبدو، وبعد ١٠ أعوام من اتفاق قرابة ٢٠٠ بلد على إدماج الاستدامة البيئية في جميع القرارات الكبرى المتعلقة بالسياسات، أننا لا نزال في مرحلة المناذاة بما عوضا عن تنفيذ المهمة الفعلية التي بين أيدينا. إن الاتحاد يتفق مع شواغل الكثيرين في هذه القاعة الذين يرون أنه على الرغم مما تحقّق من تقدم في بعض المجالات وفي بعض المناطق فإن تنفيذ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية - بل تلك الأهداف إجمالاً - قد يتعرض للخطر.

المدقع الناجم عن ضآلة الدخل أمر قريب المنال. ومع ذلك، فإن المنطقة، بوصفها موطنًا لثلاثي فقراء العالم، لا تزال تواجه تحديات هائلة. هناك ما يقارب بليون شخص في المنطقة لا يزالون محرومين من المرافق الصحية الأساسية، وما يقارب نصف بليون بدون ماء صالح للشرب. كذلك تفوق نسبة وفيات الرضع في بعض البلدان ١٠ أضعاف مثلتها في البلدان المتقدمة النمو. في جنوب آسيا، نجد أن معدل الأمية ضمن الأعلى في العالم وأن سكان الأحياء العشوائية الفقيرة يشكلون ٤٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية، كما أن المرأة لا تزال محرومة من منافع النمو.

تواجه بيئة المنطقة تهديدات هائلة بما في ذلك انكماش في مساحة الغابات وارتفاع مطرد في انبعاثات غاز الدفيئة. إن الفيضانات الكارثية التي جلبت البؤس للملايين مؤخرًا تُبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير أقوى للتصدي لأوجه الضعف المرتبطة بتغير المناخ وللتكيف معه على نحو أفضل.

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية اتفاقًا عالميًا بهدف القضاء على أوجه الحرمان تلك ووضع حد للتهديدات، وعلينا جميعًا أن نؤدّي مهمتنا في ذلك الصدد. وعلى الحكومات الوطنية أن تجعل من التنمية عملية تشمل الجميع بدرجة أكبر. وعليها أن توفر بشكل أفضل الخدمات الأساسية وأن تُشرك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية بحيث تضمن تقديم الخدمات على نحو أفضل. وينبغي لها أيضًا أن توسع البنى التحتية الأساسية لتوفير إمكانية الحصول على الكهرباء والطرق والخدمات الأساسية الأخرى لتمكين الفقراء من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية. كذلك ينبغي أن تتحرك بسرعة لتحقيق النمو المنخفض الكربون.

على الصعيد الإقليمي، بوسع المانحين التقليديين والناشئين حديثًا على السواء أن يبذلوا جهدًا أكبر لمساعدة

تحسين إدراكنا لمساهمة الطبيعة في تحقيق رفاهنا، والتعبير عن ذلك بلغة يفهمها الاقتصاديون ورجال الأعمال والسياسيون والمواطنون في سائر أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، فإن الغابات الاستوائية التي توفر سبل كسب العيش لبليون من أكثر الناس فقرا في العالم هي الآن بصدد الاختفاء بمعدلات مقلقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إزالة الغابات تسبب ١٧ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة كما أن وضع حد لتلك الممارسة سيوفر حوالي ٣,٧ تريليون دولار من حيث تجنب انبعاثات غازات الدفيئة. أما السمك، فإنه يوفر المصدر الأساسي للبروتين لأكثر من سدس البشرية، فإذا قمنا بإعادة توجيه التدفقات المالية التي تدفع حاليًا إلى الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية القيمة من الناحية التجارية فإننا سنستطيع تحسين أداء مصائد الأسماك العالمية بما يقدر بمبلغ ٥٠ بليون دولار سنويًا. وتتضمن دراسة "اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي" الكثير من تلك النماذج.

يتطلب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مضاعفة وإعادة تركيز الجهود التي تبذلها الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولا تزال الفرصة سانحة باتخاذ نهج مختلف يضع الاستدامة البيئية في قلب جهود التنمية، وهو نهج تلمس الحاجة إليه إذا أردنا الوفاء بالتزاماتنا في فترة السنوات الخمس المتبقية. لنقدم للعالم قيادة متجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة - للبشر وللطبيعة ولكوكبنا الذي هو دارنا الفريدة.

**السيد كورودا** (مصرف التنمية الآسيوي) (تكلم

بالإنكليزية): تضم منطقة آسيا والمحيط الهادئ قرابة ثلاثة أخماس البشرية. ولن يكتب النجاح لأي جهد عالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم تكمل منطقتنا بالنجاح.

بالنظر إلى أن أكثر من ٥٠٠ مليون شخص قد تغلبوا على الفقر منذ عام ١٩٩٠ فإن هدف خفض الفقر

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للسيد روبرت شيفير، المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

**السيد شيفير** (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالإنكليزية): تشمّن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة الفرصة التي أتاحت لها لمخاطبة هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، وسأكون مختصراً للغاية في مداخلتي. كما تمنى المنظمة الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على قيادتهما الحكيمة في تنظيم هذه المناسبة الرفيعة المستوى والهاممة وعلى وضع الأهداف الإنمائية للألفية في قلب دائرة الضوء التي تسطع في الأمم المتحدة كل شهر أيلول/سبتمبر.

لقد التزمت المنظمة دائماً بالتعاون مع الأمم المتحدة وتوطيد ذلك التعاون بشأن تلك المسائل، وبخاصة في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة؛ وها نحن اليوم نحدد ذلك العهد. كما ترى المنظمة أن الأهداف الإنمائية للألفية نموذج للخيار التفضيلي لصالح الفقراء وهو ما ظللنا نؤمن به بقوة. إن مكافحة الفقر والمرض والمعاناة، بصرف النظر عن العنصر أو الدين أو الجنسية، ظل دائماً في قلب أنشطة المنظمة لفترة ٩٠٠ عام. وأعضاء المنظمة البالغ عددهم ١٣ ٠٠٠ عضواً، بالإضافة إلى المتطوعين الدائمين والموظفين الطبيين المهنيين البالغ عددهم ثمانين ألفاً والأطباء والمرضى وحاملتي النقلات البالغ عددهم عشرين ألفاً، يشكلون شبكة فريدة تعمل في ١٢٠ بلداً.

فيما يتعلق بالهدف ١، تشعر المنظمة بالأسى لبؤس الحالة التي يعيشها أكثر من بليون شخص تحت خط الفقر ووطأة الجوع وكذلك للتفاوت بين البلدان وفي إطارها. فهذه فضيحة للبشرية وواحد من التحديات الهائلة التي تواجه عالمنا اليوم. إن الفقر المدقع والجوع هما أسباب

جيرانهم الأقل نمواً. إن توسيع التعاون الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار والمعرفة والتكنولوجيا يمكن أن يساعد على سد الفجوات في الموارد والقدرات. في وقت تسجل المنطقة ككل تقدماً، لا تزال بلدان عديدة في آسيا والمحيط الهادئ متخلفة عن الركب. إن ربط تلك البلدان الأقل حظاً بأسواق أكبر على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي سيشتجع على تسريع وتيرة النمو، وإيجاد فرص اقتصادية، وتيسير تقاسم الموارد الإقليمية مثل الطاقة والمياه.

إن مصرف التنمية الآسيوي ملتزم بتعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لقد قمنا بزيادة دعمنا في مجالات الطرق والكهرباء والمياه والمرافق الصحية والتعليم. كما أنشأنا صناديق مكرسة لتشجيع النمو المستدام بيئياً والتصدي لتغير المناخ. كذلك ارتفع تمويلنا للطاقة النظيفة ليلعب أكثر من بليون دولار في العام ونزاع رفعه إلى أكثر من بليون دولار بحلول عام ٢٠١٣. لقد استفاد أكثر من ١٣٠ مليون شخص من مشاريع مصرف التنمية الآسيوي في مجالي المياه والمرافق الصحية في السنوات الخمس الماضية ونحن بصدد التخطيط لزيادة عملياتنا بشكل إضافي. كذلك يُتوقع أن يستفيد أكثر من ٢٢ مليون طالب في الأعوام الثلاثة القادمة من مشاريعنا لتحسين المدارس، كما نحتاج إلى زيادة حجم مساعداتنا في مجال التعليم الذي يشكل واحداً من المجالات الرئيسة لعملياتنا.

تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ أفضل مُعين للعالم على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها لن تستطيع أن تقوم بذلك بمفردها. قبل كل شيء، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفي بما التزم به في إعلان الألفية التاريخي لعام ٢٠٠٠ (القرار ٥٥/٢). لقد تضمن الإعلان وعداً بحياة أفضل للملايين الفقراء في آسيا والمحيط الهادئ وفي جميع أنحاء العالم. وبإمكاننا بفضل عملنا الجماعي أن نجعل من ذلك الوعد واقعاً.

تماما كما لن يتحقق السلام أبدا بدون تنمية. وإني أهنئكم جميعا على طرح هذه المسائل علينا اليوم.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة شركاء من أجل السكان والتنمية.

**السيد راو** (شركاء من أجل السكان والتنمية)

(تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لأبدي بعض الملاحظات نيابة عن شركاء من أجل السكان والتنمية في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى والتاريخي. وبالنظر إلى ضيق الوقت، فإني لن أقرأ عليكم البيان الذي أعدته بأكمله.

إن منظمنا بوصفها منظمة حكومية تضم في عضويتها ٢٤ بلدا ملتزما بتوطيد التعاون بين بلدان الجنوب في مجال السكان والتنمية، تعمل بنشاط على المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبخاصة في بلدانها الأعضاء. وثمة منظمات وصناديق دولية، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، تواصل دعمها لمنظمنا التي تود بهذه المناسبة أن تسجل هنا تقديرها لتعاون الصندوق معها بشكل مستمر.

تدرك منظمة شركاء من أجل السكان والتنمية مدى ترابط الأهداف الإنمائية للألفية جميعها، الأمر الذي يجعل من اليسير اتباع نهج متكامل وشامل لتحقيق تلك الأهداف كما ذكر الكثيرون قبلي. وحيث أن منظمنا مؤسسة تُعنى بتحقيق التواصل والشراكات فإنها، بموجب ولايتها، تشجع وتساند الأنشطة ذات الأولوية في البرامج من ناحية المضمون وذلك بالتركيز على بناء القدرات عن طريق التدريب، ونشر المعلومات عن الممارسات الخلاقة في مجال السكان والصحة الإنجابية، وتبادل المعلومات، والدعوة في مجال السكان والصحة الإنجابية والتنمية.

وأعراض وتداعيات للمشاكل التي تعالجها الأهداف الإنمائية للألفية، وإحراز تقدم في تحقيق هذا الهدف أمر بالغ الأهمية.

كما أود أن أشير إلى أننا نرى أن الأهداف ٤ و ٥ و ٦ مترابطة على جميع المستويات ومن المرجح أن الفشل في أي واحد منها سيؤدي إلى إعاقة إحراز التقدم في الهدفين الآخرين. إنه لواقع غير مُبرر أن تتسبب خمسة أوبئة هي الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا والحصبة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أكثر من نصف الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة. من شأن الوقاية القليلة التكلفة والعلاج أن ينقذا معظم أولئك الأطفال.

ومع ذلك أود أن أشير أيضا إلى بعض الجوانب المشرقة. قريبا سيشهد مستشفى الأسرة المقدسة للولادة في بيت لحم ولادة الطفل رقم ٥٠٠٠٠. وخلال السنوات العشرين التي مضت منذ الولادة الأولى، تطور عدد المواليد بذلك المستشفى من ١٠٠٠ ولادة سنويا إلى أكثر من ٤٠٠٠، علما بأنه المستشفى الوحيد من نوعه بالضفة الغربية. أما وحدة العناية المركزة فيه فهي الوحيدة في المنطقة بأسرها. كما ساعد المستشفى على تشجيع التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في المجالات الطبية. وقد خصصت وزارة الصحة الفلسطينية مستشفى الأسرة المقدسة مركزا لتدريب الأطباء الشباب.

كذلك قمنا بتوسيع مستشفىنا في شمال هابتي فور وقوع الزلزال الرهيب فأضفنا أكثر من ٤٠٠ سرير وقامت مروحياتنا بنقل العديد من المصابين إصابات بالغة من بور - أو - برانس إلى المستشفى. لقد أفلعت طائراتنا من كولونيا وهبطت في هابتي بعد يوم من وقوع الزلزال وهي تحمل أطباء ألمان وسويسريين ومؤنا تكفي لـ ٥٠٠٠ شخص. في الختام، لا تنمية للشعوب أبدا في غياب السلام،

الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه من هذا العام الأهمية المتنامية للتعاون بين بلدان الجنوب وأبان أنه يشكل حاليا ١٠ في المائة من جملة التعاون من أجل التنمية.

تؤدي منظمة شركاء من أجل السكان والتنمية دورها المنوط بها منذ ١٩٩٤، عندما أنشئت أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة. وتدل تجربة المنظمة على توفر الخبرات الفنية المتقدمة في مجالي السكان والصحة الإنجابية في العديد من الدول النامية، الأمر الذي يستدعي بذل جهود أكبر لاستغلال تلك القدرات على الوجه الأمثل عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف. وعلى سبيل المثال، فإن حكومات مصر والمغرب والهند قد قدمت منحا دراسية طويلة الأجل كما أن الصين وجنوب أفريقيا تقدمان منحا دراسية قصيرة الأجل لتدريب خبراء في مجالات السكان وتنظيم الأسرة والصحة. كذلك تواصل حكومة بنغلاديش استضافة ودعم منظمة شركاء من أجل السكان والتنمية في داكا. بالإضافة إلى ذلك، قامت البلدان الأعضاء في منظمنا بإنشاء شبكة من المؤسسات ذات المستوى العالمي تقدم طائفة عريضة من أنشطة التدريب والبحث العلمي وفرص المساعدة الفنية.

ختاما، تود منظمة شركاء من أجل السكان والتنمية الإعراب عن أملها المتوقع بأن تتم الاستفادة، في التعاون بين بلدان الجنوب، من القدرات الكامنة العظيمة في العديد من البلدان النامية بحيث تلعب دورا حيويا ومتعاظما في الإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٢، بل تحقيق التنمية المستدامة والتعاون الدولي.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

تود منظمة شركاء من أجل السكان والتنمية أن تسترعي الانتباه، أسوة بآخرين تطرقوا إلى ذلك في اجتماعنا هذا، إلى بطء التقدم المحرز في مجالات مثل تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية وخفض الوفيات النفاسية (الهدف ٥) وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات (الهدف ٣).

وفي الوقت نفسه، تعرب منظمنا عن غبظتها لما تبديه الدول الأعضاء من اهتمام متجدد بصحة الأم وتنظيم الأسرة، كما اتضح ذلك في المناقشات خلال اجتماع مجموعة البلدان الثمانية في كندا ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد بكمبالا في تموز/يوليه من هذا العام. كذلك أتت استراتيجية الأمين العام العالمية بشأن صحة النساء والأطفال في أوانها تماما وتستحق منا الإشادة. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن نسب الوفيات النفاسية لا تزال مرتفعة، ينبغي بذل جهود متسقة إذا أردنا تسريع الخطى لتحقيق الهدف ذي الصلة بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تود منظمة شركاء من أجل السكان والتنمية أن تؤكد على التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية بشأن تنظيم الأسرة، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة، والخدمات المتصلة بها. ومع ذلك، تلاحظ منظمنا بقلق عميق بأن التمويل لأنشطة تنظيم الأسرة أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٥. وكما حذرنا صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن هذا الوضع، ما لم يتم تصحيحه، ستكون له تداعيات خطيرة على مقدرة البلدان على تلبية الاحتياجات التي لم تتم الاستجابة لها في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. ينبغي إذن التحرك على وجه السرعة في هذا الصدد.

كما ينبغي، في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إبراز دور التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، فقد أبرز الاجتماع الوزاري في الجزء الرفيع المستوى من اجتماع المجلس

غير المرجح في حالة بعض البلدان أن تتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ما لم تُبذل جهود إضافية.

إن الأزمة الاقتصادية التي طالما اتخذناها ذريعة لا يمكن أن تشكل تعليلا مقبولا للفشل في انتهاز الفرصة المتاحة لنا لمساعدة السكان الأكثر فقرا بالقدر المطلوب للقضاء على الفقر المدقع.

لقد أبرز الاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس مؤخرا الثغرات التي ينبغي سدها بغرض بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أركز على واحدة منها لا تزال تشكل حاجسا عظيما لمنطقتنا: الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية. ويكفي أن أذكر لكم رقما واحدا وهو أن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العالم الذين يعانون من نقص المياه يعيشون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويحصلون على أقل من ألف متر مكعب للفرد سنويا. إن إدارة المياه هنا تلعب دورا هاما في الحياة والصحة والزراعة وإنتاج الطاقة والنقل، وبالتالي في الاقتصاد والبيئة والتنوع البيولوجي.

والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، إدراكا منها للحاجة الماسة للتصدي بجدية لمشكلة الإدارة الجماعية للمياه في منطقتنا، ارتأت في عام ٢٠٠٨ أن تصدر تقريرا سنويا عن الماء في المنطقة، كما تم اعتماد قرارها بشأن الماء بالإجماع في عام ٢٠٠٩ في اجتماعها باسطنبول. ويطلب القرار تحديدا من البرلمانات المنتمة إلى الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تأخذ التدابير اللازمة، بأسرع ما يمكن، لكفالة الاعتراف بالحق في الماء للجميع بوصفه من حقوق الإنسان الأساسية.

إننا جد فخورون بالقرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه الماضي الذي ينصُّ على أن

**السيد أموروسو** (الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط) (تكلم بالإيطالية، وقدم الوفد نصا باللغة الإنكليزية): إنه لمن دواعي الفخر العظيم للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تشارك اليوم في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وذلك لأول مرة منذ حصولها على مركز المراقب في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي. لقد تأسست الجمعية في عام ٢٠٠٦، تحت مظلة الاتحاد البرلماني الدولي، في أعقاب عشرين عاما من التعاون بين البلدان المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط وتضم الآن في عضويتها ٢٥ برلمانا من جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط يجمعها أمل مشترك في تحسين نوعية الحياة للبعض والحفاظ على طريقة حياة البعض الآخر، وتحقيق التعايش السلمي بين الجميع في منطقة تتسم بالرخاء والاستقرار.

تهتم جمعيتنا التي تضع البعد الإنساني في قلب اهتماماتها أيما اهتمام بالشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات العلاقة بالأمن. إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جهد عالمي، تدعمه برامج طموحة طورتها الإنسانية، وقرر برلمانيو البحر الأبيض المتوسط أن يندروا له تفانيهم الثابت. ويمكن رؤية المظاهر المختلفة للفقر والمعاناة بوضوح في منطقتنا. كما أن هناك تفاوتات كبيرا في منطقتنا في مستوى التنمية من شأنه أن يهدد الاستقرار الإقليمي ويتسبب في تحركات سكانية أو صراعات. لذلك ينبغي للمنطقة أن تضاعف جهودها دعما لمسامي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

بعد مرور عشرة أعوام على قمة الألفية، شهدت منطقتنا تقدما كبيرا ولكنه يتقدم يتسم بتفاوت كبير أيضا في المنطقة ويستدعي بذل المزيد من الجهد. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان البحر الأبيض المتوسط قد سجلت زيادات ملحوظة فإنها لا تزال غير كافية. ويبدو من



المشاركة من حريات وحقوق تنبع من التنمية والديمقراطية وتدعمها في نفس الوقت.

وبالنظر إلى أن عضويتنا تشمل ١٦ بلدا من البلدان الأقل نمواً، و ١٩ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء و ٣٢ دولة صغيرة، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واجب إلزامي نحو جميع مواطني الكومنولث.

إن التزام الكومنولث تجاه الأهداف الإنمائية للألفية التزام عميق، فتلك الأهداف تجسد الحقوق الأساسية التي تشكل أساس تجمعنا، وهي بمثابة الضوء الذي يهتدي به الكومنولث في عمله مع أعضائه.

حققت بلدان عديدة من أعضاء الكومنولث تقدماً مشهوداً منذ عام ٢٠٠٠ حينما أقدم المجتمع الدولي على هذا المسعى الإنساني الفريد، فقد انخفضت نسبة الإصابات بالسل في أكثر بلدان الكومنولث النامية وارتفعت نسب التعليم الابتدائي بشكل ملحوظ في العديد من بلدان الكومنولث، سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن ثلثي بلدان الكومنولث النامية قد قضت بالفعل على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.

غير أنه من الواضح أيضاً أن ثمة عملاً كثيراً ينتظرنا إذا نظرنا إلى الكومنولث ككل. وعلى سبيل الاستشهاد على ذلك فإن هناك ٢٠ مليون شخص في الكومنولث يعيشون حاملين فيروس نقص المناعة البشرية. وعلاوة على ذلك فإن ثلثي الوفيات النفاسية جميعها تحدث في بلدان الكومنولث.

إن الوقت لا يسعنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن الظروف الراهنة تتطلب أكثر من أي وقت مضى أن نحافظ على الشعلة التي أوقدت عام ٢٠٠٠ حية. ينبغي لنا الآن أن نضاعف الجهود لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن يتم ذلك في الإطار الزمني المتفق عليه.

الحق في المياه المأمونة والنظيفة والصرف الصحي عنصر أساسي لكفالة التمتع الكامل بالحياة. وتود الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تهنيء الجمعية العامة على إصدارها هذا القرار التاريخي الذي يساعد على تكملة مرحلة على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

غير أن تلك المرحلة ذات طابع نظري بحت ولا تغير كثيراً من شواغل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. إنني إذ أشدد اليوم على مسألة الماء والحصول على المياه النظيفة، أطالب رسمياً باسم برلمانيي البحر الأبيض المتوسط ألا يُترك ذلك القرار التاريخي ليصبح حبراً على ورق بل، على العكس من ذلك، أن يؤدي إلى تأسيس حقوق ملموسة بحيث يتمكن مئات الملايين من الناس من تحسين ظروفهم المعيشية بحق. إن الأهداف الإنمائية للألفية تقدم لنا فرصة فريدة لتحقيق هذا الطموح بحلول عام ٢٠١٥.

نحن، بوصفنا برلمانيين، على أتم الاستعداد لاستخدام جميع سلطاتنا لإصدار التشريعات والإشراف على عمل أجهزتنا التنفيذية وإجازة الميزانيات لتحقيق كل ذلك في منطقتنا، ونكون بذلك قد دعمنا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للمراقب عن أمانة الكومنولث.

**السيد سميث** (أمانة الكومنولث) (تكلم بالإنكليزية): يتشرف الكومنولث بالإدلاء ببيان في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الكومنولث عبارة عن تجمع طوعي يضم ٥٤ بلداً من خمس قارات ويضم ثلث سكان العالم وربع بلدانه وخمس تجارته. إننا أثرياء وفقراء في آن معاً، صغار وكبار، وتميز بلداننا بالتنوع في شعوبها الطامحة إلى الأهداف

المرتبطة بقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ذلك نموذج قابل للتطبيق أيضا على الصعيد العالمي. إن عملنا في مجال التعاون الفني يقوم على تقاسم أفضل الممارسات في التعاون بين بلدان الجنوب. كل تلك العوامل توفر قاعدة جديدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

إن الكومنولث وأمانته، في سعيهما إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينطلقان من مبدأ الاعتماد المتبادل بين الديمقراطية والتنمية. ذلك أن الديمقراطية، على الصعيدين الوطني والمحلي، تعزز الشفافية وروح المساءلة المطلوين لتقديم الخدمات العامة بفعالية وكفاءة، وبالتالي النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى خفض الفقر. إننا نؤمن بإمانا عميقا بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب المشاركة الكاملة لكل المواطنين لأن "الملكية الشعبية" و "الملكية القطرية" لهذه الغايات أمر بالغ الأهمية.

إننا نحیی ونؤید التزام الأمين العام، السيد بان كي - مون، والأمم المتحدة كمنظمة، وملايين عديدة من الناس في أنحاء العالم، بالمشارة على الأمل الذي أفرزته الأهداف الألفية للإنمائية في عام ٢٠٠٠؛ ونثق أن اجتماعنا هذا والوثيقة الختامية التي ستصدر عنه سيكونان عامل تحفيز للمجتمع الدولي، وبخاصة ذوي القدرة فيه، لتوفير الموارد البشرية والفنية والمالية اللازمة للقيام بالمهمة التي أمامنا، ألا وهي كفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الهدف الجامع الذي لا يزال في متناول يدنا هو، في المحصلة النهائية، إنقاذ الأجيال القادمة من شعوب العالم من خطر الحياة المهذرة.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**

أعطي الكلمة الآن للمراقب من الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

في الكومنولث، درس رؤساء حكوماتنا ووزارؤنا، سيما وزراء الصحة والتعليم وشؤون المرأة، بتمعن شديد التحديات التي تواجه بلداننا في سعيها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأبرزوا الحاجة للتحرك في عدد من المجالات أود أن أسترعي انتباهكم الآن إلى أربعة منها بالتحديد وهي أيضا موجودة في الوثيقة الختامية.

أولا، هناك حاجة لزيادة مستويات تمويل التنمية. وبالنظر للضغوط العالمية على ميزانيات التنمية، فإن ثمة حاجة ماسة لأن يفكر المجتمع الدولي وأعضاؤه في تنفيذ آليات جديدة ومبتكرة لحشد التمويل للتنمية.

ثانيا، ثمة حاجة لمزيد من التركيز على دور المرأة في التنمية. لقد شدد وزراء الصحة ووزراء شؤون المرأة في الكومنولث على الحاجة الماسة للتصدي لأوجه القصور في مجال صحة الأم. هناك حاجة ماسة لمزيد من القابلات. إلا أن النساء يمثلن أيضا قوة فاعلة في الاقتصاد. وكما شدد على ذلك وزراء شؤون المرأة، فإن النساء بحاجة إلى دعم جديد ومبتكر يُقدّم إليهن بوصفهن عناصر منتجة للثروة كشرط لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا، معلوم أن التجارة عنصر بالغ الأهمية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز جهود خفض الفقر. ينبغي أن تُوجد الإرادة للوصول بجولة الدوحة لتمويل التنمية إلى خلاصة منصفة ذات توجه إنمائي. كما ينبغي السعي إلى اتفاقات إقليمية وتدابير تجارية أخرى على أسس تعزز القدرة الإنتاجية وتحسن فرص الوصول إلى الأسواق، وبخاصة للنساء وأصحاب الأعمال الحرة الشباب وأصحاب الأعمال الصغيرة.

رابعا، إن الشراكات الجديدة والخلاقة مطلب حيوي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا في الكومنولث نسعى بقوة إلى تحقيق الترابط بين شبكاتنا الحكومية وتلك

وعلى خلفية ذلك الوضع الذي تعتمد فيه بلدان نامية عديدة، سيما الأكثر ضعفا منها، اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية، فليس بالإمكان التصدي بشكل فعال لمسألة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومحاربة الفقر دون الأخذ في الحسبان لتنمية السلع الأساسية كشرط لازم.

على الرغم من أن السلع الأساسية تكتسي أهمية خاصة لبلوغ الهدف ١ - القضاء على الفقر والجوع - فإنها أيضا ذات أهمية شاملة بالنسبة إلى تأثيرها على العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك، فإن الهدف ٨ - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية - هو هدف آخر من الأهداف التي تتصدى لاحتياجات أقل البلدان نموا وتطور نظاما تجاريا مفتوحا ومحكوما بالقواعد ويمكن التكهن به ولا يقوم على التمييز. وتدل الإحصاءات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على أن ٨٠ في المائة من صادرات البلدان الأقل نموا تتكون من سلع أساسية مع تغير النسبة إلى ٧٠ في المائة في حالة البلدان النامية غير الساحلية.

سيتيح إيجاد نظام عالمي أكثر إنصافا للسلع الأساسية مزيدا من الفرص للمزارعين الفقراء، وسيؤثر بالتالي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كثير من البلدان الأكثر فقرا في العالم. إن حواجز السوق وتقلبات أسعار السلع الأساسية دفعت بالكثير من المزارعين في البلدان النامية إلى هجر مزارعهم والهجرة إلى المناطق الحضرية بحثا عن فرص اقتصادية جديدة؛ الأمر الذي يسبب ضغطا على المناطق الحضرية ولا سيما في مجال الخدمات الرئيسية مثل الصحة والتعليم ومياه الشرب والإسكان.

تشكل النساء الغالبية العظمى من القوة العاملة المنخرطة في إنتاج السلع الأساسية. وعليه، فإن اتخاذ التدابير المتعلقة بالسلع الأساسية سيساعد بشكل كبير على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو الهدف ٣، وذلك

السيد مشومو (الصندوق المشترك للسلع الأساسية) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم للصندوق المشترك للسلع الأساسية، ولشخصي، أن أحاطب هذا الاجتماع لعرض وجهة نظر الصندوق المشترك بشأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن المهمة الأساسية التي من أجلها أنشئ الصندوق المشترك للسلع الأساسية هي محاربة الفقر في البلدان النامية عن طريق رفع الإنتاجية، وزيادة الدخل وتعزيز أرباح الصادرات التي تمثل أساس اقتصادات أكثرية البلدان النامية. ويقوم الصندوق بتنفيذ مشروعات تهدف إلى تنويع السلع ورفع قيمتها، ومكافحة الآفات لضمان إنتاجية أعلى، وتدابير أخرى ذات صلة بتنمية السلع الأساسية. كما تمثل ولايتنا الأساسية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنتجي السلع الأساسية مع إعطاء الأولوية في المساعدة لصغار المزارعين المنتجين لتلك السلع. إن المشاريع التي يمولها الصندوق هي إذن مشاريع موجهة نحو الإسهام بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يعيش حاليا في المناطق الريفية ثلاثة أرباع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويقدر عددهم بـ ٨٠٠ مليون شخص، وهم يعتمدون في معاشهم على السلع الأساسية وعلى المهن ذات الصلة بالسلع الأساسية. وتحتل السلع الأساسية موقعا مركزيا في اقتصادات البلدان النامية لأنها مصدر رئيسي للدخل وفرص العمالة والتجارة والإيرادات الحكومية. هناك ٩٥ بلدا ناميا من جملة ١٤١ تعتمد على السلع الأساسية كمصدر لـ ٥٠ في المائة على أقل تقدير من إيرادات الصادرات، كما أن أكثر من ٨٠ في المائة من عائد تصدير السلع في أكثر من نصف بلدان أفريقيا يأتي من السلع الأساسية.

وختاماً، كما ذُكر مراراً وتكراراً، فإن للسلع الأساسية بعداً متعدد الوجوه وتأثيراً متقاطعا وكلاهما يتخلل بشكل عام جميع الأهداف الإنمائية للألفية. من المهم أن نجعل من السلع الأساسية عاملاً من عوامل النمو وأن نطلق الطاقات الكامنة في الموارد الطبيعية والإنسانية الذاهرة.

يقدم الصندوق المشترك للسلع الأساسية، عن طريق خطة العمل الخمسية، مساهمة متواضعة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، غير أن التحديات أكبر من الموارد المتوفرة. ينبغي للمجتمع الدولي تخصيص المزيد من الموارد للمساعدة في تنمية السلع الأساسية.

يقف الصندوق المشترك للسلع الأساسية في مفترق الطرق إذ أن أعضاءنا يناقشون حالياً مستقبل المنظمة. إننا، عملاً بقرار الجمعية العامة المعنون "السلع الأساسية" (القرار ٦٤/١٩٢)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نأمل أن تُوفّر لنا موارد لنتمكن من مواصلة تأثيرنا المتواضع على التنمية الدولية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وما وراء ذلك.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للسيدة ميليندا فرينش غيتس، الرئيسة المشاركة وعضو مجلس الأمناء لمؤسسة بيل وميليندا غيتس.

**السيدة غيتس (مؤسسة بيل وميليندا غيتس)**  
(تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك الجمعية في ختام هذا الحوار الهام بين قادة العالم بشأن أحد التحديات التي تواجه العالم اليوم وهو التحدي الأكثر إلحاحاً في يقيني: كيف نستطيع تسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

استمعت خلال الأسبوع الماضي إلى بعض المتكلمين يؤكدون أننا لن نحقق أبدا الأهداف الإنمائية للألفية. أحياناً يقودنا نفاذ الصبر أمام حالة العالم إلى التشاؤم بشأن قدرتنا

هو السبب في أن البعد الجنساني جزء لا يتجزأ من عملية التقييم في مشاريع الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

تؤثر السلع الأساسية أيضاً بطريقة غير مباشرة على التنمية الاجتماعية، سيما في مجالي التعليم والصحة. إن وجود نُظُم مستدامة ومنتجة للسلع الأساسية يوفر للمزارعين وأهليهم الأمن الغذائي والدخل النقدي ويؤثر إيجاباً على صحة وتعليم أفراد الأسرة. كما أن رفع دخول منتجي السلع الأساسية وكفالة استقرارها يمكن أن يعزز التنمية الاجتماعية الريفية بوجه عام إذ أن المرجح في تلك الحالة أن يتمكن المزارعون من إرسال أطفالهم إلى المدرسة؛ ومن شأن ذلك أن يسهم في تحقيق الهدف ٢ - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي - وأن يكفل أيضاً حسن التغذية للأطفال وبالتالي خفض وفيات الأطفال الوارد في الهدف ٤.

وعلاوة على ذلك، فإن السلع الأساسية هي، بدهاء، المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في البلدان النامية وهي التي تمثل مصدراً رئيسياً للموارد الحكومية اللازمة لتمويل السياسات الاجتماعية.

ينبغي، إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن نأخذ في الاعتبار العوامل التالية: أولاً، محدودية طاقة الإمداد التي تواجه منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالبنى التحتية؛ ثانياً، غياب التنوع في منتجات السلع الأساسية؛ ثالثاً، المشاركة الفعلية للمنتجين وبخاصة ملاك المزارع الصغيرة؛ رابعاً، الأدوات الملائمة لمعالجة تقلبات أسعار السلع الأساسية؛ خامساً، وجود بيئة دولية مؤاتية بما في ذلك وجود نظام تجاري دولي منصف وقابل للتنبؤ ومرتكز على قواعد؛ سادساً، الحشد الفعّال لرأس المال وزيادة الإنفاق الحكومي لمساعدة منتجي السلع الأساسية؛ وأخيراً، الموارد الإضافية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، الموجهة بالتحديد نحو قطاع السلع الأساسية.

وهناك شكوى أخرى أسمعها كثيراً وهي أن التقدم المحرز ليس منتشرًا بالتساوي. وبعض الناس ينكرون حقيقة أن ١,٣ بلايين شخص قد انتشلوا أنفسهم من الفقر، بالقول إن معظم هؤلاء يعيشون في الصين والهند، وليس في البلدان الأفريقية. وإنني أعتقد أنه حين ينتشل الفقراء أنفسهم من الفقر، علينا أن نحتفل بذلك، بغض النظر عن من أين أتوا. وقد أطلقنا، بيل وأنا، مؤسستنا لأننا نعتقد أن جميع الأرواح لها قيمة متساوية، ولست مرتاحة لمقارنة معاناة شخص ما بمعاناة شخص آخر.

ومع أنه صحيح أن بعض البلدان تخفض حدة الفقر أسرع من سواها - وأن بعضها قد تراجع للأسف - فإن ثمانية بلدان أفريقية قد حققت تماماً الهدف بشأن الحد من الفقر، وهناك عدة بلدان أخرى تتطلع إلى أن تفعل ذلك بحلول عام ٢٠١٥. وفي كل هدف تقريباً، هناك أمثلة ملهمة، على أفقر البلدان التي تحقق تحسينات مثيرة في فترات وجيزة من الوقت.

والمهمة أماننا هي أن نعلم ماهية العمل المناسب الذي تفضل به أكثر البلدان نجاحاً، بحيث يمكننا أن نعمم أفضل ممارساتها. وفي الأوقات الاقتصادية الصعبة، من المفروض أن نزيد الدعم للتدخلات الفعالة التي تعطي أقصى قيمة للمال - وألاً ننقل أكبر الأعباء إلى الأكثر فقراً بالاعتدال من الإنفاق على التنمية.

وقد شهدنا مؤخراً بعض هذه النهج المجدية والمعقولة التكلفة تكتسب زخماً، ومنها التنمية الزراعية، على سبيل المثال. فأكثر من ثلاثة أرباع الفقراء في العالم يعتمدون على الزراعة لغذائهم ودخلهم، وهذا ما يجعلها سلاحاً فعالاً لمكافحة الجوع والفقر. وتدعم مؤسسة غيتس شركاء منهم تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، للعمل مع المانحين والبلدان النامية، لإيجاد فرص زراعية جديدة لصغار المزارعين.

على تغييره. ولكننا في مؤسسة بيل وميلندا نؤمن بأن بإمكاننا أن نكون نافذ الصبر أمام حالة العالم وفي نفس الوقت متفائلين بقدرتنا على تغييره. إن الأهداف الإنمائية للألفية نفسها تجسد هذا الخليط من التفاؤل و نفاذ الصبر. إنها تقر بحجم العمل الذي ينتظرنا وفي نفس الوقت تؤشر إلى حجم ونطاق طموح العالم.

من دواعي تفاؤلي ما لمستته في السنوات العشر الأخيرة من تقدم منذ تم الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية كجزء من إعلان الألفية التاريخي (القرار ٢/٥٥). إن العالم غير مطالب بتحقيق تقدم سحري من فراغ. على العكس من ذلك، هو مطالب باستخلاص العبر من التقدم الحقيقي الذي تم إحرازه في جميع تلك الأهداف تقريباً، والتوسع في ذلك التقدم وتسريعه.

كثيراً ما أسمع نفحة أننا لا نزال خارج مسار العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. تلك ملاحظة دقيقة من الناحية الشكلية، فلن يكون بوسع جميع البلدان تحقيق الأهداف كلها والاحتمال وارد ألا تتحقق بعض الأهداف. ولكن تلك النظرة المزدوجة - بمعنى النجاح الكامل من جهة والفشل التام من جهة أخرى فيما يتلوم الناس في الطرفين - تخفي التقدم المتميز الذي تحقق بقيادة أناس متميزين في جميع أنحاء العالم.

لنأخذ كمثال الهدف المتعلق بوفيات الأطفال. فالهدف هو خفضها بمعدل الثلثين، وقد لا نبلغه بحلول عام ٢٠١٥. ولكن هل أحققنا حين سيقم ٤ ملايين طفل على قيد الحياة، في عام ٢٠١٠، كان يمكن أن يموتوا في عام ١٩٩٠؟ وهل أحققنا حين خفضنا شلل الأطفال، وهو مرض إعاقة الطفولة، بنسبة ٩٩ في المائة في السنوات الـ ٢٠ الماضية؟

وقد زادت بلدان مجموعة الثمانية ومجموعة الـ ٢٠ التزاماتها بالزراعة في السنة الماضية، ولحقت بها حكومات بلدان نامية عديدة، ولا سيّما في أفريقيا، بإنفاق زيادات خاصة بها.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):

أعطي الكلمة الآن للسيد رجات كومار غوبتا، رئيس غرفة التجارة الدولية.

**السيد غوبتا** (غرفة التجارة الدولية) (تكلم

بالإنكليزية): بصفتي رئيساً لغرفة التجارة الدولية، يُسعدني جداً أن أتكلّم باسم مجتمع الأعمال التجارية والغرفة الدولية.

حين تكلمت في الجمعية العامة قبل خمس سنوات

(انظر A/60/PV.3)، كان دور الأعمال التجارية في الأهداف

الإنمائية للألفية مجرّد دور ناشئ. والآن لدينا نجاحات عديدة.

فعلى سبيل المثال، نقف هنا اليوم ونحن نعلم أننا تركنا أثراً

كبيراً في إنقاذ الأمهات والأطفال من الملاريا. فقد أنقذنا في

السنوات الـ ١٠ الماضية نحو ثلاثة أرباع مليون طفل في

أفريقيا. وأمكّن توفير حلول تكنولوجية من خلال

الناموسيات المعالّجة بمبيدات طويلة المفعول، وقدمت

الحكومات تمويلاً إضافياً عبر البنك الدولي والصندوق العالمي

لمكافحة الإيدز والسّل والملاريا.

لكنّ ما كان بالغ الأهمية في إحراز النجاح هو نهج

زيادة جهود القطاع الخاص لتحقيق تغطية عالمية بحلول عام

٢٠١٠، واستخدام نوع من استراتيجية غرفة الحرب لبلوغ

الهدف عبر تخطيط سلسلة الإمدادات بصورة أفضل، وتحسين

اللوجستيات، ونهج التمويل المتكررة وغيرها. وإذا حوفظ

على هذا الموقف وصولاً إلى عام ٢٠١٥، يمكننا أن ننقذ

ثلاثة ملايين حياة إضافية. وهذه المكاسب أساسية حقاً، لأن

النجاح يترك أثراً مضاعفاً في جعل أفريقيا مقصداً ناجحاً

للاستثمار والنمو الاقتصادي.

والأعمال التجارية تحتاج إلى النهوض عبر شراكة

خلاقة، واستثمار مشترك ومساهمات مالية مباشرة.

ولنأخذ نموذجاً آخر، وهو صحة النساء والأطفال، فنحن نعلم أن الاستثمارات فيهم تعطي عائداً ضخماً. فالأم السليمة الصحة، التي تستطيع أن تعطي أطفالها بداية صحية في الحياة، لها أثر مطرد وهائل على التنمية. وفي وقت سابق اليوم، أطلق الأمين العام الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل، التي تستفيد من الالتزامات المالية التي تمّ التعهّد بها في اجتماع مجموعة الثماني في كندا هذا الصيف.

وإلى جانب وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري

كلينتون، ونائب رئيس الوزراء، نيك كليغ، كنت فخوراً

بأن أعلن أنّ مؤسسة غيتس شكّلت شراكة مع وكالة التنمية

الدولية التابعة للولايات المتحدة، وإدارة المملكة المتحدة

للتنمية الدولية وبرنامج الحكومة الأسترالية للمعونة وراء

البحار، لتنسيق جهودنا الميدانية في البلدان الفقيرة. والتأزر

سيساعدنا جميعاً على إحداث فرق أكبر في حياة المزيد من

النساء والأطفال.

فإن صبري ينفذ. وصبري ينفذ لأن العالم لا يتحمّس

بسرعة كافية، أو لما يكفي من الناس. لكنني متفائلة أيضاً.

إنني متفائلة لأن هناك أساليب مجرّبة وبتكاليف معقولة

لخفض حدة الجوع والفقير، ومساعدة الأمهات وأطفالهن

على النمو، وإحراز تقدّم سريع بشأن جميع الأهداف

الإنمائية للألفية.

وإنني متفائلة بشأن أمر واحد إضافي. إنني متفائلة

بأن عدم صبرنا سيجعلنا أكثر دافعا إلى العمل لا أقل. إنني

متفائلة بأن شعورنا بالإلحاح سيُلهمنا بأن نعمل معاً، لا أن

نعزل أنفسنا. ذلك أننا إذا كان لدينا الدافع والإلهام،

وإذا كنا نعمل معاً، فعندئذٍ يمكننا أن نلتقي مجدداً في غضون

الأشخاص من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - وهذا ما يجعل الحكومات بحاجة إلى تهيئة هذه البيئة التمكينية. والدرس الأكبر من الاقتصادات الناشئة والبلدان الأقل تقدماً هو أن المصدر الأكبر للتنمية كان الأعمال التجارية، وإنشاء المشاريع وتنامي الإنتاجية وإيجاد فرص العمل.

وفي أكثر الاقتصادات المتخلفة النمو، يمكن للمعونة والتمويل المتكرر، اللذين تقدمهما البلدان الغنية، إيجاد العتبة الدنيا اللازمة للقطاع الخاص لكي يزدهر فعلاً. وفي كل بلد، يحدّد القادة، أمثال هؤلاء المجتمعين هنا، الإطار لتنظيم المشاريع المحلية: لإنشاء الأعمال التجارية، وإغلاقها، وإيضفاء الصفة الرسمية على الاقتصادات الوطنية، وما إلى ذلك. وأكثر من ذلك، تضع الحكومات الإطار للقدرة الوطنية على المنافسة، ولكيفية حماية العاملين، وإنفاذ العقود وحماية الملكية الفكرية ومبادرات أخرى.

ولذلك من المهم للحكومات أن تُتيح فرصاً متكافئة: أن تهيئ بيئة تمكينية لمشاريع الأعمال من جميع الأحجام والقطاعات لكي تتطور، ولكي توفر فرص العمل وتواصل التجديد والتعاون التكنولوجيين. والنمو الاقتصادي، ومطامحنا للقضاء على الفقر، تعتمد على الطاقة ودفع عجلة الأعمال التجارية والتجارة. ونحن في غرفة التجارة الدولية ملتزمون بالتجارة والاستثمار وإيجاد فرص العمل، وينبغي لنا أن نقاوم دوافع الحمائية في هذه الأوقات الاقتصادية المثيرة للتحدي.

واسمحوا لي أن أتكلّم الآن عن موضوع لا يتصل في أغلب الأحيان بالأهداف الإنمائية للألفية، ولكنه شديد الأهمية. فالعالم يمرّ بأكثر موجة من النمو الحضري في التاريخ. وفي عام ٢٠٠٨، كان أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في البلدات والمدن. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيتضخّم

لقد أمضيت ردهاً طويلاً من حياتي في حوار بين أوساط تلك الأعمال والحكومة والمجتمع المدني، وإنني أتكلّم إلى الجمعية اليوم بصفتي معتقداً حقيقياً بفكرة أنه حين يعمل الثلاثة كلهم معاً في شراكات عامة - خاصة، فإن عالمنا يعمل بشكل أفضل.

ففي عام ٢٠٠٦ مثلاً، بدأت شركة نستله العمل مع المجتمعات المحلية في الهند وباكستان وأفريقيا بشأن كفاءة المياه. وتوسّعت تلك الشراكة من خلال مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وماك كينسي وشركائها وعدد من الشركات الأخرى. وهي الآن تعمل مع الحكومات على حل مشكلة المياه، مستجماً تلو مستجمع. وتحرز هذه الشراكات النتائج للمجتمع بتوسيع حصول المجتمع المحلي على المياه وتحسين نوعيتها وكفاءتها على السواء.

وللحصول على منافع الاستثمار المتزايد للقطاع الخاص وتشجيعها، تحتاج الحكومات ووكالات التنمية إلى العمل بشكل مباشر أكثر مع المؤسسات التجارية، لتحديد عوائق الاستثمار وسبل معالجتها، ولتعزيز القدرة على تهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية. لكن عدم الثقة وعدم التفاهم يمنعاننا أحياناً من العمل معاً، وبخاصة في هذه الأنواع من المساعي. وحين يحدث ذلك، فإننا نخسر جميعاً: المؤسسات التجارية تخسر الفرصة، والحكومة تفقد المصداقية، لكن المجتمع يخسر أكثر من الجميع. فيجب أن نتغلب على عدم الثقة هذا، وإنني، بصفتي رئيس غرفة التجارة الدولية، ألتزم بأن سادعو بين مئات الألوف من أعضائنا إلى زيادة مساهمتنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والشراكات العامة - الخاصة ستجعلنا أقرب إلى تلك الأهداف، لكن النمو الاقتصادي وتنظيم المشاريع وإيجاد فرص العمل أمور أساسية بكل تأكيد. والتجارة والاستثمار العالميان هما المحرّكان لإخراج مئات ملايين

ما لدى الأعمال التجارية، هي تنمية ذات أهداف متدنية جداً.

وخلاصة القول، إنني أعتقد أن نجاح الأهداف الإنمائية للألفية ممكن، وأن الشراكات العامة - الخاصة جزء من هذا النجاح. ولكن لا يمكننا أن ننسى أن فرصتنا الكبرى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ستكون من خلال النمو الاقتصادي، الذي يتطلب أن نعالج معالجة أساسية الحصول على التعليم، والرعاية الصحية الشاملة، والنمو المسؤول بيئياً وتحديات الحضرة.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للسيدة جو لو التي ستتكم باسم منظمة الصداقة عبر الحدود.

**السيدة جو لو** (منظمة الصداقة عبر الحدود)  
(تكلمت بالإنكليزية): إنَّ المؤسس المشارك لمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، جورج برنارد شو، قال ذات مرة إن إحراز التقدم مستحيل بدون التغيير، ومن لا يستطيعون تغيير عقولهم، لا يمكنهم أن يغيروا أي شيء. وها نحن هنا اليوم. وذلك خير دليل على إحراز التقدم الذي يجسّد تغييراً أبعد بكثير من مجرد تغيير العقول.

وقبل فترة غير بعيدة، كان المفهوم السائد للأعمال التجارية هو أن مسؤوليتها الاجتماعية الوحيدة هي جني الأرباح. أمّا اليوم، فقد أثبت قادة الأعمال التجارية من بلدان نامية عديدة، ومنها بلدي، الصين، أن القيمة المستدامة الحقيقية لا تأتي من الأرباح، وإنما من إحداث فرق حقيقي. فنحن جميعاً ندرك أن الحكومات وحدها لا يمكنها أن تعالج العديد من المشاكل التي نواجهها اليوم. فتعاون القطاع الخاص والمجتمع المدني والتزامهما، وعملهما بشراكة مع الحكومات، عناصر لا غنى عنها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - تعاون قائم على التضامن وليس على الأعمال الخيرية.

هذا العدد إلى نحو ٥ بلايين نسمة، مع تركيز النمو الحضري في أفريقيا وآسيا. ومع أن المدن الكبرى قد حظيت بالكثير من الاهتمام العام، فإن معظم النمو الجديد سيكون في بلدات ومدن أصغر، بموارد أقل للاستجابة لحجم التغيير.

والفقر يتنامى الآن في المناطق الحضرية أسرع منه في المناطق الريفية. وهناك بليون شخص يعيشون في أحياء حضرية فقيرة، وهي مكتظة عادة، وملوثة وخطيرة، وتفتقر إلى الخدمات الأساسية، ومن بينها المياه النظيفة والصرف الصحي. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون حل مشكلة الحضرة الذكية.

ومواجهة تحديات بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ستستلزم جهوداً وشراكات متضافرة من جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع. ورسالي إلى الحكومات هي أنه لا يمكنها أن تأمل بالتنمية بدون الأعمال التجارية، لكن هذه الأعمال تستدعي من الحكومات أن تكون ناجحة. فحيثما نشهد دليلاً على نهوض القطاع الخاص بالتنمية، تكون الحكومة في كل حالة منفردة قد هيأت الظروف المناسبة. فالحكومات، والحكومات وحدها، عليها أن تهيئ تلك الظروف التي تمكن الأعمال التجارية من النمو، والاجتماعات بدورها من الازدهار.

وأحث قادة الحكومات على أن تكون لديهم توقّعات أعلى بشأن ما يمكن أن تنجزه الأعمال التجارية. فيجب علينا أن نستحدث نهجاً مبتكرة للتعليم والصحة والخدمات البلدية وسواها. ويمكن لهذه النهج أن تشمل حوافز عادية للأعمال التجارية، تتيح للقطاع الخاص أن يتقدّم سريعاً، ويوفّر القدرة اللازمة بالحاح في جميع تلك المجالات. وقد يبدو هذا مطامح ذات أهداف عالية جداً، لكنني أعتقد أن التنمية التي لا تستطيع أن تعزّز أفضل



وأَمْضُوا ٢٤ سنة قبل العودة إلى وطنهم، وقال ماركو بولو ”لم أروِ نصف ما شاهدته“. واليوم، لدينا موارد أكثر بكثير من الماضي. لذا، علينا أن نكرّر ذلك المسعى، ونأتي من كل زاوية من العالم، ونعمل كل واحدٍ مع الآخر. فهناك ثروة من الوعود والإمكانات التي يمكننا أن نفيدها جميعاً في مساعيها لإخراج الناس من الفقر.

إن العالم شديد الترابط فيما بينه. وما يحدث في جزء منه يُحرّك جزءاً آخر ويؤثر فيه، وعلينا أن نُبقي ذلك في أذهاننا أثناء بذل جهودنا ووعدها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكما قال الأمين العام، اجعلوها تتحقق.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**

آتي الآن إلى الملاحظات النهائية لرئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، التي اخترت لها عنوان ”سنفعل المزيد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“.

إن اجتماعنا الرفيع المستوى يقارب النهاية. وباعتمادنا الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٥)، أكدنا مجدداً أنّ الوفاء بالوعد الذي قُطِع في عام ٢٠٠٠، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واجب أخلاقي. إنه مساهمة ضرورية في السلم والأمن والازدهار العالمي. ونحن مصممون على تأدية ذلك الواجب.

وتلك الرسالة واضحة لجميع المشاركين، وقد سمعتها منهم جميعاً. وإني أرحب بالاقتراحات والالتزامات الجديدة العديدة التي قُدِّمت أثناء مناقشتنا، وهي التزامات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتطوير تمويل مبتكر وتعبئة الموارد المحلية بشكل خاص.

ولكن ليست الموارد المالية هي التي تُحدث الفرق. فمن المهم للسياسات المنفّذة على المستويين الدولي والقطري أن تعزز التنمية، عبّر فتح الأسواق، وتحسين الإدارة وإعطاء الأولوية في الميزانيات الوطنية للإنفاق العام للنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك السبب، نحن هنا اليوم مع الالتزام بمواجهة تحديات الأهداف الإنمائية للألفية، وللقيام بذلك بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين - الحكومات والأعمال التجارية والشركاء غير الحكوميين - ولتنفيذه بطريقة تضمن الملكية الوطنية وتمكين الفقراء.

إننا بحاجة إلى الالتزام بتعبئة الموارد المطلوبة، واستخدامها بفعالية، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ونحن نعرف الثغرات ونعرف ما يُفيد وما لا يُفيد. كما نعلم أنّ نظاماً تجارياً واستثماراً خاصاً أكثر إنصافاً أمران ضروريان، لا مجرد المعونة الخارجية. ولا يمكننا الانتظار. فقد حان الوقت لنضمّ الجهود ولنتشارك ولنتعاون.

كما حان الوقت لكي يستكشف القطاع الخاص والمجتمع المدني أشكالاً جديدة من شراكات أصحاب المصلحة المتعددين، التي تركز على الاستثمار في الفئات المحرومة. وهذا الحدث الهام فرصة لدعوة القطاع الخاص إلى تطوير أنماط واستراتيجيات للأعمال التجارية، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مستفيداً من مشاكل الأسواق، ومن خبرته الإدارية ونظمه اللوجستية في تجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلى إيجاد قيمة مشتركة لجميع أصحاب المصلحة.

وبما أننا جميعاً ندرك أنّ الأهداف الإنمائية للألفية مسؤولية لجميع المواطنين، فإنه ينبغي أن نشجّعهم ونشجّع المجتمع المدني على إيجاد ثقافة للمسؤولية الشخصية، كما نشجع الابتكار الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف.

وأحثّ المشاركين، بأدوارهم المختلفة، على أن يكونوا أكثر ابتكاراً لدى التفكير في أشكال جديدة من الشراكات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإني أنتمي إلى الصين، مشغل العالم، وأنا فخورة بما حققناه بالعمل الدؤوب والإبداع والشراكات الموسّعة. وقبل نحو ٧٠٠ سنة، غادرت مجموعة من أبناء البندقية موطنها وتوجهت نحو الشرق.

نفسه، وهي لا تشمل الدول الـ ١٩٢ الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، ولكنها تشمل أيضاً ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات. وهذه المبادرات مشجعة. وإنني أعتزم هذه الفرصة لأشكر كل من قدّموا التزاماً بالأهداف الإنمائية للألفية، وآمل أن يجذو الآخرون حذوهم.

إنّ أمامنا خمس سنوات أخرى لنثبت تصميمنا. ولكن إذا أردنا أن نعزز ما أحرزناه من تقدم، علينا القيام باستثمار أكبر في منع الكوارث والحدّ من المخاطر. فهناك زلزال في هايتي، وحرائق غابات في روسيا وفيضانات في باكستان - من المؤسف أن القائمة لا تنفذ. وهذه السنة، تجسّدت التكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الباهظة للكوارث الطبيعية بتسارع مطرد. ولن يمكن تحقيق النجاح الفعلي إلا إذا كانت التنمية مستدامة، وهياكلنا الاقتصادية محترمة للإنسانية وبيئتها.

وبعد هذه الأيام الثلاثة من المناقشة، لا أزال متفائلاً. فنحن سنحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وإنني أعول عليكم، أيها السيدات والسادة.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة، أود أن أذكر الأعضاء بأن الجلسة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، المعقودة إسهاماً في السنة الدولية للتنوع البيولوجي عام ٢٠١٠، ستُعقد في هذه القاعة عقب رفع هذه الجلسة مباشرة.

أعلن اختتام الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

وما يهمّ الآن هو أن تُلحق أقوالنا بالأفعال، وأن تترك نتائج ملموسة للملايين الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في الفقر. وسيكون علينا أن نرصد تنفيذ التزاماتنا بشكل وثيق. والتقارير السنوية للأمين العام ستتيح لنا قياس النتائج. وستؤدي الجمعية العامة دورها، ولا سيّما من خلال حدث استثنائي سيعقد في عام ٢٠١٣.

تلك هي الطريقة التي سنثبت بها أننا شركاء جديرون بالثقة، وذوو مصداقية ومسؤولون. وذلك أمر أساسي، وقد قلت ذلك في بياني لدى افتتاح هذا الاجتماع العام. فإذا أردنا أن ننجح، علينا أن نعمل معاً. والتزام المانحين والمستفيدين على السواء أمر ضروري، باعتبار ذلك شراكة أصيلة. وينبغي لتلك الشراكة أن تمتد لتشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفي ذلك الصدد، فإنني مُعجب بالالتزام القوي من جانب المجتمع المدني وشركاء القطاع الخاص نحو الأهداف الإنمائية للألفية. لقد نظّم الشركاء أكثر من ١٥٠ مناسبة هنا في نيويورك. وعولجت مجموعة واسعة من المسائل الأساسية للتنمية. وقد يسّرت كثرة الأحداث تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، ووثّقت الشراكات. فنحن أقوى كلما استمرّينا.

وتشكيل الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أداة قوية للتنمية. وأدوار كلا هذين الطرفين الفعّالين متكاملة. ويجب على الحكومات أن تهيئ الظروف التي ستسمح للقطاع الخاص بالابتكار والاستثمار وإيجاد فرص العمل. وذلك هو شرط النجاح الدائم. ويتلج القلب التنويه بأنّ الشركات اليوم تستكشف النماذج المبتكرة التي تتكيّف بشكل أفضل مع تلبية احتياجات الفقراء.

لقد حضرت بعد ظهر اليوم إطلاق أحد النماذج لشراكة واسعة، هي الاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال، المعنونة "كلّ امرأة، كل طفل". وبمبادرة من الأمين العام، فإنّ الاستراتيجية العالمية موحّدة حول الهدف